September 2019

المشهد

كامل الصورة

بسام كوسا:
القائمون على المؤسسات الفنية والثقافية أشبه بـ«شيوخ العشائر»

التهرب الضريبي يساوي بين الموظف والتاجر

شهادات التعليم في سورية تدخل مضمار البيع
فمن يشتري؟

كيف تحوّل **الزواج** إلى «علاقة عابرة»؟

عماد عدنان الن:
مصانع الدرة لم تغلق في سورية طوال سنوات الأزمة

المتين

مجموعة المتين
ALMATIN GROUP

THE SOLID TRUST

Homs - syria -p.o.Box: 1191
Tel: +963 31 21 33 092 /3/4/5
Fax: +963 31 21 33 091
almatin@net.sy
www.almatin.com

المشرف العام. رئيس التحرير
حسن عبد الرحمن

«استكلاب» على المال العام

في ظاهرة غريبة أشبه إلى حد بعيد بالاستكلاب الذي جرى لتدمير سورية خلال ثمان سنوات. هناك حالة استكلاب وتكالب على المال العام من قبل كل من لديه القدرة، بدءاً بالمواطن البسيط وانتهاء بالمسؤولين والممولين والتجار.

لامناسبة محددة لهذا الكلام، فما يجري من أحداث وتردي اجتماعي واقتصادي يكفي ليكون مناسبة في كل لحظة.

الوطن لم يعد يعني شيئاً لأحد، لا للمواطن الذي يجد نفسه آخر المستفيدين وآخر من يملك شيئاً مادياً أو معنوياً في وطنه الجريح ولا لرجال الأعمال والمسؤولين.

لأجل هذا نجد الفساد في كل مكان كالهواء.

لن نلوم المواطن البسيط الذي يجد نفسه غريباً في وطنه،

غريباً وفقيراً وضعيفاً ومكسور الجناح.

تتحمل الدولة مسؤولية غربة المواطن في بلده، فهي المسؤولة أولاً وآخراً عندما تسمح لأصحاب الأموال والتجار

باستغلال كل فرصة لزيادة أموالهم وزيادة مايملكون.

لا يوجد رادع لأي تاجر في أن يضع الربح الذي يريده ولايوجد رادع لمن يضارب على الليرة حتى تتراجع إلى هذا الحد، فيغرق المواطن أكثر فأكثر ويفقد ما بقي من أمل بأهميته ودوره..

في كل ماحدث مؤخراً وبعد وصول سعر صرف الدولار إلى 700 ليرة لم تبادر الحكومة إلى معاقبة شخص أو جهة أو مجموعة.

فهناك أشخاص يهرّبون الدولار الى خارج البلد وهناك من يضارب على الليرة كل لحظة، وليس صعباً معرفة المسؤول.

عندما يتراجع سعر الدولار بعد اجتماع الحكومة فهذا يعني أن الحكومة تعرف السبب، ومع ذلك لم تتخذ اي اجراء بحق أي أحد. وغداً أو في وقت ربما يحدث نفس ماحدث ويعود الدولار الى الارتفاع.

عندما خرج حاكم «المركزي» للحديث مكرراً أقواله السابقة. تلك الأقوال التي توضح أن لادور للمصرف في حفظ عملة بلده فهو مجرد شاهد زور على مايحدث في كل مرة.

وهو أول من يبرر ويصرح ان كل شيء طبيعي لم نجد أي جهة لا مجلس الشعب ولا أي جهة رقابية أو مالية أو اجتماعية لها مركز اعتباري تبدي رأياً أو تقترح حلاً، فهناك حالة عجز وحالة تفريط بالمال العام لصالح جهات محددة.

وإذا كانت الحكومة بكل ماتملك من صلاحية لاتستطيع ضبط سعر الصرف ولاتستطيع محاسبة أحد ولاتستطيع وضع سياسة ضريبية عادلة، فلماذا نلوم المواطن إذا استهان بنفسه وبدوره واعتبر الدولة سارقاً أول له عندما لايجد من ينصفه ولايجد من يحاسب ظالميه؟

السياحة الداخلية
مثلما تدفع تأخذ

6

شركات سورية مستنسخة من «بونزي ومادوف» واحتيال قانوني بذريعة التسويق

تتعدد التسميات والشركاء وتختلف الأزمنة والتواريخ ويبقى هدف الاحتيال واحد.
هي شركات سوداء تختفي وتظهر كل مرة باسم جديد، شركات تختبئ خلف ستار الترويج لفكرة البيع والتسويق المباشر وفي الحقيقة هي ليست سوى شركات لغسيل الأموال والنصب، تسويق البشر واستنزاف جهودهم وأفكارهم.

12

مراكز التدريب تحتال على الجمهور بشهادات خلبية

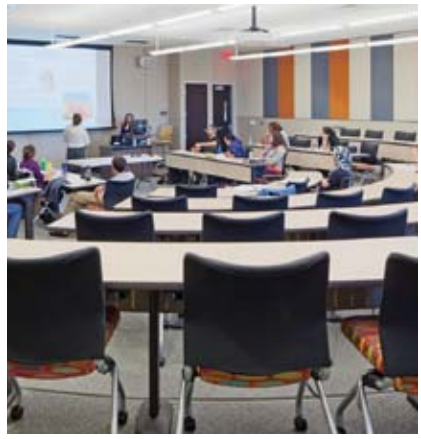

26

شهادات التعليم في سورية تدخل مضمار البيع فمن يشتري؟

لم يعد الحصول على درجات عالية في الامتحانات الدراسية السورية يحتاج إلى اجتهاد وذكاء وجد في الأداء، بل بات الأمر يحتاج فقط لدعم الشخص الفلاني بعد دفع المبلغ الفلاني لتكن كل الفروع العلمية بكافة خياراتها متاحة أمامك، وحتى الحضور للإمتحان لم يعد ضرورياً، يكفي أن يكون المال حاضراً ليحضر معه كل شيء.

22

كف اليد
احتراز أم عقوبة؟!!

30

المصلحة العامة أم الفساد كيف شرّعت الحكومة التهرب الضريبي؟

تعيش سورية حالة غير مسبوقة من التهرب الضريبي تعود لقصور التشريعات، وخاصة في ضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع، كما تلعب الصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارات الضريبية دوراً في التلاعب بالتقديرات الضريبية والتي تكون بعيدة عن الواقع في معظم الأحيان.

40

كيف تحوّل الزواج إلى «علاقة عابرة»؟

52

كوارث الرواية السورية في سنوات الحرب

تبدو ملامح المشهد الروائي السوري الذي أفرزته الحرب غير واضحة، وليست كثرة الروايات هي السبب الوحيد وراء ذلك، وإنما لكون قسم كبير منها لا يجوز تصنيفه ضمن المشهد أساساً، لأنه يخلط الحابل بالنابل

68

رنا عظم: الأعمال الشامية تهمش المرأة والدراما بحاجة إلى «إعادة إعمار»

64

المشهد
كامل الصورة

مجلة شهرية شاملة تصدرعن شركة
(أمبا) المحدودة المسؤولية

المشرف العام
رئيس التحرير
حسن عبد الرحمن

أسرة التحرير
ريم غانم ـ رامي سلوم
بلال عبد الرحمن ـ مادلين رضوان جليس
بيداء قطليش ـ عتاب حسن
لانا الكريدي ـ ميساء رزق
لمى عبد الكريم
نور علي

أزياء وموضة
جوليا غانم

القاهرة
أسماء الأمين

روما
لونا عبد الحميد

موسكو
ناهل الخطيب

المدير المسؤول
أيمن محمد دوبا

إدارة التسويق
رنا سلوم

التسويق
0932664466

الإخراج الفني
عمار الشيخ علي

العمليات الفنيـــة
BEST PRESS
Tel. +963 11 44 678 100
Mob. +963 9 33 678 100

عماد عدنان النن:
مصانع الدرة **لم تغلق** في سورية
طوال سنوات الأزمة

34

بسام كوسا:
القائمون على المؤسسات الفنية والثقافية أشبه بـ«**شيوخ العشائر**»

56

ساعة **تاغ هوير كاريرا** تضيف أربعة موديلات جديدة لشتاء 2020

لطالما كانت ساعة تاغ هوير كاريرا (TAG Heuer Carrera) الساعة التي تتوجّه إلى متسابقي السيارات بقدر ما تتوجّه إلى ذوّاقة الساعات الراقية الذين يقدّرون الساعات ذات العراقة والتصميم الرائد في حداثته.

72

مدير الكرة بفريق الجيش أيهم الباشا:
هذه **عناوين** مرحلة العمل القادمة وهذه رسالتي الى جماهيرنا

80

السياحة الداخلية
مثلما تدفع تأخذ

ميساء رزق

مع تعافي القطاع السياحي بدأت السياحة بشقيها الداخلي والخارجي بالتوسع،مع لحظ رواج الإقبال على السياحة الخارجية ضمن مجموعات برعاية مؤسسات ومكاتب سياحية خاصة، نظراً لعروضها المناسبة مقارنة بالأسعار المرتفعة للمنشآت الفخمة لتلك الفئة القادرة على الدفع،وبعيداً عن السواد الأعظم المحجم عن السياحة لضيق الحال والمال.

«المشهد» في ملفها هذا ستناقش السياحة من زاوية القادرين على" الدفع" وتشغيل هذا القطاع الهام، ورصد بعض الآراء للاستفادة والإضاءة على واقع مهم لبلد خرج من رماد الحرب وآن لشعبه أن يهنأ بحره وجبله بما في جيبه.

أسعار حسب النجوم

وللوقوف على واقع السياحة في اللاذقية ورأي مديرية السياحة في الموسم الحالي ومتابعتها للأسعار في المنتجعات والمنشآت السياحية بمختلف نجومها وملائمة هذه الأسعار لوضع المواطن السوري التقت المشهد المهندس عامر سمكري رئيس دائرة الخدمات والجودة السياحية،حيث أكد تعافي القطاع السياحي والإقبال الممتاز للاصطياف بجميع أشكاله في البحر والجبل فنسب الإشغالات بمنشآت المبيت والإقامة تتراوح بين 90-100 بالمئة.أما الأسعار فيها فتوضع حسب التصنيف حيث تضع وزارة السياحة بدلات المبيت للسقوف وكمثال الغرفة المزدوجة لليلة واحدة كالتالي: 4نجوم: 16500ليرة، 3 نجوم: 1000ليرة،نجمتان: 7600ليرة، ولكن المنشآت المصنفة 5 نجوم أسعارها محررة شريطة التصديق في المديرية حيث يتم إخبارنا بالأسعار التي تتقاضاها ويوجد في اللاذقية 4 منشآت 5 نجوم هي: لاميرا، روتانا، الشاطئ الأزرق، نسمة جبل، لافتاً إلى أن المديرية تقوم بدورها بمراقبة الجودة المقدمة والالتزام بالشروط والمواصفات الخدمية والعينية ومعايير الجودة بها. وأشار سمكري إلى أن جميع المنشآت تلقى نفس الإقبال إن كان في المنشآت السياحية المصنفة فخمة أو في المنشآت الشعبية والشواطئ المفتوحة المجانية والرمزية الأسعار، وفي الشاليهات التي افتتحتها وزارة السياحة تتراوح أسعارها بين 8 و15 ألف ليرة حسب الحجم والنسق، حيث بإمكان جميع شرائح المجتمع قصد أي مكان حسب دخلها فجميع المستويات

على أرض الواقع:

«كلشي بسعرو»

قمنا بجولة على عدد من المنشآت السياحية في المحافظة بسويات مختلفة،لمسنا بأم العين الأعداد الكبيرة للمواطنين فيها بجميع مستوياتهم المادية،مع إجماع كامل بغلاء الأسعار مقارنة للخدمات المقدمة، ففي إحدى منتجعات 5 نجوم حدثتنا نسرين عن اشتراكها الشهري بقيمة 250 ألف ليرة للدخول للسباحة لها ولابنتها مع حجز شيزلون ومظلة لافتة لارتفاع أسعار المشروبات والطعام الخيالية ما يضطرها لإحضار طعامها معها،بدوره ذكر عمار أنه اضطر لحجز شاليه في منتجع جبلي لضيوف قدموا لزيارته بمبلغ 77 ألف ليرة لليوم الواحد مع وجبة الفطور فقط، وقال سومر إلى أنه يأتي برفقة زوجته مرة كل أسبوع برسم دخول 4000 ليرة للشخص الواحد،وعلى مسافة ليست ببعيدة قابلنا أسرة في أحد الشواطئ المفتوحة أنهم يأتون مرة في الشهر مع زوادتهم برسم دخول يقارب 3000 ليرة لطاولة و4 كراسي ومظلة عدا بقية المصاريف ولكن إغراء السباحة ومطلب الأولاد يفرض علينا التضحية بربع الراتب.

موجودة هذا الموسم.

السياحة الخارجية وعروض القطاع الخاص

وحول واقع السياحة بوجهة نظر القطاع الخاص العامل بها التقت المشهد محمد سميح زين عضو غرفة سياحة اللاذقية، ومالك مؤسسة زين البحر للسياحة والسفر الذي تحدث عن نشاطاتها التي تقدم على مدار العام عروضاً تشجيعية للراغبين بممارسة مختلف أنواع السياحة مثل السياحة الترفيهية وسياحة المهرجانات الفنية وسياحة رجال الأعمال وسياحة المعارض والمؤتمرات والسياحة البحرية والسياحة العلاجية والسياحة الرياضية إضافة للعروض الخاصة بشهر العسل وكل ذلك دون وضع الهدف الربحي كغاية أساسية بل إضفاء السعادة والفرح على المشاركين في فعالياتنا السياحية خاصة بعد الضغوط النفسية العديدة التي تعرض لها المواطن السوري على مدى السنوات الماضية،ولفت إلى أنه يوجد إقبال جيد على السياحة الخارجية وسبب ذلك عدم وجود تفاوت بين تكلفة السياحة الداخلية والخارجية لا بل إن السياحة في بعض البلدان المجاورة مثل لبنان تكون أخفض قليلاً من التكلفة في الساحل السوري مثلاً حيث يمكن قضاء ليلة واحدة في فنادق الأربعة نجوم في بيروت أو جونيه بخمسة عشر ألف ليرة سورية مع فطور مفتوح للشخص الواحد إضافة لعروض مذهلة تقدمها أفخم الفنادق خارج الموسم السياحي العالي ومنها مثلاً (احجز ليلتان وادفع ليلة واحدة) وهو ماقد لا يكون متاحاً هنا، أما السياحة في بلدان أخرى أبعد مثل إيران التي بدأ التوجه نحوها

أصحاب شركات السياحة العرب يتحمسون لإعادة تفعيل السوق السياحي السوري وإدخاله ضمن خطط برامجهم لعام 2019 وخاصة من مصر والعراق وتونس والأردن من خلال تسيير مجموعات سياحية من بلدانهم إلى بلدنا

سمكري:

جميع المنشآت تلقى نفس الإقبال إن كان في المنشآت السياحية المصنفة فخمة أو في المنشآت الشعبية والشواطئ المفتوحة المجانية والرمزية الأسعار، وفي الشاليهات التي افتتحتها وزارة السياحة تتراوح أسعارها بين 8 و15 ألف ليرة حسب الحجم والنسق

في الآونة الأخيرة فيمكن قضاء أسبوع كامل في أفخم الفنادق ب 350 ألف ليرة متضمنة الفطور والعشاء وتذاكر الطيران، وبنفس التكلفة أيضاً في جنة الأرض الموعودة (جزر المالديف) دون أن تتضمن تكلفة الطيران، وذكر زين أنه خلال حضوره قبل عدة أشهر في بيروت ملتقى شركات السياحة والسفر من ثماني دول عربية لمس اهتماماً ملحوظاً من قبل الأشقاء في إعادة التعاون السياحي مع سورية وإرسال مجموعات سياحية إليها هذا الصيف بعد أن قام بتصحيح معلوماتهم القديمة عن اتساع رقعة الأمان والحياة الطبيعية التي يعيشها مواطنو شعبنا في معظم بقاع بلدنا بفضل بطولات وانتصارات جيشنا الباسل والقوات الحليفة والرديفة، وأيضا بعد إعادة فتح معبر نصيب جابر على الحدود السورية الأردنية.

وهذا ماجعل العديد من أصحاب شركات السياحة العرب يتحمسون لإعادة تفعيل السوق السباحي السوري وإدخاله ضمن خطط برامجهم لعام 2019 وخاصة من مصر والعراق وتونس والأردن من خلال تسيير مجموعات سياحية من بلدانهم إلى بلدنا وخاصة: دمشق السيدة زينب معلولا صيدنايا قلعة الحصن الساحل السوري (بحراً وجبلاً) وبالفعل بدأت بعض المجموعات السياحية اللبنانية بزيارة منطقة الساحل السوري وخاصة ريف طرطوس الشرقي ولو على نطاق محدود العدد حتى الآن، كما أبرمت مؤسستنا عقداً مع إحدى شركات السياحة العراقية لاستقطاب مجموعات سياحية إلى دمشق والساحل عبر مطار دمشق الدولي ولمدة ثمانية أيام، ومن المتوقع وصولها في أواخر شهر آب إن شاء الله.

ونوه إلى أن السياحة بشكل رئيسي تعتمد على الأسعار والخدمات والمواقع السياحية والتعامل مع السائح، فبالنسبة لأسعار الفنادق والمطاعم والشاليهات فهي لا تساهم أبداً في تنشيط الحركة السياحية النائمة، فالأسعار لا تتناسب مع الخدمات المقدمة ولا مع أسعار البلدان الأخرى مثل لبنان ومصر وتركيا فأسعارنا كأنها مخصصة لفئات معينة محدودة أو لكبار رجال الأعمال فقط أو لأشهر الصيف وحسب وهي لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو أقل، أما ما يسمى في المفهوم السياحي ثقافة التعامل مع السائح فهي شبه معدومة علماً أنها مادة يتم تدريسها في المدارس وتبنى من خلالها العادات والأعراف السياحية، ولكننا للأسف ما زلنا بعيدين عن تلك الثقافة ونتعامل مع السائح وكأنه قادم إلينا لمرة واحدة فقط وهي فرصة ذهبية لاستغلاله بشتى الوسائل على مستوى السعر والخدمة.كذلك فإن أسعار الفنادق والمطاعم والشقق المعدة للتأجير السياحي مبالغ بها كثيراً بالقياس إلى الدخل المحدود للمواطن وخاصة فئات العمال والموظفين والمتقاعدين والعسكريين وصغار الكسبة بشكل عام، فاستئجار منزل متواضع في صلنفة أو كسب خلال فترة الصيف قد يقارب المليون ليرة سورية، أما إذا كان الاستئجار بشكل يومي فلا يقل عن 25 ألف ليرة، وينطبق الأمر على الشاليهات البحرية أيضاً، وقد سمعنا الكثير عن الشواطىء الشعبية إلا أن وجودها مازال محدوداً وهو مقتصر حالياً في محافظة اللاذقية على مسبح جول جمال الذي أعاد مجلس مدينة اللاذقية مشكوراً تأهيله خلال زمن قياسي وبأسعار مقبولة، وشاطىء (لا بلاج) في وادي قنديل والذي أنشاته وزارة السياحة، وهما افتتحا منذ أيام قليلة ووجدا الاستحسان والثناء من قبل مرتاديهما، ونأمل أن تتسع التجربة لتشمل مناطق جديدة خاصة أننا نملك شواطىء رائعة وعلى امتداد مساحات شاسعة ومنها لم تطله بعد يد الاهتمام والتطوير، وكم هو مؤلم لأبناء مدينة البحر أن يكون ارتياده حلماً لهم، ولا نعتقد أن تخصيص شواطىء مجانية تماماً أمر صعب ولا يطلب المواطن سوى وضع (ماسورة) على شكل زاوية قائمة تسمى (دوش) يتيح للمواطن أن يسبح مع عائلته عدة مرات وهو يتكفل بإحضار مظلة واقية للشمس ومعدات طعامه وشرابه وكفى الله المؤمنين شر القتال.

ولفت إلى إن تحسن الوضع الأمني في أغلب المحافظات وما تبعه من تحسن في الواقع الخدمي من خلال جهود كافة الجهات المعنية في الدولة، ويجب أن يحفز جميع العاملين والمعنيين في القطاع السياحي في بلدنا لإعادة إدراج اسم سورية لمكاتب السياحة العربية والأجنبية ودعوة كافة شركات السياحة الخارجية التي كانت تعمل مع السوق السياحي السوري قبل الأزمة أو الشركات التي تأسست خلال سنوات الأزمة.

في إيران التي بدأ التوجه نحوها في الآونة الأخيرة فيمكن قضاء أسبوع كامل في أفخم الفنادق بـ

350

ألف ليرة متضمنة الفطور والعشاء وتذاكر الطيران

وبنفس التكلفة أيضاً في جنة الأرض الموعودة (جزر المالديف)

خلاصة القول

تعد السياحة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها البلدان لدعم خزينتها حيث تعتبر الصناعة الأهم لدعم الاقتصاد،ولكن في ظل الظروف التي تعيشها البلد وما طال هذا القطاع من ضرر وحصار يبقى المواطن السوري هو العامل الوحيد والسائح اليتيم الذي يدعم هذا المنتج، ولكن مما سبق نجد أن هذا الجانب حكراً على قلة قليلة تمتلك المال للتمتع والاستجمام والسياحة داخل وخارج القطر، أما الأغلبية العظمى فما عليها إلا الأمل والتأقلم وافتراش الرمال والتحاف ظلال الأشجار" وعلى قد بساطها الصغير تمد رجليها".

وأضاف زين أن هناك دوراً متكاملاً يجب أن تمارسه كافة الأطراف المعنية بتطوير العمل السياحي وترغيب اجتذاب الوفود السياحية وهو مناط بوزارتي الإدارة المحلية والسياحة وكذلك غرف السياحة، وإيلاء مسألة توفير البنى والخدمات الضرورية لهذا القطاع كل الاهتمام المطلوب، وذلك بغية الاستثمار الأمثل للمقومات السياحية التي تمتلكها المدينة، وذلك بهدف تفعيل مساهمة هذا القطاع الاقتصادي الهام وتوفير التسهيلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية القائمة، ولإزالة العقبات التي تعترض المشاريع المتعثرة بغية وضعها في الاستثمار لتلبية الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية للسياحة، ولاسيما من المنشآت الخاصة بالسياحة الشعبية القادرة على تلبية احتياجات هذه الشريحة الواسعة من المواطنين التي لا تتلاءم مع منشآت الخمس نجوم مع إمكانياتها المادية. ولفت إلى أهمية تنويع المنتج السياحي بهدف جذب السيّاح وضرورة إقامة المنشآت المتعلقة بشتى أنواع السياحة الدينية والترفيهية والعلاجية وذلك والاستجابة للطلب المتزايد على هذه الأنواع وتوفير البنية التحتية القادرة على منافسة الدول القريبة منها والتي تنافسنا في هذا الجانب الذي يمكن أن يحقق لنا عوائد كبيرة فيما لو أحسن استثماره، لافتاً في هذا الجانب إلى الفعاليات التي ستقيمها والتي تروّج لهذا الأمر وتدعم جذب المزيد من الاستثمارات إليه من خلال توفير المعلومات المطلوبة من المستثمرين للاستثمار فيه ومتابعة تسريع الإجراءات المطلوبة لهذا الاستثمار مع الجهات المعنية في الدولة.وأشار إلى الآثار السلبية التي تركتها الأزمة على القطاع السياحي والتي تمثلت بهجرة العمالة المتخصصة وإيقاع الخسائر بأصحاب المنشآت نتيجة قلة العائدات وغياب الملاءة والتشغيل وتعرض الكثير من المنشآت للسرقة والتخريب وغير ذلك ولكن هذا القطاع بدأ بالتعافي والعودة التدريجية إلى المستويات التي كان عليها قبل الأزمة خصوصاً وأن محافظة اللاذقية كانت من المحافظات التي بقيت آمنة وأقل تعرضاً للنتائج المباشرة للأزمة ولم تغلق مكاتب السياحة أو يتوقف عملها بل بقيت صامدة وهذا الأمر هو من مكنونات طبيعة المواطن السوري الذي اعتاد على الحروب والأزمات التي مرت به وأثبت فيها قوته ومسؤوليته وانتماؤه لوطنه وعمله وعائلته وكان البديل تنظيم رحلات داخلية إلى مناطق ريف طرطوس كمثال.

وعن رؤيته المستقبلية لتطوير هذا القطاع ذكر زين أن مرحلة إعادة الإعمار والبناء تستدعي زيادة عدد المنشآت السياحية لتستطيع تلبية زيادة الطلب السياحي خلال المرحلة القادمة والارتقاء بسوية تلك الخدمات لزيادة قدرتها التنافسية، والمرحلة القادمة يفترض أن تكون مرحلة عمل بغية تلافي التقصير الذي حدث في الفترة الماضية لما فيه خير القطاع السياحي وزيادة مساهمته في دعم اقتصادنا الوطني.

زين:

مرحلة إعادة الإعمار والبناء تستدعي زيادة عدد المنشآت السياحية لتستطيع تلبية زيادة الطلب السياحي خلال المرحلة القادمة والارتقاء بسوية تلك الخدمات لزيادة قدرتها التنافسية، والمرحلة القادمة يفترض أن تكون مرحلة عمل بغية تلافي التقصير الذي حدث في الفترة الماضية.

التعليم العام والخاص
المدرّس والطالب ضحية الأول و«مغنّج» الثاني!

"وكيف تُفَسّرُ هذا التفاوت الكبير بين نسبتيّ النجاح في المقرر الذي تدرّسه في كلا الجامعتين؟هل يعقل أن تكون نسبة النجاح هناك 96% في حين أنه لم ينجح لديك هنا سوى 16%؟"

هذا الحوار قد تسمعه اليوم كاحتجاج أوانذار شفهي أو كتابي على النتائج الامتحانية السيئة لمواد بعض المدرسين في الجامعات الحكومية علماً أن هذا المدرس يقوم بالتدريس في جامعات خاصة أيضاً لكن نسب نجاحه فيها عالية جداً. ولعل ازدواجية معاييره ترسمها سريالية مشهدٍ لا يخلو من بعض النفاق الاجتماعي: فهذا النوع من المدرسين حين يكون في ملكوت التعليم الخاص ابتسامته حاضرة وحرصه على "احاسيس الطلاب" ونتائج امتحاناتهم لا يضاهيها سوى حنان الأم لإدراكهم أنه "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها". في حين أنهم"أي ذات المدرسين" لا نراهم في الجامعات الحكومية إلا بوجوهٍ قاسية وسياط امتحانية مشهود لها بالحدة!

وإذا كان الحوار السابق ممكن سماعه، فإن الحوار الذي لن تسمعه أبداً هو لسان حال هذا المدرس الذي يقول في سرّه: "كيف لا، وتلك الجامعة تدفع لي راتباً يعادل عشرة أضعاف إلى عشرين ضعفاً مما تفعلون! كيف لا، وهم يعوضوني في أبحاثي وإشرافاتي في الوقت والمال كما لم تفعلوا؟ كيف لا، والطالب من أولئك القوم، يتراوح قسط تسجيله السنوي بين عشرة إلى عشرين وأحيانا ثلاثين ضعفاً من راتبي، فإن أحزنتُهُ، أحزنتُ أهله، وإن حزِنَ أهلُه، حزِنت الجامعة، وإن حزنت الجامعة، رجعت أنا للتدريس في الجامعات الحكومية وما بها من شقاءٍ دونهُ المردود. لذلك، عليّ أن أكسب الرضى، فإن لم أكسبه، فإن ثمة العشرات غيري من المدرسين من سيفعل. وأخيراً كيف لا، وقد كلفني وصولي (بوسة أيادٍ) لأدرِّسَ في تلك الجامعة، وإذ أنا بها اليوم، هل أفرّط بذلك؟ ألا يجب أن أساير لقمة عيشي؟"

هذا الحوار الرمزي وهذا التفكير موجود فعلاً بمجتمعاتنا ذات التجربة الجديدة من التعليم العالي الخاص. وإن كانت مسوّغات أمثال هذا المدرس غير عادلة ويلام عليها كل اللوم، فإنه ليس الوحيد المدان هنا. لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول وضع التعليم العالي في سورية، بين من يقول أنه في خطر، وبين من يُطمئِنُ بالقول أن التراجع الذي تشهده العملية التعليمية إنما هو فقط بسبب الأحداث التي تمر بها البلاد. فهل وجبَ حقاً دق ناقوس الخطر أم اعتبار الأمر فقط زوبعة في فنجان؟ لا يمكن الخوض في هذا الموضوع دون التطرق إلى قضايا الإصلاح الإداري التي أشرنا إليها في "العدد السابق" من لما لإصلاح المؤسسة التعليمية من أسبقية على غيرها من المؤسسات كونها مدخل الإصلاحات لجميع مؤسسات الدولة الأخرى من قضاء وصحة واقتصاد وغيرها، فضلاً عن أن المؤسسة التعليمية قد لحقها ما لحق بمؤسسات الدولة الأخرى من فساد. كما لا يمكن تناول هذا الموضوع بمعزل عن حالة مراحل الدراسة السابقة (ابتدائية وإعدادية وثانويةو ما آلت إليه أوضاع امتحانات الشهادة الثانوية المعروفة للقاصي والداني).

إن التذرع بالأزمة وآثارها على المؤسسات التعليمية قد يكون ضرباً من ضروب اللطم على الميت، فإذا نظرنا إلى سمات النظام التعليمي قبل اندلاع الأزمة وتساءلنا هل كان حقاً بخير، لوجدنا ملامحه تتلخص بـ 1 تراجع دور المدرسة ودور المعلم وغياب ثنائية التربية والتعليم وهما كثنائية يشكلان كلاً واحداً فلا تربية بدون تعليم ولا تعليم من دون تربية، خصوصاًمع، 2 تراجع دور الأسرة في التوجيه لينحصر جل اهتمامها فقط بتأمين أساتذة الدروس الخاصة أو المعاهد، مما أدى إلى ثقافة شبه مجتمعية تغذي مفهوم سلوك القطيع القائم على؛ 3 تكريس الدروس الخاصة كبديل لتعليم المدارس والجامعات وذلك في كل مراحل التعليم من الابتدائي إلى الشهادة الثانوية وصولاً إلى ما نشهده اليوم من انتشار له في الأوساط الجامعية، وغني عن القول أنها باتت تشكل تجارة كبيرة بالنسبة للمعاهد وللأساتذة الخصوصيين. 4 تكريس التعليم الخاص على حساب التعليم الحكومي، وبذلك أطلت الجامعات الخاصة كاستثمارات تم الترويج لها باستخدام أدوات التعليم الحكومي نفسها وما استخدام تلك اللوحات الإعلانية عند المداخل الرئيسية للجامعات الحكومية للإعلان عن الجامعات الخاصة وتسخير وسائل الإعلام الحكومية من تلفزيون وصحف لخدمتها وصولاً إلى تقرير المفاضلة للشهادة الثانوية بما يضمن تشغيل تلك الجامعات الخاصة سوى تكريساً للتعليم الخاص. 5 التغيير السريع والمستمر للمناهج وما ينجم عنه من اختلاف بين المناهج القديمة والحديثة وحالة الضياع التي تصيب عادة المدرسين والطلاب نظراً لما يستلزمه من وقت للاحاطة بالمناهج الجديدة. 6 الفجوة الكبيرة بين متطلبات سوق العمل من كفاءات والعرض الذي ترفده الجامعات من خريجين.

أما الازمة، فقد أرخت بظلالها هي الأخرى على المشهد السابق لترسم ملامح إضافية زادت فيه تعقيداً وذلك بـ: -7 "مسخ" الفصول الدراسية نتيجة تداخل امتحانات الدورات لتختصر فيه العملية التعليمية خلال الفصلين معاً بما لا يتجاوز أربعة أشهر مما انعكس على نوعية العلم الذي يتلقاه الطالب نظراً لأنه أصبح يمضي في الامتحانات أكثر مما يمضيه في التعلم. 8 تبيان عدم ملائمة كثير من المقررات المُدرّسة للمرحلة الراهنة وهي تثقل كاهل الطلاب، وصار من الممكن إعادة النظر بوجودها من الأساس. وفي المقابل، هناك الكثير من المواد الغائبة عن برامجنا وهي ضرورية جداً ومدرّسة في جامعات أجنبية. 9 - بروز مشكلة تدني رواتب العاملين في مجال التعليم العالي، فالأجر الذي يتقاضاه المدرس الجامعي يبرز بشكل أكثر حدة في السياق العام لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وهو بحوالي 100 دولار شهرياً مما دفع بالعديد منهم إما إلى الارتماء بأحضان الجامعات الخاصة

الدكتور عبدالله أوبان

في القطر أو إلى السفر خارج القطر تلمساً لأجر أفضل، مما استنزف العملية التعليمية في الجامعات الحكومية. 10 إهمال البحث العلمي وتردي مضمونه النوعي، فالدورات الامتحانية المتواصلة التي أصبحت تشغل كل وقت الأساتذة الباحثين وكذلك السعي المتواصل من قبلهم لتأمين مصادر رزق مكملة في ظل أجور زهيدة أثرت على مسيرة البحث العلمي سلباً. وأخيراً، لن أفرز بنداً للفساد كأثر للأزمة على الوضع التعليمي. فهو الحاضر الغائب دوماً وهو موجود قبل الأزمة ولا زال لتاريخه فاعلاً على رأس عمله. فلم يكن الوضع قبل الأزمة فيما يخص الفساد والمحسوبية والرشى بأحسن مما هو عليه اليوم ولطالما سمعنا ببيع المراكز الامتحانية والأسئلة. إلا أنه يمكن القول أن فساد المؤسسة التعليمية برز خلال فترة الأزمة بشكل أكثر حدة عن قبل وذلك لأنه ارتبط مع مواضيع التأجيل الدراسي والتجنيد.

الخلاصة:

إن النتيجة التي أمامنا اليوم ما هي إلا تراكماً لممارسات خاطئة تمت على مدار سنوات في المؤسسة التعليمية، وبدلاً من تقاذف الاتهامات حول من هو المسؤول عنها، يكون من الافضل الاعتراف بأننا جميعاً نتقاسم مسؤولية ما آل إليه حال التعليم: وزارةً (تربية وتعليم وتعليم عالي) وكادراً تعليمياً (مدارس وجامعة) وأسرة. وعلى اعتبار أن الأمر يتطلب إعادة تخطيط للعملية التعليمية من أساسها وإعادة توصيف لأهدافها وإصلاح لبرامجها ولكوادرها ولأدواتها وهو أمر حتمي إلا أنه قد لا يكون بالمتناول في القريب العاجل، لذلك فإن هناك بدائل أخرى يمكن الوصول إليها بالإجابة على السؤال الأهم، ماذا نريد من التعليم؟

- **هل** نريد منه أن يكون تعليماً فقط أم تعليماً ذي نوعية؟ علماً أنه لا تسمح المرحلة الراهنة بالنظر إلى الأمور بالطريقة القديمة فقد أصبحت البلاد في امس الحاجة إلى نهضة علمية واقتصادية وثقافية. إن الإجابة الصادقة على هذا السؤال ستضعنا أمام خارطة طريق واضحة. فالتعليم هو رافعة التنمية وهو الذي بمقدوره نقلنا من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- **هل** نريد منه ابراز الهوية الوطنية أكثر أم الإقليمية والعالمية؟ الهوية الدينية أم العلمانية؟ هوية الثوابت السياسية أم الهوية البراغماتية؟ إن الإجابة الصادقة على هذه الأسئلة ستحدد اللغة التي سُتكتب بها مناهجنا مستقبلاً. لذلك يجب الانتباه حين كتابتها مع التغليب الدائم لحس المواطنة.
- **هل** نريد منه تعليماً مجانياً أم تعليماً مدفوعاً؟ وقد يكون أيضاً هناك حل وسط يقع بين مجانية التعليم وعدم مجانيته وهو: حصر مجانية التعليم الحكومي بمن هم من متوسطي الدخل ومن الفئات المعوزة التي يسقط من حساباتها فوراً خيار الجامعات الخاصة. إن مثل هذا الحل الوسط يحقق فائدتين معاً: زيادة في إيرادات الدولة المتأتية من إلغاء مجانية التعليم الحكومي الذي لن يعود مجانياً إلا حصراً بتلك الفئات المذكورة، وجدية أكثر من جهة الطالب في تحصيله لإدراكه أن هذا التعليم ليس من دون ثمن.

و في سبيل تحقيق ذلك، قد يعترض تنفيذ هذه الأهداف بعض العقبات مثل عدم كفاية المخصصات المالية للحكومة لدعم مسيرة التعليم وتحسينها، حينها يمكن للدولة أن تضع مراكز البحوث والجامعات على علاقة مباشرة مع شركات من القطاع الخاص التي يمكن لها أن تؤمن الدعم والتمويل اللازم لتلك المراكز والجامعات وذلك مقابل حصولها على إعفاءات ضريبية وما يحقق الدعاية لها. إن ذلك من شأنه أن يُعفي الدولة من أعباء إضافية على الموازنة. وفي نفس الوقت سيستفيد الكثير من الطلاب المبدعين في المجالات التطبيقية كهندسة الميكانيك والهندسة الكهربائية والالكترونية من فرص كانت بالنسبة إليهم ستبقى تنتظر إلى الأبد.

إن أقررنا بأن التعليم في سورية يتراجع، فمن ينقذه؟

إن العملية ليست مستحيلة والشرط الإساسي لها أن تتوفر الإرادة الحقيقة للقيام بها. ولطالما تم النظر إلى تلك الإرادة على أنها تتعلق بالدولة ومؤسساتها وأدواتها فقط، إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ، فالواقع القائم يتطلب تغييراً لدور الأسرة وتعاطيها مع قضية التعليم. ومن هذا المنطلق، نستطيع فهم التأخر الذي أصاب التعليم في سورية. فعلى مر الحكومات المتعاقبة، حتى من قبل وقوع الأزمة السورية، كان الخطاب الحكومي تجاه القضية التعليمية مجتزئاً وغير ذي نظرة شمولية للمشكلة وغالباً ما كان يخلص إلى حلول ترقيعيه وارتجالية. فكما أشرنا في البداية لا يمكن الحديث عن إصلاح وضع التعليم العالي من دون التنسيق في العمل والجهود مع إصلاح المراحل السابقة والمتمثلة بالتربية والتعليم. وفي هذا الإطار نذكر بأن التجربة الماليزية والتي تعد من أنجح التجارب عالمياً، قد ذهبت لأبعد من ذلك بأن أولت اهتماماً حتى للمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فجعلتها جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم واشترطت على جميع الرياض أن تكون مسجلة لدى وزارة التربية وملتزمة بمنهج تعليمي مقر من الوزارة وإضافة مواد تعزز المعاني الوطنية وروح الانتماء للتعليم الابتدائي. كما أنه من المفيد النظر إلى تجارب العديد من الدول الأخرى التي أولت معاهد التدريب التقاني والمهني أهمية لا تقل عن أهمية التعليم الأكاديمي لما للتعليم التقاني والمهني من مهارات عملية وتدريب عالي تؤهل لدخول سوق العمل..كما يجب العمل على إصلاح أجور فئة المدرسين وتفعيل دور لجان الجودة المسؤولة عن دراسة جودة العملية التعليمية بالنسبة لكل مدرس. وأخيراً التنسيق أيضاً مع الأسرة التي يقع عليها مسؤولية كبيرة في إعادة الهيبة إلى المؤسسة التعليمية والمعلم.

شركات سورية مستنسخة من «بونزي ومادوف» واحتيال قانوني بذريعة التسويق

نور علي

تتعدد التسميات والشركاء وتختلف الأزمنة والتواريخ ويبقى هدف الاحتيال واحد.

هي شركات سوداء تختفي وتظهر كل مرة باسم جديد، شركات تختبئ خلف ستار الترويج لفكرة البيع والتسويق المباشر وفي الحقيقة هي ليست سوى شركات لغسيل الأموال والنصب، تسويق البشر واستنزاف جهودهم وأفكارهم.

النصب المباشر تحت ذريعة التسويق المباشر و«بونزي ومادوف» هم الخطة

إحدى أدوات النصب التي تعتمدها هذه الشركات في عملياتها هي التسويق الشبكي «التسويق الهرمي» وهو تسويق مباشر متعدد المستويات يقوم على تجنيد الضحية «الوكلاء» لجمع الأموال عن طريق دفع مبلغ بقيمة 55 ألف ليرة سورية مقابل الحصول على منتج نخب ثالث أو رابع منتهي المفعول موضوع داخل علب مغلفة تسمى بمصطلحاتهم «باكيج»، وبعد أن يدرك الوكلاء أنهم وقعوا بالفخ يبدؤون بالبحث عن ضحايا جدد لاستقطابهم من خلال دعوات تسويقية تعدهم فيها بالربح السريع والأجر المرتفع أي بذات الطريقة التي اتبعتها هذه الشركات معهم أول مرة، أي يصبح هنا من المفروض على كل ضحية أن تعوض أموالها المسلوبة عن طريق ضحية أخرى، وهذا الإسلوب في الإحتيال يعود للمخطط الشهير «بونزي» نسبة للإيطالي «كارلو بونزي» الذي اشتهر بتبييض الأموال في أميركا بنفس الخطة التسويقية، يضاف إليه المصرفي الأميركي «برنارد مادوف» الذي نفذ عدة عمليات احتيال كبيرة في سوق المال الأميركية.

وكالات وهمية وعقود سرية غير رسمية

الطعم الأكبر الذي تصطاد به هذه الشركات ضحاياها هو «الوكالة»، فهي توهمهم أن أي شخص منهم بعد أن يدفع مبلغ 55 ألف سيصبح وكيل مستقل لوكالة نظامية ومرخصة صالحة مدى الحياة وتورث، ليكتشف بعد أن يأكل الطعم أن هذه الوكالة مزيفة وليست سوى حساب وهمي على تطبيق انترنت معد من قبل هذه الشركات، وأن المشرف أو ما يسمى «الأبلاين» يستطيع أن يدخل إلى حساب أي وكيل أي كانت كلمة السر ويقفل الوكالة أو يلغيها والوكيل آخر من يعلم.

وحتى في العقود الخاصة بهذه الشركات والتي تتحفظ على تقديم نسخة منها أو عرضها للعيان بحجة الأمانة والسرية المهنية، فإن أغلب بنودها تعارض أحكام المواد القانونية وتشرط بنود إتفاق تفرض على الوكيل القيام بعكسها على أرض الواقع، مثلا مادة «استيفاء عمولة التسويق بما يتناسب مع حجم المبيعات» وهذه المادة تلغي فكرة البيع المباشر التي تدعيها هذه الشركات وتظهر اسلوب التسويق الشبكي غير المشروع قانونياً، كما أن نسبة أرباح الشركة أعلى بكثير من نسبة العمولة وتتجاوز 30% من قيمة البضاعة المباعة وهذا رقم يزيد عن أعلى هامش ربح حددته وزارة التجارة الداخلية للفعاليات التجارية، والمادة التي تنص على انتقال كافة حقوق الوكيل للورثة بعد وفاته، وفي الواقع فإن هذه الوكالة لاتورث بل يمكن لأي مشرف في هذه الشركات أن يسحب الوكالة من الوكيل ويلغيها بأي لحظة.

السجل التجاري لهذه الشركات لا يعفيها من المحاسبة بسبب مزاولتها نشاط التسويق الشبكي الممنوع أصلاً في سورية، وكانت قد عممت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في عام 2009 على كافة أمانات السجل التجاري بالمحافظات بعدم اضافة عبارة التسويق الشبكي على السجل التجاري بهدف حماية المواطنين من عمليات التلاعب والاحتيال التي تقوم بها الشركات العاملة في مجال التسويق الهرمي.

نظرية «ماسلو» وبرمجة العقول

كل شيء في هذه الشركات مرتب ومدروس، دورات تدريبية مغلقة مدتها 4 أيام تتم داخل مكاتب يتم استئجارها وتحويلها إلى صفوف، محاضرات للتنمية البشرية تركز على برمجة العقول عن طريق أفلام قصيرة تحفيزية تلعب على المشاعر وتعتمد نظرية «ماسلو» للحاجات البشرية وتحديداً فلم «الأمل» الذي يضرب على وتر البرمجة اللغوية العصبية وخاصة في ظل الأوضاع الإقتصادية المتردية للمواطن السوري، وإطلاقها الشعارات الرنانة كأنها أحد أسرع وأكبر تجمعات التسويق والأعمال نمواً في العالم، وأنها تمارس سلوكها ونشاطها التجاري بأقصى درجات الشفافية والنزاهة، وتتعامل مع الآخرين بصدق واحترام حقيقي، واتباع جمل منتقاة باحترافية عالية وأبرزها: «لنفترض أنك موظف وراتبك كأقصى حد هو 50 ألف ليرة سورية، فأنت حقاً تعيش حياة مأساوية، كيف ستشتري بهذا الراتب منزلاً لنقل أن ثمنه وسطياً 20 مليون وثمن الأثاث 5 مليون، أي أنت بحاجة لـ25 مليون ليرة سورية، وإذا قسمنا الـ25 مليون على راتبك الـ50 ألف فإنك تحتاج لما يقارب الـ42 سنة عمل لكي تجمع ثمن المنزل والأثاث وتتزوج فعن أي حياة تتحدث، هذا طبعاً وقد استثنينا مستلزمات المعيشة والمستلزمات الترفيهية كالسيارة التي هي من حقك، إنظر حولك جيداً لما هو وهي يقودون السيارات الفارهة ويسكنون في المنازل الجميلة ويرتادون المنتجعات الفخمة وأنت محروم من كل ذلك..!!».

«الذين يعملون في هذه الشركات كانوا مثلك لا يملكون شيئا وبسبب هذا العمل وبسبب ماوفرناه نحن لهم الآن باتوا من كبار رجال وسيدات الأعمال وباتوا يكملون حسابات مصرفية في أغلب دول العالم، لما لا تصبح مثلهم..؟».

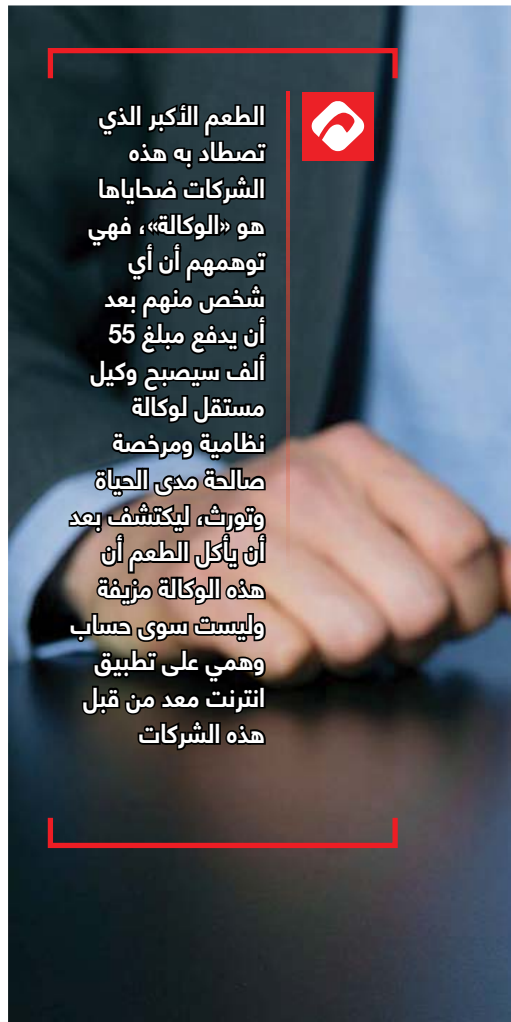

الطعم الأكبر الذي تصطاد به هذه الشركات ضحاياها هو «الوكالة»، فهي توهمهم أن أي شخص منهم بعد أن يدفع مبلغ 55 ألف سيصبح وكيل مستقل لوكالة نظامية ومرخصة صالحة مدى الحياة وتورث، ليكتشف بعد أن يأكل الطعم أن هذه الوكالة مزيفة وليست سوى حساب وهمي على تطبيق انترنت معد من قبل هذه الشركات

ماوراء الكواليس لشركات التسويق الشبكي

هذه الشركات لا تحتال وتبيع الوهم فحسب، بل إنها تسوق لما هو أرخص بكثير، فالدعارة هي جزأ لا يتجزأ منها.

المشهد غاصت في الزوايا المظلمة لهذه الشركات والتقت من كان يسمى «ليدر» بها أي مشرف أو مشرفة ذو مرتبة ومستوى عالي وسلطت الضوء على أهم الجوانب المخفية في شركات تدعي الأمانة والمهنية.

إذا كنت تريد أن تحصل على مركز مرموق في شركتنا لا عليك سوى أن تدفع 55 ألف ليرة سورية وتجلب أكبر عدد من الضحايا وتملأ هرمك التسويقي يميناً وشمالاً لتصل لرأس الهرم وتصبح العراب، لا يهم الطريقة التي ستجلب بها المال، اقترض، اسلب، قم ببيع كل ما تملك، المهم ادفع، ولا يهم كيف ستقنع الناس بدعواتك للانضمام، بالرضا أو بالعنف، بالتهديد أو الترغيب، المهم هو استقطابهم.

وإن كنت أنثى فلما لا تستخدمي مفاتنك وإغرائك لكي تكسبي القبول لدعواتك وتجلبي أكبر عدد من الناس، اتصلي بالعميل الفلاني وتسامري معه لتقنعيه بمزاولة العمل وإن لم يقبل قومي بإيعاذه أن الوكالة الخاصة به سوف يتم سحبها منه.

لا تقتصر أمور هذه الشركات على ذلك فقط، بل يتعين على كل وكيل لديها أن يجلب الدعوات بالسراج والفتيلة وقد لجأت مراراً وتكراراً لحجز بطاقاتهم الشخصية وحقائبهم ووضعهم أمام خيارين إما تأمين الدعوات أو البقاء في المركز حتى ساعات متأخرة من الليل، معتبرة أن هذا السلوك تحفيزي للعمل، كما أنها تقوم بسحب الوكالة بكامل الرصيد الخاص بصاحبها عن طريق اتهامه بمبلغ معين إما أن يدفعه أو يسلمهم الوكالة، وحتى المحسوبيات هنا حاضرة وبشدة فالمدير الفلاني يمكنه أن يسلم وكالة شخص ما داخل الشركة لشخص آخر من قبله أو طرفه دون أحقية أو سابق إنذار ليجد نفسه الوكيل قد دفع مبلغ 55 ألف ليقدم الوكالة لوكيل آخر على طبق من ذهب.

من يقف وراء شركات التسويق الشبكي؟

المشهد – خاص:

قال مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أيمن أبو زيتون، أنه في حال وجود شركات تعمل في مجال التسويق الشبكي أو ما يعرف بالتسويق بالاذرع، فإن هذه الشركات مخالفة للقانون، بسبب عدم وجود أي ترخيص صادر لمؤسسات أو أفراد ضمن نشاط التسويق الشبكي، بعد إعادة تنظيم النشاط، والسماح بممارسته وفق ضوابط محددة في العام 2017، حيث أنه لم يتقدم أحد للحصول على الترخيص حتى تاريخه.

وكانت «المشهد» قد عرضت على موقعها الإلكتروني، شهادات مصورة لأشخاص وقعوا ضحايا احتيال هذه الشركات، التي وفقا لشهادة الشخصيات لا تلتزم بالمعايير المحددة لمزاولة نشاط (التسويق الشبكي)، خصوصا من ناحية عدم تقاضي الشركة أية رسوم من الشخص الراغب بالانضمام إلى فريق التسويق.

وتذكرنا هذه الشركات، بشركات مارست النصب والاحتيال وقعت من قبل شركات قبل أعوام من الأزمة، ما دعى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى حذف نشاط (التسويق الشبكي) من قوائم الأنشطة المصرح العمل فيها، وفقا للقرار المعمم في 17\2\2009، والمتضمن عدم إضافة نشاط (التجارة الإلكترونية والتسويق الشبكي) إلى السجلات التجارية، والذي عدل في العام 2017 وفق ضوابط محددة تضمن سير النشاط بطريقة قانونية، وحفظ حقوق المتعاملين من خلال حرز ضمانات محددة تقدر ب 40 مليون ليرة سورية على أقل تقدير فضلا عن عقار مسجل باسم الشركة، والتي لا يمكن تسييلها من دون إذن الوزارة، وبعد إنجاز معاملة تصفية الشركة.

في سورية

أكد مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أن الوزارة شكلت لجنة بهدف وضع ضوابط وأسس ترخيص للشركات المحلية التي تمارس نشاط التسويق والتدريب

أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمشهد، علي الخطيب، أنه لم ترد اي شكوى للوزارة حول شركات التسويق الشبكي وتعرض مواطنين للاحتيال من قبلهم، داعيا لتعزيز ثقافة الشكوى

أسلوب تهديدات لمن ينتقد أو يفضح

تعرضت زميلتنا في «المشهد»، والتي التقت بالضحايا، لتهديدات على رقمها الخاص، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بعد نشر الفيديو، وبالأسلوب المعروف بالعامية (الزعران)، والذين لم يوفروا حتى التهديد بالجهات الأمنية مثل (نحنا منجيبك عالراشدة)، أو (سيتم اعتقالك على الحاجز الفلاني) وغيرها، ما يعطي صورة شديدة الوضوح عن أسلوب عمل تلك (العصابات) إن صح التعبير، لأنها أبعد ما تكون عن أسلوب الشركات، أو حتى محلات البقالة.

والبيع المباشر، بما يضمن مصلحة المواطن والشركات العاملة في هذا المجال، للحصول على ترخيص خاص بهذا الشكل من التسويق، وذلك بعد منعه نهائيا في العام 2009 بفعل الممارسات السلبية، وتعرض مواطنين لعمليات النصب والاحتيال من خلال بعض تلك الشركات.

وتابع أبو زيتون، بأن الوزارة وضعت جملة من الضوابط والانظمة للشركات الراغبة للعمل في مجال التسويق الشبكي، وأهمها أن تؤسس الشركة على شكل شركة أموال (مساهمة أو محدودة المسؤولية)، وأن يتبع اسم الشركة عبارة (للتسويق الشبكي)، وأن تنحصر غايتها في ممارسة نشاط التسويق الشبكي.

وبالنسبة للضوابط المالية، اشار أبو زيتون، أن القرار ينص على ألا يقل رأسمال الشركة عن (200) مليون ليرة سورية، وأن يوضع حساب ضمان مجمد باسم الشركة لدى أحد المصارف العاملة في القطر لا يقل عن (20%) من رأسمال الشركة، من رأسمالها، أي لا يقل عن (40) مليون ليرة سورية، ولا يجوز سحبه أو تحريكه إلا بعد موافقة من مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وذلك بعد حل الشركة وتصفيتها نهائيا وتسديد كافة الذمم المترتبة عليها، حفاظا على مصالح مختلف الأطراف، فضلا عن شرط ان يكون جميع المؤسسين من الجنسية السورية.

وزيادة في ضمان حقوق المتعاملين، وأن لا تكون اللقاءات في أماكن عامة مثل الحدائق أو المقاهي وغيرها، كما كان يحدث سابقا، ينص القرار على أن يكون مقر الشركة تجاريا مملوكا للشركة، وأن يتم وضع غشارة منع التصرف لصالح الوزارة، وأن يكون لها موقع إلكتروني وإيميل على النطاق العلوي (.sy).

وأشار أبو زيتون، إلى أن القانون يفرض على الشركة أن تكون البضائع والسلع التي تتعامل بها ذات منشأ محلي، أو مستوردة وفق الأصول، وأن تحمل بطاقة المواصفات، وأن تخضع للضرائب والرسوم القانونية، والأنظمة النافذة، فضلا عن الحصول على الموافقة الأمنية، كما لا يحق لها الإعلان عن عملها أو مباشرته قبل الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات المعنية.

وجاء في نص القرار وفقا لأبو زيتون، أنه يمنع على الشركة أن تتقاضى أية رسوم من الشخص الراغب بالانضمام إلى فريق التسويق، وعليها إبرام اتفاقية مع الشخص الراغب بانضمامه إلى فريق التسويق، عن طريق عقد بالتراضي تحدد فيه حقوق والتزامات الطرفين، كما لا يجوز لها العمل في مجال التدريب، ولا يجوز لها ممارسة نشاط التسويق الشبكي في المدارس والجامعات والمنازل وغيرها، وأن ينحصر نشاطها ضمن الأسواق التجارية، والتقيد بالنظام الاساسي، لافتا إلى أن أحدا لم يتقدم لترخيص شركة بنشاط التسويق الشبكي.

ومن جانبه، أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، علي الخطيب، أنه لم ترد اي شكوى للوزارة حول شركات التسويق الشبكي وتعرض مواطنين للاحتيال من قبلهم، داعيا لتعزيز ثقافة الشكوى.

وأكد الخطيب، أن الممارسات السابقة في حال كانت صحيحة، فهي تندرج في إطار التضليل الذي تكافحه الوزارة، فضلا عن دور الوزارة في التأكد من تسعير المواد، التي قال اصحابها أن قيمتها تقلعن القيمة التي دفعوها، مشيرا إلى أنه في مختلف الحالات فإن الشركات العاملة في هذا المجال مخالفة كونها غير مرخصة، داعيا المتضررين للتواصل مع حماية المستهلك، وتثبيت شكواهم ضد الشركة لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدها.

مخيم «عين عيسى»..

أزمات عدة

المشهد - خاص:

أكثر من أسبوعين على توقف نقل القمامة من «مخيم عين عيسى»، الواقع بريف الرقة الغربي، بسبب العراقيل التي فرضتها إدارة المخيم لتجديد عقد «المتعهد»، الذي كان مكلفا بنقل القمامة والإشراف على نظافة الحمامات العامة في المخيم الذي يقطنه نحو 14500 نازح غالبيتهم من المدنيين الممنوعين من العودة إلى قراهم الأصلية بسبب ما تسميه «قوات سورية الأمنية»، بالمخاوف الامنية من عودة ظهور تنظيم «داعش».

تقول المصادر التي فضلت عدم الكشف عن «هويتها»، إن مدير مخيم «عين عيسى»، طالب المتعهد برشوة مالية وصلت إلى مليون ليرة سورية قبل قبول تجديد العقد، الذي من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ مطلع الشهر القادم، علما إن تراكم النفايات بالقرب من خيام النازحين لا يعد المشكلة الوحيدة التي يعاني منها قاطنو المخيم الذي تحول مع مرور الوقت إلى شبه معتقل.

«كرتونة كل شهرين»

تقول «أم محمد»، التي تعيل بناتها الأربعة بعد أن اعتقل زوجها من قبل أحد حواجز «الآسايش»، خلال نزوحهم من ريف دير الزور في العام 2016، إن المساعدات الغذائية والمنظفات توزع بمعدل مرة واحدة كل شهرين، الأمر الذي يجعل من حاجة العمل ضرورية للقاطنين في مخيم «عين عيسى»، إلا أن القيود الامنية التي تفرضها «قوات سورية الديمقراطية»، على النازحين، تمنعها من الوصول إلى خارج المخيم، لكونها عاجزة عن دفع تكاليف «الكفالة»، التي تخولها من مغادرة المخيم للعمل في الأراضي الزراعية القريبة من مكان إقامتها الإجباري.

وخلال حديثها لـ «»، تتحدث المرأة الأربعينية عن تعرضها لـ «ابتزاز جنسي»، من قبل القائمين على المخيم لمنحها «الموافقة الأمنية»، وتأمين «كفيل»، من سكان المنطقة لتتمكن من العمل خارج مخيم «عين عيسى»، الأمر الذي يجعل العمل مسألة شبه مستحيلة بالنسبة لها في ظل حاجتها الماسة للمال لإعالة بناتها الأربعة، ما دفعها إلى نبش القمامة بشكل يومي للبحث عما يمكن بيعه، إضافة إلى تسول الخبز وما يمكن أكله من الجيران.

تقاسمها «أم خالد»، الهم ذاته، فالمرأة التي تقف على طابور الحصول على المساعدات الغذائية المقدمة من «جمعية المودة»، كل شهرين، تقول في حديثها لـ «»، إن كمية المواد الغذائية الموجودة في «الكرتونة»، لا تكفي لأكثر من أسبوعين إذا ما خضعت العائلة المستفيدة لتقشف كبير، كما إن المنظفات التي كانت تقدمها جمعية «مار أفرام»، أنقطعت منذ أشهر، وتكشف عن وجود من قبل منظمة «كونسيه»، بتقديم «كرتونة المنظفات»، التي لا تكفي أيضا.

في الهوامش

تقول معلومات خاصة حصل عليها «»، من مصادر فضلت عدم الكشف عن هويتها، إن «قوات سورية الديمقراطية»، تحصل على كميات ضخمة من المساعدات الغذائية والمواد الطبية والمنظفات، وتقوم بعد نقل هذه المساعدات إلى مستودعات في مدينة «عين العرب»، في ريف حلب الشمالي الشرقي، بإعادة تغليف المواد بما يطمس منشأها الأصلي لبيعها في السوق السوداء للمناطق التي تسيطر عليها، كما إن كمية من هذه المساعدات يتم تهريبها إلى إقليم شمال العراق من قبل تجار مرتبطين بـ «قسد»، الأمر الذي يدفع قيادات «قوات سورية الديمقراطية»، للحفاظ على وجود المخيمات بكونها تحولت بمرور الوقت إلى واحدة من مصادر التمويل غير المشروع لها.

إنّا هنا!

رباب هلال

في ليلنا السوريّ المديد هذا، علينا اختراع الحياة بشكل متواصل. تلك الحياة التي نُهبَت من بين أصابعنا، وحُجِبت خلف آفاق بعيدة. في امتداد ليلنا المتواصل حتّى إشعار آخر، وقد تعذّر علينا جمع المقوّمات والأسس التي تشكل الحياة وتبنيها، نسعى بدأب متعثّر لننجح بتشكيل ما قد يشبهها، تلك الحياة الضالّة!

لدينا ما يشبه الحياة، كما نزعم، في بلد محاصر، ومتشرذم أفقيّاً وعموديّاً. ومن حولنا، بيوت بأهلها عادت إلى التراب. ثمّ هذا الفراغ الكبير للأمكنة التي هجرها أصحابها، وكثير من الأصدقاء. فراغ نجهد بأرواحنا المنهكة لملئه. ولكن، وتبعاً لما يقوله المثل الشعبي: " إن خِلْيِتْ بِلْيِتْ!" ثمة أناس هائلو العدد نبلاء، طيّبون وعقلاء، معنا هنا.

هنا، نساهم في البقاء أحياء كريمين، رغم الحصار، ورغم الحيتان الكثيرة من رسميّة وعامّة، تمتصّ دماءنا، قوتنا، أماننا، وأحلامنا الهزيلة، وفي عزّ الظيرة، ترمي في وجوهنا، فقراً وعوزاً، برداً وأمراضاً، ذلّ وإهانة، وأحزاناً جساماً، ليزداد حجم عجزنا المخزي حدّ العار!

لبقائنا هنا ضريبة هائلة، نتساءل نحن، عامّة الشعب الضحيّة، كيف لنا أن ندفعها باستمرار!

عزاؤنا الوحيد الجميل، أنّنا بقينا هنا مختارين. يلمّ القهر والألم فتات أرواحنا ويحفظه، فهنا أرضنا، هنا ناسنا، والبلد. هنا نجتمع ومن بقي من الأهل الصحب والجيران والمعارف، نتقاسم لقم الخبز المرّة القصيّة، الخوف والآلام. هذا الـ (هنا) خاصّتنا الأزليّة الأبديّة، يحثّنا على الدوام لتشكيل ما يشبه الحياة، ويعدنا بحياة حقيقيّة حرّة كريمة، حتّى لو لم نعشها نحن، فثمّة الأحفاد، أخلافنا. فالشعب هو الباقي التاريخيّ الأمين على أرضه، فهو عاشقها الحقيقي الأوحد.

ولأعترف، أنّني لمرّات دخلت في إطار الشكّ بقدراتي على الثبات واقفةً هنا، حينها كانت السماء تنزّل علينا، والأرض تُصعّد لنا، جحافل قتلنا، موتنا ومواتنا، كان التعب قد نال منّا جميعنا حدّ النزيف. أجل، كان علينا أن نبقى واقفين. فقرّرت الإمعان في المشي المعتاد.

في العتمة، كنت أخرج للسير في الشوارع والأزقّة والليل، في مدينتي جرمانا، الواقعة في الغوطة الشرقيّة/ الفردوس المحترق. جرمانا الثكلى الأرملة التي، تختصر المدن السوريّة والأرياف كلّها، باتت وما تزال تغزل صبرها من هباء الرياح العاصفة، وتطبخ في طناجرها الحصى، لينام مَن تبقّى مِن أطفالها، يشبعهم حلم ورديّ.

كنت أمشي وأمشي، ثمّ أعود يُتخمني الرعبُ والأنين! وكي لا أنفجر، كنت أشهق وأزفر، بتواتر عميق، طريقة اتبعتها لصون الروح والجسد من التفسّخ أو الانفجار! كان كمبيوتري يؤازني على قدر ما يتمكّن، يردع عنّي الانفجار، يفتح لي صفحته بحنان، حتّى وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة. فالكهرباء قلّما كانت تتوفّر!

على صفحات يوميّاتي، أخذت أدوّن النذر اليسير جدّاً ممّا يحدث في هذا الليل السوريّ المديد، أكتب ما كنت ألقاه، وبأمّ العين أراه، ممّا كابده الشعب في هذه الحرب. من أجل ذاكرته السوريّة الحادّة، دوّنت نتفاً من بعض يوميّات موته ومواته، تلك التي لا يأبه بها المتحاربون، ولن يذكرها المنتصرون في تاريخهم، إطلاقاً!

فوُلدتْ نصوص عديدة، كهذا النص:

" تمعن الكهرباء في الغياب. انتهى شحن البطارية، واختفى الضوء والإنترنت. ضجرة، أطبقُ كمبيوتري، على سؤال يطرحه عليّ بعض الأصحاب في بعيدهم، منذ ست سنوات؛ لِمَ لا أغادر إلى بلدان الضوء والدفء، الأمان والسلامة، والوقت الوسيع؟!

أخرج. الحيّ صامت. والوقت مطر. أمشي على وحل. يرافقني مصباحي اليدوي، في صقيع الطريق.

لهاث يخطو حولي، وعلى عجل، يمضي. ينفجر الوحل طُشاشاً عليّ. أتبقّع. أهيم على روحي إلى ما لا أدري.

في الطريق العاتمة، ثمّة ما يومض بخفوت ثمّ يختفي، وميض لا تتسع له أكثر من حدقة عين. يترامى إلى مسمعي لهاث يبتعد، وركض يغادر. أجهد بحبس لهاثي الحارق أحجبه عن صبري المتخشّب. أدنو من الوميض. أرى حفرة صغيرة كثيفة الوحل. شيء ما يلحّ عليّ بشدّة، أن أجثو. فأجثو. وتحت نور المصباح، يمور السطح الموحل ويفور. أجفل. عين تنبثق. عين مفردة وحيدة. عين طفل!

تلمع العين وتخبو، بلا انقطاع. يصعب عليّ تمييز إن كانت عيناً حيّة، أم عيناً تحتضر؟ يبلبلني ماؤها المترجرج ويفزعني. هو ليس بكاء، بل هو.. إنّه.. ماء اللامغفرة! تثبّت العينُ تحديقها في عينيّ. ينسلّ منها شبحُ ابتسامة. أراه، فأشمّ رائحة طيّبة. إنما أشعر بنصل حادٍّ ينغرز في عينيّ ويوغل. ثمّ ينسلّ إلى أسفل، ليستقرّ في حلْقي. أيّة صرخة لا تقوم في فمي المدمّى المكموم!

في رعب ثقيل، وغمّ فظيع، أقف. أحاول أن أدير ظهري عبثاً، فأظلّ في الوحل أدور. أتشجّع. وبنصف خوف أرنو. أنصعق. حُفرٌ صغيرة تتناسل، هنا، وهنا، وهناك، تتكاثر حولي. أجدني أتوسّط دائرة موحلة تتسع، ومنها تنبثق عيون طفليّة. عيون كثيرة يصعب إحصاؤها، إنّما باتت تلمع بشدّة وتخبو، مثل منارة. أتجمّد. أمكث بينها، متسمّرة وسط العتمة العتيدة، تحت سياط المطر، وفي الوحل الدائريّ المعجز.»

جمعية رعاية المساجين باللاذقية
تجربة لتأهيل السجناء بالمجتمع

المشهد-خاص:

رحم الله من قال: «كم في السجون مظاليم»، فنبي الله يوسف سجن ظلماً وخرج من السجن نبياً، ونلسون مانديلا سجن ظلماً وخرج من السجن رئيساً. لكن في المقابل ليس كل سجين مظلوم فهناك من خالف العقد الاجتماعي وشريعة حمورابي وارتكب أخطاءً بدوافع متعددة قد تكون نفسية أو اقتصادية أو اجتمـاعية فـكانت الجريمة وكان العقاب. لكن فلسفة العقاب قد تطورت فلم يعد الغرض من العقوبة الإيلام وحجز الحرية لأن ذلك ثبت فشله نتيجة تكرار المحكوم خطأه مرات عديدة فكان لابد من تطبيق الإصلاح والتأهيل لتقويم الخطأ وتسهيل عودة المخطئ إلى جادة الصواب والانضواء تحت مبادئ القانون والتشريعات.

ومن هذه المبادئ انطلقت جمعية رعاية المساجين وأسرهم باللاذقية منذ أكثر من خمسين عاماً بشعارها: (إصلاح -تأهيل -رعاية)، وللإضاءة على هذه الجمعية ونشاطاتها وما حققته من أثر إيجابي لدى المساجين وأسرهم التقت المشهد رئيس مجلس إدارة الجمعية المحامي سامر عثمان حيث ذكر أن التأهيل والإصلاح والرعاية عملية مستمرة تبدأ من دخول النزيل للسجن وتستمر طوال فترة بقائه وبعد خروجه وتنتهي بإعادة إصلاحه وتأهيله ومساعدته ليأخذ دوره بالحياة كشخص إيجابي فعال لأن الإنسان بطبيعته عدواني للمنظومة التي ليس له دور فيها.

أهداف وخدمات الجمعية

تهدف الجمعية إلى دراسة أحوال المساجين من الناحية النفسية والاجتماعية،وتوفير جميع وسائل الدعم النفسي والاجتماعي والفكري لهم داخل السجن وخارجه،كذلك السعي لتوجيههم توجيهاً صحيحاً وتحفيزهم وجعل تفكيرهم ايجابياً لضمان عدم تكرار الإجرام ومساعدتهم داخل السجن وخارجه وتهيئة السبيل لإعادة تدوير طاقاتهم وتسهيل اندماجهم بالمجتمع.

ولفت عثمان إلى أن الجمعية تقدم داخل السجن وخارجه مجموعة من الخدمات: ففي المجال القانوني تقدم استشارات قانونية مجانية عن طريق محامين متطوعين للعمل معها،كما تقوم بتوكيل محامين للنزلاء فقيري الحال على نفقة الجمعية،ودفع كفالات إخلاء السبيل للمحتاجين.

وفي مجال الخدمات الصحية تقدم الجمعية الدواء والعلاج المجاني للنزلاء فقيري الحال وأسرهم ويتضمن ذلك تحاليل مخبرية وتصوير شعاعي ونظارات طبية وحتى أطراف صناعية وغيرها،كما تؤمن الدواء عن طريق صيادلة متطوعين بسعر مطابق لسعر البيع بالصيدلية وذلك بناء على وصفات طبية من قسم الطبابة داخل السجن.بالإضافة إلى رعاية الأطفال المتواجدين مع أمهاتهم بالسجن حيث تقدم لهم كافة المستلزمات من حليب ولباس وأدوية وكل مايحتاجه الطفل والأم، مشيراً إلى تجهيز غرف الطبابة بكافة المتطلبات من دواء إسعافي وأجهزة سكر وضغط وغيرها وعيادة للأسنان مع الأجهزة والمواد الطبية المستخدمة في علاج الأسنان كالحشوات وغيرها.وفي المجال الخدمي تقدم الجمعية المعونات المالية والعينية للسجناء وأسرهم مثل منح رواتب شهرية للعمال من السجناء لقاء خدماتهم داخل السجن كالطباخين والعاملين بالسخرة والنظافة،وتأمين كامل مرافق السجن بكافة المستلزمات من ماء وكهرباء ومراوح وبردات وشفاطات وهواتف، مع وصيانة كاملة لكافة مرافق السجن وتجهيز القاعات المخصصة للنشاطات التعليمية والمهنية للسجناء.كما تم إحداث سوق يحتوي على كافة مستلزمات الحياة من طعام جاهز وخضار وحلويات ومشروبات ساخنة وباردة وغسيل وكوي وحلاقة وتقديمها للنزيل بسعر متطابق أو حتى أقل من الأسعار الرائجة بالأسواق المحلية خارج الأسوار.

أما في المجال التعليمي أشار عثمان إلى أنه يوجد مكتبة لدى الجمعية تم تأهيلها بكتب ثقافية للسجناء وطاولات وكراسي مع دعم المساجين الذين يتابعون تحصيلهم العلمي واستقدام مدرسين خصوصيين وتقديم كل ما يلزم من كتب وقرطاسية لهم وإقامة دورات تعليمية حول اللغات والكمبيوتر والموسيقا بأنواعها (صوت، عود، كمان، بزق، إيقاع،أورغ وغيرها) وأعمال يدوية كالخرز والخزف ودورات بالرسم.

الدعم النفسي والاندماج بالمجتمع

أما في مجال الدعم النفسي فيتمحور عمل الجمعية حول هذا الهدف وهو إعادة التأهيل النفسي للسجين وتغير نمط تفكيره السلبي الذي دفعه إلى ارتكاب الخطأ وإعادة برمجته ببرامج عقلية إيجابية تنمي مقدراته وتحفزه على العمل والتعلم والاندماج مع المجتمع بهدف إعادة دمجه وتحويله إلى شخص فعال ومنتج بالمنظومة الاجتماعية لذلك تقوم الجميعة بإقامة دورات تنمية بشرية

المعوقات التي تواجه الجمعية في تحقيق أهدافها:

- **عزوف السجين عن الالتحاق ببرنامج التأهيل والإصلاح قبل وبعد خروجه**
- **نظرة المجتمع السلبية للسجين وعدم تقبله ومسامحته ومساعدته بتقبله بالمجتمع وعدم تشغيله على اعتبار أنه سجين سابق**

تتضمن حقائب متخصصة بالتفكير الإيجابي والبرمجة اللغوية العصبية وتشمل أيضاً مجال التسويق والتواصل عن طريق مدربين مختصصين كما تقدم الجمعية استشارات نفسية للمساجين المحتاجين لهذه الخدمة،إضافة إلى إقامة دورات محو أمية وتقديم شهادات رسمية بها.

وتطرق عثمان إلى عمل الجمعية في مجال الرعاية اللاحقة للسجين حيث تقوم بمتابعة النزلاء بعد خروجهم من السجن بقصد دعمهم النفسي وإزالة العقبات التي قد تواجههم في الاندماج مع المجتمع وتتابع في مجال الدورات التعليمية والدعم النفسي خارج السجن بقاعة مجهزة لتلك النشاطات.

لأسر السجناء حصة

وفيما يتعلق بأسرة السجين وضّح عثمان أن الجمعية تقدم الدواء المجاني للأسر الفقيرة من السجناء مع معونات مالية وعينية وتقيم ندوات ومحاضرات وورشات عمل تدريبية نوعية متعددة.أيضا فيما يتعلق بمركز ملاحظة الأحداث الجانحين والجانحات تقوم الجمعية بكافة الخدمات التي ذكرناها وتقدم نفس البرنامج بالكامل لهم وتوليهم اهتماماً خاصاً كونهم أطفالاً يحتاجون رعاية مضاعفة.

التقبل علاج

وأشار عثمان إلى المعوقات التي تواجه الجمعية في تحقيق أهدافها وتتلخص في عزوف السجين عن الالتحاق ببرنامج التأهيل والإصلاح قبل وبعد خروجه،إضافة إلى نظرة المجتمع السلبية للسجين وعدم تقبله ومسامحته ومساعدته بتقبله بالمجتمع وعدم تشغيله على اعتبار أنه سجين سابق،ناهيك عن الروتين وصعوبة التشريعات القانونية في إعادة الاعتبار وطول مدة التجريد المدني ونظرة المجتمع الدونية له واتهام السجين السابق بأي جريمة قد تحصل في المكان الذي يقيم فيه وتشتت أسرته وانحراف بعض أفرادها نتيجة غياب الأب والمعيل أحياناً كذلك عدم وجود داعمين ماديين لعمل الجمعية

تهدف الجمعية إلى دراسة أحوال المساجين من الناحية النفسية والاجتماعية،وتوفير جميع وسائل الدعم النفسي والاجتماعي والفكري لهم داخل السجن وخارجه،كذلك السعي لتوجيههم توجيها صحيحا وتحفيزهم وجعل تفكيرهم ايجابيا لضمان عدم تكرار الإجرام ومساعدتهم داخل السجن وخارجه وتهيئة السبيل لإعادة تدوير طاقاتهم وتسهيل اندماجهم بالمجتمع

لشعورهم بأحقية المجتمع بضرورة معاقبة السجين بدل إصلاحه.

اسأل مُجرّب

والتقت المشهد عدداً ممن كان لهم تجارب داخل السجن وتعاملوا مع الجمعية التي حققت معهم أهدافها بنجاح،حيث ذكر (مطيع.د) أنه دخل السجن بتهمة حادث سير حيث تبنته الجمعية لفقر حاله ووضعه الصحي السيئ هو وطفلته الوحيدة وقدمت له معونة مالية قدرها 20 ألف ليرة مع متابعة جميع أموره القانونية بالمحكمة.بدورها ذكرت (أمل حسن شيخ)وهي والدة السجين علي المحكوم 20 عاماً بتهمة القتل قصداً وهو أب لطفل وحيد أن الجمعية كانت الملجأ لها ولولدها لفقر حالهم حيث قامت بتقديم الرعاية لأسرتها بمعونة شهرية مادية وعينية مع منح القرطاسية الكاملة لحفيدها بالإضافة للرعاية الصحية له ولأسرته مع الأدوية اللازمة مجاناً،كما قامت الجمعية برعاية علي في سجنه وتأمين مصدر رزق له من خلال عمل يعينه في سجنه ويخفف عن عائلته المزيد من التكاليف.

كما أشار (منجد.ع.ح) وهو مخرج مسرحي والخارج من السجن بعد 3 سنوات قضاها بتهمة تعاطي المخدرات إلى تجربته التي كانت فسحة للوقوف مع الذات وإعادة النظر بأخطاء وهفوات الماضي والدافع للبداية الجديدة الصحيحة،ولفت لرعاية الجمعية للمساجين حيث كان يعمل معهم بتدريب المساجين على الفن والمسرح، مشيراً إلى تحضيره لنص مسرحي لتقديمه في السجن باشتراك المساجين بالتمثيل بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة،كما يساعد الجمعية بأعمال الرعاية اللاحقة نظراً لتجربته السابقة وتواصله مع زملاء خرجوا من السجن عن طريق ورشات العمل والدعم النفسي في الجمعية وتشجيعهم على الحضور وليؤكد لهم أنه مثال جيد للاندماج الفعال مع المجتمع بعد تجربة السجن وبإمكان الجميع حذو حذوه.من جهته (محمد) طالب طب كان محكوم 6 أشهر بجرم إساءة ائتمان ذكر أن تجربته مع السجن والجمعية كانت نقطة تحول جذرية في حياته نحو الأفضل وأزاحت غشاوة الخطأ ليخرج شخصاً جديداً،وقد كان عنصراً فاعلاً في الجمعية يدرب المساجين على العزف على الأورغن وقد كانت الجمعية تقدم له راتباً مع المتابعة القانونية،وما زال على تواصل مع الجمعية بعد خروجه من السجن وهناك رؤية للتطوع والعمل معها لتعليم السجناء الحاليين العزف والموسيقى.

ختام القول: إن السجن نقطة سكون في عالم متحرك ولا أحد يحب قيوده ولو كانت من ذهب، إن واجب الرعاية والإصلاح والتأهيل هو واجب اجتماعي قبل أن يكون حكومي فلنساعد السجين ونتقبله كصديق وأخ ونؤمن له العمل ونسهل عليه نسيان الخطأ وعدم تكراره ليندمج بالمنظومة الاجتماعية فسورية تحتاج لكل طاقات أبنائها ولكل منا دور مهم يجب أن يلعبه وبناء البشر أهم من بناء الحجر،وبالتأكيد من يفتح باب مدرسة يغلق باب سجن.

يوجد مكتبة لدى الجمعية تم تأهيلها بكتب ثقافية للسجناء وطاولات وكراسي مع دعم المساجين الذين يتابعون تحصيلهم العلمي واستقدام مدرسين خصوصيين وتقديم كل ما يلزم من كتب وقرطاسية لهم وإقامة دورات تعليمية حول اللغات والكمبيوتر والموسيقا بأنواعها وأعمال يدوية كالخرز والخزف ودورات بالرسم

سياحة اللاذقية تطلق مشروع **القرى الحالمة والتراثية** والبداية في «المنيزلة»

المشهد-خاص:

أطلقت مديرية السياحة (دائرة الترويج السياحي) في محافظة اللاذقية مشروع القرى الحالمة والقرى السياحية بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومحافظة اللاذقية بهدف تنمية الريف الساحلي والترويج لمقاصد سياحية جديدة كونه خزاناً طبيعياً وبشرياً ويحوي مختلف أنواع المواقع المميزة البكر، ولتقديم الدعم اللازم لتحقيق النهوض بالواقع الخدمي والاستثماري والسياحي في هذه القرى وتحفيز المستثمرين وأصحاب البيوت التراثية والقديمة في هذه القرى الحالمة للاستثمار وتقديم خدمات الضيافة والارتياد السياحي في هذا النوع من السياحة الريفية وبما يعود بالمنفعة على أهالي القرى من كافة النواحي وعلى الاقتصاد الوطني عموماً والمرحلة الأولى من المشروع في قرية المنيزلة تليها خطوات ومراحل مقبلة.وفي التفاصيل تحدث المهندس فراس وردي مدير الترويج السياحي في مديرية السياحة للمشهد حيث قال: تمت الموافقة وزارياً على المشروع وبانتظار المراحل التنفيذية وبالتنسيق مع الجهات المعنية ويأتي المشروع ضمن ما يعرف بمشروع القرى الحالمة أو القرى التراثية،والمشروع قيمة سياحية مضافة نظراً لانطلاق المشروع من الواقع المحلي السكاني والبيئي والعمراني لهذه القرى لتصبح مقصداً سياحياً تراثياً جاذباً وتمت الإضاءة عليها إعلامياً وترويجياً ليغدو ريف محافظة اللاذقية الجبلي قيمة مضافة للقدوم السياحي في سورية وهذا المشروع لا يتضمن أعباءً إضافية على الوزارات المعنية كما أنه يحقق ارتفاعاً بالمردود الاقتصادي للسكان المحليين وبالتالي رفد خزينة الدولة بمورد مالي كقيمة سياحية مضافة.وأضاف أن المشروع يحقق تنمية محلية سياحية مستدامة ضمن مفهوم السياحة المستدامة إذ أنه يتضمن قائمة طويلة من المنتجات المحلية والتراثية

والطبيعية والتي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين وخلق فرص عمل جديدة لهم وبذات الوقت الحفاظ على الموارد الطبيعية للمنطقة.منوهاً بإطلاق مبادرة بيت العيلة في المنيزلة وبيت صبح والمرحلة الأولى للمشروع كتجربة رائدة للارتياد والضيافة في الريف الساحلي السوري حيث يتمتع الضيوف والسياح بالعيش والاستجمام في الموروث الشعبي الطبيعي والغذائي المتميز كونه من مصادر الطبيعة إضافة للقيام بالأنشطة ضمن ما يعرف بسياحة التجوال والسياحة العلاجية والبيئية وراحة النفس في هذه المنطقة وهذا النوع الجديد من السياحة الريفية البيئية،كما أن المشروع ينمي قدرات السكان اقتصادياً واجتماعياً.

ولفت م. وردي إلى أن إطلاق هذا المشروع يساهم بشكل فعّال في توطيد العلاقة الاجتماعية بين سكان القرية والضيوف ما يؤدي إلى تنامي العلاقات الاجتماعية بين مختلف الشرائح السورية وبين السواح السوريين ومن كل دول العالم وما يؤدي إلى تنشيط وتطوع هذه السياحة في تعزيز القدرات الاقتصادية للسكان المحليين المستضيفين للسياح ويخلق فرص عمل غير مباشرة للسكان المقيمين في القرى.

إطلاق هذا المشروع يساهم بشكل فعّال في توطيد العلاقة الاجتماعية بين سكان القرية والضيوف ما يؤدي إلى تنامي العلاقات الاجتماعية بين مختلف الشرائح السورية وبين السواح السوريين ومن كل دول العالم وما يؤدي إلى تنشيط وتطوع هذه السياحة في تعزيز القدرات الاقتصادية للسكان المحليين المستضيفين للسياح

وأشار م. ورديإلى أن قرية المنيزلة ترتفع 1300 م عن سطح البحر وتتميز بالتنظيم العمراني الدائري والمتصل بالطرق والمسالك الجبلية والبناء الحجري والطيني القديم وإطلالتها على وادي بيت ياشوط جنوباً وعلى وادي قرن حلية غرباً وتجاور قرى (حلبكو، الشيخ مبارك، حرف متور، قرن حلية، ترياس، القرندح)،وتطل على سهل الغاب شرقاً ومجموعة قرى جبلية متميزة تقع على مسار القلاع الجبلي ويوجد إلى جوارها نبع أم الصبايا الأسطوري وهو النبع الذي قدم إليه بني هلال في طريقهم من الجزيرة العربية إلى تونس، كما يجاورها جبل الناغوص (عش النسر) وجبل الأمير مرسل وهو من القمم المناسبة للتأمل والاستجمام والإطلالة الساحرة وينطلق منها مسار صف البلاط وهو مسار مبلط بالحجارة قديماً يصل بيت صبيح بسهل الغاب حتى قرية عين الكروم عبر القمم الجبلية وهو مناسب للاستكشاف الجبلي والمسير.

جدير بالذكر أن قرى أخرى ستدخل قريباً ضمن المشروع المذكور.

شهادات التعليم في سورية تدخل مضمار البيع

فمن يشتري؟

نور علي

لم يعد الحصول على درجات عالية في الامتحانات الدراسية السورية يحتاج إلى اجتهاد وذكاء وجد في الأداء، بل بات الأمر يحتاج فقط لدعم الشخص الفلاني بعد دفع المبلغ الفلاني لتكن كل الفروع العلمية بكافة خياراتها متاحة أمامك، وحتى الحضور للإمتحان لم يعد ضرورياً، يكفي أن يكون المال حاضراً ليحضر معه كل شيء.

ما إن تعلن عن رغبتك في الحصول على شهادة تعليمية حتى يبدأ «سماسرة» الامتحانات بالظهور للعلن والاصطياد في الماء العكر، وطبعاً ليسوا سواسية فهناك سماسرة يعملون من تحت الطاولة وهم صغار الدعم وشهاداتهم الممنوحة مزورة، وسماسرة رفيعو المستوى يعملون من فوقها ويمنحون الشهادات النظامية القانونية، وهؤلاء هم النموذج الأكبر فهم يحملون أسماء عائلات كفيلة لإنقاذهم. في حالة الشهادة المزورة يكون المبلغ المدفوع أقل نسبياً من الشهادة النظامية، وعلى الرغم من أن الشهادة المزورة تكون مصدقة من الإمتحانات ومختومة، إلا أن الشاري لايمكنه الاستفادة منها سوى في الشكليات فقط أي أنه لا يستطيع من خلالها الحصول على أي مقعد في الجامعة أو فرصة عمل حكومية أو اعتمادها خارج سورية، والسعر يكون 250 ألف ليرة سورية للشهادة الإعدادية و500 ألف ليرة سورية للشهادة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي. أما في حالة الشهادة النظامية، فالمبلغ المطلوب يكون مرتفع جداً وشبه خيالي، ويمكن للشاري من خلال هذه الشهادة المصدقة والقانونية أن يكمل دراسته ويصل للمرحلة الجامعية ويختار الفرع الذي يحلو له حتى ولو كان «طب بشري»، ويمكنه أيضاً أن يتقدم بها لمسابقات التوظيف ويستفيد منها بشكل رسمي داخل سورية أو خارجها، والسعر يكون للمرحلة الإعدادية مليوني ليرة سورية وللثانوية 3 ملايين ليرة سورية أو حسب الإتفاق وفي كلا الشهادتين ليس على الشاري أن يتكبد عناء الحضور فأينما كان تصله الشهادة جاهزة على طبق من ذهب.

بلا علم أو خبر يمكنني أن أصبح طبيباً

كاميرا المشهد وفي حوار سابق لها مع أحد أهالي الطلاب وهو عضو مجلس مدينة سابق لمحافظة اللاذقية على خلفية تجربته الشخصية مع سماسرة الإمتحانات، وخاصة وأن مديريات التربية والمراكز الإمتحانية تدعي النزاهة، الأمانة والنموذج المثالي للعملية الإمتحانية، حيث قال:»أردت أن استفسر كيف يمكنني أن أقدم لولدي المساعدة في امتحانات الشهادة الإعدادية، وقمت بالجلوس مع أحد الأشخاص الذين لهم باع طويل في هذا المجال، فطلب مني مبلغ 250 ألف ليرة سورية مقابل الحصول على شهادة إعدادية مزورة غير مسجلة بدائرة الامتحانات ولكنها مختومة ومصدقة، فرفضت لأني اعتبرتها متاجرة بالعلم وأنا قابلت هذا الشخص بغرض المساعدة لولدي وليس شراء الشهادة». وأضاف:»الفضول دفعني للغوص في هذا العالم أكثر وهذه المرة التقيت بمن يسمونه عراب الإمتحانات وهو رجل أربعيني وأوهمته أن الشهادة لي أنا وليست لولدي، سألني ماذا ستفعل بالشهادة وأنت في هذا العمر، فقلت له لن أصبح وزير أو طبيب ولكني أريد أن أعطي حافزاً لأولادي من خلال حصولي على الشهادة، فسألني هل لديك فكرة عن المبلغ الذي يترتب عليك دفعه، قلت له حسب معلوماتي ليس أكثر من 50 ألف ليرة سورية، فنظر إلي

مشافي سورية عديدة وثق فيها حالات كثيرة لضحايا قضوا نتيجة أخطاء طبية قاتلة أقل ما يقال عنها «غباء» بامتياز.. وليس آخرها الطفل «كرم» الذي فقد عضوه التناسلي في إحدى مشافي ريف دمشق بعد أن قام أحد الأطباء ببتره بدل ختانه «طهوره»، حيث اكتفت المشفى بتقديم الاعتذار لذوي الطفل عن هذا الخطأ الطبي

مستهجناً هذا الرقم وقال لي هذا لا يغطي قيمة مادة واحدة فما بالك بقيمة الشهادة كاملةً والتي تبلغ مليونين ونصف ليرة سورية مختومة ومصدقة ومسجلة بدائرة الإمتحانات ودون عناء الحضور فهي تصلك جاهزة أينما كنت، وإذا أردت بإمكاني أن أعطيك شهادة ثانوية فرع علمي ومن ثم اختر الفرع الجامعي الذي يحلو لك وطبعا لكل شيء ثمن.

شهادات جامعية تباع وحياة المواطنين هي الثمن

مشافي سورية عديدة وثق فيها حالات كثيرة لضحايا قضوا نتيجة أخطاء طبية قاتلة أقل ما يقال عنها «غباء» بامتياز ولا تمت بصلة لطبيب متعلم ومهني، بل تثبت وبجدارة كم أصبحت حياة المواطنين رخيصة تباع وتشترى كأي سلعة، فالخطأ الطبي وارد ولكن في حالات يعطى فيها المريض جرعة تخدير عالية كتلك التي حصلت مع الشابة «ريتا بسام» التي دخلت مشفى المواساة في دمشق لإجراء عملية انحراف وتيرة، أدت جرعة التخدير العالية لتوقف قلبها لمدة 13 دقيقة ليتم انعاشها بواسطة الصدمات الكهربائية ودخولها في غيبوبة بسبب تلف أعصاب الدماغ.

وماذا عن الشابة «مريم صومي» التي دخلت إلى مشفى «دراج» باللاذقية لإجراء عملية بسيطة لإزالة ندبة في الصدر ناجمة عن عمل جراحي سابق، وخلال عملية التخدير حدث الخطأ حيث كانت الغرفة باردة جداً لدرجة أن المريضة استغاثت بالطبيب وقالت له أنها ستتجمد من البرد وفعلا بعد 45 دقيقة فقط دخلت مريم في غيبوبة، وما يثير الاستغراب أن الطبيب لم ينتبه إلى أن «مريم» قد دخلت في «الكوما» واكتفى فقط أن يغطي وجهها.

وأخيراً الطفل «كرم» الذي فقد عضوه التناسلي في إحدى مشافي ريف دمشق بعد أن قام أحد الأطباء ببتره بدل ختانه «طهوره»، حيث اكتفت المشفى بتقديم الإعتذار لذوي الطفل عن هذا الخطأ الطبي.

اليوم أصبح للشهادات التعليمية سوق وأصبح لها تجار وبين البائع والشاري يفتح الله، فعندما تعطى الشهادات لمن لايستحقها وتسلم حياة المواطنين لمن يدفع أكثر فلا عجب أن تكون النتائج كارثية، ولكن من المسؤول..؟.

الاستيعاب الجامعي.. من سيدوس على الفرامل؟

كالعادة، أقيمت بالأمس القريب الاحتفالات السنوية بصدور نتائج «أم المعارك» امتحانات الثانوية العامة، وكالعادة أيضاً، نحن على موعد في القريب العاجل مع احتفال آخر يتمثل باجتماع اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي لقراءة هذه النتائج وتحليلاتها الإحصائية من حيث الأعداد وتوزع الدرجات من جهة أولى، ودراسة الطاقة الاستعابية للجامعات والكليات والمعاهد الحكومية من جهة ثانية، وتحليل احتياجات البلد من الكفاءات وحملة الشهادات الجامعية وفقاً لخططه التنموية ومعدلات نموه الاقتصادي المتوقعة من جهة ثالثة، وبناء على كل ماسبق، يتم تتخذ قراراتها بخصوص الطلبة الناجحين واستيعابهم ضمن جامعات القطر وتصدر الحدود الدنيا لمفاضلات القبول الجامعي بأشكالها المختلفة.

وعلى اعتبار أن اللجنة لمّا تجتمع بعد، فليس علينا سوى العودة إلى الخبر الصحفي الذي غطى اجتماعها في العام الماضي (أو الذي قبله، أو الذي قبله.... أو الذي قبله) لنزف لطلبتنا البشرى بأن اللجنة قررت (ستقرر) استيعاب كافة الطلاب الناجحين في الثانوية العامة لهذا العام، وأنها ناقشت (ستناقش) أهمية (الزج) بهذه الطاقات الشابة في مسيرة التنمية والنهوض الاقتصادي وخطط إعادة الإعمار، وأنها اتخذت (ستتخذ) كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق متطلبات جامعاتنا من حيث البنى التحتية والكوادر البشرية لتتمكن من تحقيق هذا الاستيعاب.

من حيث المبدأ، فإن اعتماد سياسة الاستيعاب الجامعي منذ مايقارب النصف قرن من الزمن، كان واحدة من أهم الاستراتيجيات التي انعكست إيجابياتها على البلد لسنوات طويلة (وخاصة أنها ترافقت مع مجانية أو شبه مجانية هذا التعليم)، بدءاً من إيجابية تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم التي أتاحت للشرائح الأكثر فقراً أن تتابع تعليمها الجامعي وتنال أعلى الشهادات العلمية وفقاً لمعيار من أشد المعايير عدالة وهو المفاضلة بحسب مجموع الدرجات في الثانوية العامة، وانتهاء برفد سوق العمل بأشخاص يحملون كفاءات ومؤهلات كانت بأمس الحاجة إليها لتحقيق خطط النمو في مختلف المجالات والقطاعات.

ومن حيث الشكل فإن اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي هي لجنة متكاملة تضم الطيف الأوسع من المعنيين بتحقيق التكامل والترابط بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات عملية التنمية، وتعمل وفق منهجية علمية ومدروسة، فعملها لايقتصر على اجتماعها بعد صدور نتائج الثانوية العامة، وإنما يمتد عملها على العام كله، لناحية إجراء الدراسات التحليلية والإحصائية لأعداد حملة الشهادات العلمية من كل اختصاص وتوزعهم على كامل خريطة التنمية في البلد ومراسلة المؤسسات والهيئات والوزارات لمعرفة احتياجاتها المستقبلية من أعداد الخريجين ونوعية المؤهلات لتنفيذ خططها المزمعة، إضافة لمراسلة الجامعات والمعاهد المختلفة لمعرفة قدراتها الاستيعابية من الطلبة للعام القادم، وبناء على كل ماتقدم تحدد حجم حاجتها من الطلاب والاختصاصات وتحدد نسب القبول.

هذا من حيث المبدأ والشكل، ولكن لنعد قليلاً لمحاولة القراءة من حيث واقع الأمر. ففي الحقيقة، لكي نتمكن من إجراء تقييم موضوعي لتجربة اعتماد سياسة الاستيعاب الجامعي، لابد من تقسيم مسيرتنا منذ اعتماد هذه السياسة إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الصعود والنمو

وهذه المرحلة امتدت منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي وحتى أواخر الثمانينات، كان البلد في تلك المرحلة في منحى صعود كبير في مختلف المجالات والقطاعات، فجرى التوسع في خطط التنمية والتمدد بحيث تشمل هذه التنمية كافة أنحاء القطر (وصولاً إلى الأرياف البعيدة)، فانتشرت المعامل والمصانع والمنشآت الحكومية والطرق والمدارس والمشافي والمرافق الصحية وكل أنواع الخدمات، إضافة إلى مشاريع استثمار الطاقة والثروات الباطنية والتخطيط الزراعي.

كانت الحاجة في تلك الفترة إلى الكفاءات العلمية في أعلى مستوياتها، وأعداد الخريجين أقل بكثير من حاجة البلد، لدرجة أن الاستيعاب الجامعي في تلك الفترة ترافق «بالاستيعاب الوظيفي»، فكل الخريجين على اختلاف اختصاصاتهم سيتم استيعابهم أيضاً للعمل في المؤسسات والمنشآت الحكومية (لدرجة أن الكثير من التخصصات كانت الدراسة فيها مشروطة بالتزام الخريج العمل في مؤسسات الدولة).

المرحلة الثانية: مرحلة التخبط والعشوائية

وهذه المرحلة امتدت منذ بداية عقد التسعينات في القرن الماضي وحتى منتصف العقد الأول في القرن الحالي، في هذه المرحلة بدأت تظهر شيئاً فشيئاً سلبيات اعتماد هذه السياسة، فمع النمو السكاني المتزايد وتطبيق إلزامية ومجانية التعليم في المراحل ماقبل الجامعية، تزايدت أعداد الطلاب الناجحين في الثانوية العامة في كل عام، بالمقابل، بدأت الجامعات تعاني من تكدس الطلاب على مقاعدها بأعداد كبيرة، المؤسسات الحكومية تعاني من البطالة المقنعة بتزايد أعداد العمالة بشكل يفوق حاجتها أضعافاً مضاعفة، وعجز كبير في خطط التنمية لأسباب كثيرة (كان أقلها الحصار السياسي والاقتصادي للبلد).

لم تحصل أي معالجة حقيقية في تلك المرحلة، فبقي القرار باستيعاب الجميع، وترافق مع استحداث اختصاصات وافتتاح كليات ومعاهد ذات مخرجات خلبية لا يحتاجها البلد أصلاً (أو يحتاج

جهاد عيسى

لأعداد قليلة من خريجيها)، ومع سطوة ثقافة العمل في القطاع الحكومي مجتمعياً، بدأت الحكومة تتنصل شيئاً فشيئاً من سياسة «الاستيعاب الوظيفي»، فترك قطاع التعليم العالي والتقاني لمصيره في المعاناة من الأعداد الهائلة من الطلاب في الجامعات وترك الخريج لمصيره في الانضمام إلى سوق «العطالة عن العمل» أو سوق «الواقفين على أبواب السفارات».

المرحلة الثالثة: مرحلة الركود والاستعصاء

وهي المرحلة التي نعيشها الآن، أعداد هائلة من الناجحين في الثانوية العامة أكبر من أن تستوعبهم جامعاتنا بما فيها الخاصة (حوالي 120000 طالب هذا العام)، أعداد هائلة من الخريجين الجامعيين أكبر من أن تستوعبهم سوق العمل لدينا بما فيها القطاع الخاص (وخاصة خريجي التخصصات الجامعية التقليدية)، تكدس هائل في أعداد الموظفين في الوظيفة الحكومية، بطالة حقيقية وبطالة مقنعة، إغلاق قسم كبير من أسواق العمل في الدول المجاورة أمام السوريين، تراجع كبير في سوية التعليم الجامعي بنتيجة عدم التواؤم بين الطاقة الاستعابية والاستيعاب الفعلي (وغيره من الأسباب التي لامجال لذكرها الآن)... ومع ذلك لايزال القرار السنوي المعاند باستيعاب كافة الناجحين في الثانوية العامة ضمن الجامعات، ولاتزال المعالجات هي ذاتها، افتتاح اختصاصات جامعية خلبية وقبول أعداد كبيرة فيها، الإبقاء على اختصاصات جامعية لدينا خريجين منها يكفون عشر بلدان إضافة لبلدنا، ولا اشتغال حقيقي على فتح خيارات سوق العمل رديفة تحمل بعضاً من العبء عن القطاع الحكومي.... والنتيجة شبه تعليم جامعي وخريجون جامعيون بمئات الآلاف على قارعة الطرقات بلا أمل أو مستقبل.

إذاً نحن أمام استعصاء متعدد الأوجه، استعصاء في الثقافة المجتمعية لايزال يصر على التمسك بالعمل في القطاع الحكومي وعلى العبور إليه من بوابة التعليم الجامعي، استعصاء في قطاع التعليم مابعد الثانوي، لايزال يصر على التمسك (ولو شكلياً) بسلم التخصصات الجامعية ذاته، ومخرجات التعليم الجامعية ذاتها، وأدوات مواجهة الأعداد الكبيرة من الطلبة ذاتها، واستعصاء على المستوى الحكومي، لايزال يتمسك بتطبيق شعار الاستيعاب الجامعي بنفس الطريقة والأسلوب، دون التفكير بالحاجات الفعلية كماً ونوعاً من الخريجين، علماً أن المفهوم الحقيقي للاستيعاب الجامعي غير ذلك تماماً، فالمفهوم الفعلي الذي أنشئت من أجله لجنة للاستيعاب الجامعي هو جعل سياسات البلد التعليمية تتماشى مع سياسات البلد الاقتصادية واحتياجاته التنموية، بحيث تأتي مخرجات العملية التعليمية (كماً ونوعاً) موائمة تماماً للخطط والسياسات.

ماهو الحل إذاً؟

هل الحل بإلغاء سياسة الاستيعاب الجامعي؟ في الحقيقة الجواب هنا يتأرجح بالنسبة لي بين الـ «نعم» والـ «لا»، بداية أقول: «لا»، لأن التعليم الجامعي حق للجميع، وهو من المكاسب القليلة المتبقية لبسطاء الناس في الحصول على فرصتهم، إضافة إلى أنني أخشى أسلوب المعالجات المحقة التي يراد بها (أو تقود إلى) غايات غير محقة، فقد قامت وزارة التعليم العالي في السنوات الأخيرة بكثير من المعالجات المحقة لاستعصاءات يعاني منها التعليم العالي والتقاني، لكنها صبت في الحقيقة في خدمة قطاع التعليم الخاص من جامعات خاصة أو من أشكال التعليم الحكومي المدفوعة من تعليم مفتوح وموازي وافتراضي. لكني بالمقابل أقول: «نعم»، فالاستمرار بهكذا سياسة بدون تقييمها مرحلياً أو الإيمان بضرورة تعديلها بعد أن تغيرت الكثير من الظروف والدوافع، وبدون تحقيق عمل موازٍ لها في سياسات البلد الاقتصادية والتعليمية يجعل العمليتين تسيران معاً نحو غاية واحدة ماهو إلا إمعان في طرق الرأس بالجدار الأصم.

لايمكن تشبيه واقعنا في ظل الاستمرار بالسياسات الحالية في الاستيعاب الجامعي الخلبي والتنمية الاقتصادية الوهمية والانفصام الكبير فيما بينهما، إلا بحافلة في طريق هبوط منحدر، ركابها يمثلون مستقبل البلد، (أبناؤه، حضارته، اقتصاده، مؤسساته....)، ويقودنا عدد كبير من السائقين غير المتناغمين الذين يتصرفون كل على هواه، فذا يتلاعب بالمقود، وذاك يتلاعب بمبدل السرعة، وثالث على المرايا ورابع يغازل دواسة البنزين وخامس ممسك بالمذياع وسادس يقبض على الزمور... أما الفرامل والمكابح فمتروكة على هواها..... فمن ياترى سيدوس على الفرامل؟.

مراكز التدريب تحتال على الجمهور بشهادات

رامي سلوم

يجري الحديث بقوة عن تردي واقع التدريب في سورية بفعل ممارسات العديد من تلك المراكز التي لاتقدم الخدمات والبرامج التدريبة كما هو مسجل في تراخيص اعتماده، ناهيك عن الرسوم الباهظة والكذب بالأسلوب الإعلاني والترويجي للتغرير بالجمهور.

تعلن مراكز التدريب عن تقديم شهادات للمتدربين، تبين من خلال تواصلنا مع المعنيين في مجال التدريب انها لا تزيد على كونها (بطاقات كرتونية مزخرفة) لا تقدم أي قيمة مضافة للمتدربين في المجال الأكاديمي، أو إتاحة فرص عمل جديدة لهم، كون تلك المراكز غير مرخصة لممارسة أنشطة التدريب، الأمر الذي عده البعض نوع من النصب والاحتيال على الراغبين في اتباع الدورات التدريبية.

وتنتشر إعلانات المراكز التدريبية على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من مخالفتها أصول الإعلان والكذب في محتويات الإعلان، وقد رصدت المشهد العديد من قصص المتضررين من تلك المراكز، إن كان في مجال التدريب الإداري، أو الإعلامي، والذي ينشر إعلانات كاذبة بعيدة عن الحقيقة، من قبيل إعلان عن دورة لتلتدريب الإعلامي تقول:» سارع لتحظى بفرصة لدخول لأكبر المؤسسات الإعلامية خلال 15 يوما»، وفي الحقيقة فإن منهاج الدورة كمعلومات مفيدة لا تتعدى كونها عمليات تجميع من بيانات من الأنترنت، يقدمها شباب صغار في السن، متعالين في غالبية الأحيان على متبعي الدورات، فضلا عن انتشار إعلانات شخصية لما يعرف ب»مدربي التنمية الإدارية»، على الرغم من وقف تلك المراكز من قبل وزارة التنمية الإدارية، منذ سنوات، الأمر الذي يفرض البحث عن أهلية هذه المراكز ومصداقيتها، واعتمادية الشهادات التي تقدمها.

من جانبها، قالت وزيرة التنمية الإدارية الدكتورة سلام سفاف:» إن مراكز التنمية الإدارية التي تعمل حاليا مخالفة، وغير حاصلة على ترخيص أو اعتمادية من قبل الوزارة، وأن الشهادات التي تقدمها لا تزيد على كونها شهادات كرتونية، مبينة أن الوزارة بصدد تنظيم عمل مراكز التدريب الإداري عند صدور قانون صناعة التدريب الإداري في سورية، الذي انجزته الوزارة العام الماضي ولا يزال قيد الإصدار.

وكشت سفا أن الوزارة تعمل على خطة بديلة، تسمح لمراكز التنمية الإدارية، بإعادة ممارسة نشاطها، بناء على قرارات وتعليمات نافذة، تحقق أهداف وجود تلك المراكز بوصفها رديفا للمراكز التعليمية الأساسية

خلية

قانون تنظيم معاهد التدريب الجديد سيمكن الوزارة من اعتماد الحقائب التدريبية والاعتراف بها وفق آلية شبيهة بآلية وزارة التعليم العالي، وإمكانية تصديقها من وزارة الخارجية كونها صادرة عن جهة حكومية وهي وزارة التنمية الإدارية، ما سيمنح المتلقين قيمة مضافة حقيقية، بدل ضياع جهودهم وأموالهم

ورافداً لسوق العمل بالخبرات الجديدة، في حال تأخر صدور القانون الجديد، الذي سينظم عمل مراكز التنمية الإدارية، بناء على معايير محددة، تحقق الاعتمادية في الشهادات، وتخصصات المدربين، ويمنح المراكز تصنيفاً معينا وفقاً لطبيعة عملها"..

ووصفت سفاف موضوع مراكز التدريب بأنه أدق الملفات في الوزارة، كونه يحمل إشكالية تتعلق بسوية نقل المعلومات، وخطر نقل المعرفة غير السليمة للمتدربين، إضافة إلى مدة الدورات وطبيعة المنهج المعتمد وتوافقه مع متطلبات سوق العمل ومرحلة إعادة الإعمار على مختلف المستويات والقطاعات، لافتة إلى أن الغاية الاساسية من وجود مراكز التدريب هو تطوير كفاءة المتدربين، ودعم سوق العمل بالخبرات، وأن تكون رديفا لمراكز التعليم النظامية ومكملا وداعما لها".

وأضافت الوزيرة، أنه بناء على ما سبق، فلا يمكن التغاضي عن عشوائية عمل مراكز التدريب، والسماح بأن تكون خارج منظومة الدولة، في ظل عدم وجود قانون ينظم عملها،

تعمل وزارة التنمية الإدارية على خطة بديلة، تسمح لمراكز التنمية الإدارية، بإعادة ممارسة نشاطها، بناء على قرارات وتعليمات نافذة، تحقق أهداف وجود تلك المراكز بوصفها رديفا للمراكز التعليمية الأساسية ورافداً لسوق العمل بالخبرات الجديدة

مشيرة إلى وجود حالات تدريب غير صحية في المراكز، وهو ما دعى الوزارة إلى إيقاف عملها خلال المرحلة الماضية بهدف تنظيمها، وتطوير عملها بناء على المتطلبات والتصنيفات الجديدة، وتحقيق استفادة المشاركين، مبينة أن الوزارة لا تعترف بالشهادات الصادرة عن مراكز التدريب اليوم بوصفها غير مرخصة، ولم تحصل على اعتمادية الوزارة.

وأشارت سفاف إلى أن التنمية الإدارية بحث واسع، وليس عبارة عن معلومات منقولة من الأنترنت يتم تلقينها للمشاركين خلال أسبوع كما تفعل بعض المراكز، مبينة أن دليل التدريب الإداري في الوزارة، يحتوي على 106 عناوين واسعة، يندرج تحتها عشرات الحقائب الأخرى، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مراكز مجهزة، ومدربين معتمدين لديهم الإمكانية الأكاديمية والعلمية،ويتمتعون بقدرة على إيصال المعلومة بالشكل الصحيح.

وأكدت سفاف على أن مشروع قانون صناعة التدريب الإداري في سورية، والذي أنجزته الوزارة منذ شهر آب الماضي، لا يهدف إلى تقييد التدريب وعمل المراكز بل تنظيمه، خصوصا أنه يتميز بالعصرية، ومن شأنه أن يزيل كامل المعوقات، ويضع مراكز التدريب في إطارها الصحي، من خلال تنظيم الاعتمادية وصناعة الحقائب التدريبية، ومواصفات المراكز وتصنيفها، وصناعة المدرب الوطني.

ووفقا لسفاف، يعرف مشروع القانون المقترح، المدرب لأول مرة على أنه مهنة،ويصنف المدربين إلى متمرن، ومعتمد، وخبير، ومستشار، كما يصنف الحقائب التدريبية إلى 20 ساعة، و40 ساعة، و60 ساعة، فضلا عن تصنيف المراكز وفق المساحة وعدد الحقائب المتخصصة المسموح بها لكل مركز، وفقا لتأمينه الادوات الملائمة لطبيعة الحقيبة، ونوعية المدربين المتخصصين، وتصنيفهم، مشيرة إلى أن إصدار القانون سيتبعه إصدار دليل المراكز التدريبية من قبل الوزارة، والذي يبين تصنيف مراكز التدريب ومستوى جودتها، والذي سيكون متاحاً على الموقع الإلكتروني للوزارة ليمكن الراغبين في اتباع الدورات من الاطلاع على تصنيف المراكز وانتقاء المناسب منها،والتي ستحدد رسومها من قبل الوزارة وفقا لدرجة تصنيفها، فيما عدا

قانون الإعلام الجديد، الذي سيصدر في وقت قريب، حدد أسس التدريب الإعلامي، وترخيص مراكز التدريب، وصفة المدرب المعتمد، وغيرها من الشروط الواضحة، ليتمكن الراغبين في اتباع الدورات التدريبية من تحقيق الاستفادة الحقيقية، ورفع سويتهم العملية في حال كانوا من الخريجين أو العاملين في مجال الإعلام

منتجات تدريبية تسويقية

تطلق بعض مراكز التدريب منتجات تدريبية باسماء تسويقية، وفقا لما هو رائج في المجتمع، فيعرض بعضها على سبيل المثال، دورات تقديم البرامج الساخرة، ودورات كتابة السيناريو السينمائي، بأوقات قصيرة جدا ومن دون أية شروط للمتقدمين، فضلا عن دورات التمثيل في 15 يوما، وغيرها من المهارات التي قد تجتذب فئة الشباب في مرحلة معينة، خصوصا في حال وجود برامد تلفزيونية لاقت اصداء جماهيرية واسعة في تلك المجالات، ما يدفع تلك المراكز إلى إدراج مسمياتها في دورات خاصة بشكل فوري.

المؤتمرات والمعارض التي ستنظمها الوزارة لدعم تلك المراكز، ما سيكون في صالح مختلف الأطراف.

وتابعت سفاف، بأن القانون الجديد سيمكن الوزارة من اعتماد الحقائب التدريبية والاعتراف بها وفق آلية شبيهة بآلية وزارة التعليم العالي، وإمكانية تصديقها من وزارة الخارجية كونها صادرة عن جهة حكومية وهي وزارة التنمية الإدارية، ما سيمنح المتلقين قيمة مضافة حقيقية، بدل ضياع جهودهم وأموالهم من دون أي اعتراف أو اعتماد في المرحلة الحالية، التي يحصلون فيها على شهادات كرتونية من دون أي قيمة حقيقية.

وأشارت سفاف إلى أن إصدار القانون بات ملحاً لما له من فوائد كبيرة ستصب في واقع التنمية، وفي ظل التوسع الكبير لمراكز التدريب، والتي يستمر بعضها في العمل من دون ترخيص، أو مراقبة من قبل اي جهة خصوصا من حيث جودة الخدمات، وتأهيل المدربين، وسوية المنهج.

ومن جانبه، أكد رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور، أن اتحاد الصحفيين تطرق إلى موضوع الدورات التدريبية أو ما يعرف بالتدريب الإعلامي، ضمن لجنة تعديل قانون الإعلام، لوضع الأطر الملائمة لضبط الدورات العشوائية، التي تنظمها بعض المعاهد الخاصة وتعتبر في كثير من الاحيان احد جوانب النصب على المشتركين.

واشار عبد النور، إلى أن قانون الإعلام الجديد، الذي أمل أن يصدر في وقت قريب، حدد أسس التدريب الإعلامي، وترخيص مراكز التدريب، وصفة المدرب المعتمد، وغيرها من الشروط الواضحة، ليتمكن الراغبين في اتباع الدورات التدريبية من تحقيق الاستفادة الحقيقية، ورفع سويتهم العملية في حال كانوا من الخريجين أو العاملين في مجال الإعلام، ومنحهم المعلومات اللازمة في حال كانوا من الراغبين في دخول مهنة المتاعب".

معايير التدريب

ووفقا لأخصائي التدريب غيهاب بو حمدان فإن من أهم خصائص المدرب هو التمكن من المادة العلمية والإلمام بالبيئة المحيطة، فضلاً عن الإيمان بأن التدريب استثمار وليس مصروف أو وقت لسرد بعض المعلومات، كما أن عليه إتقان تصميم البرامج التدريبية لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للمتدربين وتحقيق أقصى استفادة من البرنامج، والتركيز في البرنامج على ما يحتاجه المتدرب ويفيده في مجال عمله.

وإضافة إلى ذلك فإن على المدرب وفقا لبو حمدان استخدام أساليب تدريب نشطة تقوم على المشاركة الفعالة من جانب المتدربين بحيث لا يكون التلقين هو الهدف، وتنويع أسلوب النقل المعرفي (سمعي، بصري، حسي)، واتقان المهارات والجدارات المطلوبة من المدرب كالمرونة والفطنةوالقدرة على التحكم بالمعلومة والإجابة على أسئلة واستفسارات المتدربين.، ومراعاة الترتيب والتسلسل المنطقي في تقديم المعلومة.

وتابع بو حمدان بأن نجاح التدريب يعتمد على أسلوب المدرب وإمكاناته ومهارته في الإلقاء والتحفيز والتواصل الفعّال مع المتدربين، وقدرته على دعم المعلومات النظرية بأمثلة عملية وواقعية ودراسة الحالات وورش العمل والتمارين والعروض والنماذج والمواد الفلمية ذات العلاقة، وامتلاكه العديد من مهارات التواصل أهمها تعابير الوجه والجسد، وغيرها.

إعلانات مضللة

انتشرت في الآونة الأخيرة، إعلانات لمراكز تدريب خاصة عن دورات تدريب إعلامي، برسوم مالية عالية، بغية تحقيق أرباح إضافية على حساب المشتركين، خصوصا أن تلك الدورات تقام في مدة زمنية قصيرة، تختصر إلى خمسة أيام في غالبية الأحيان، وقد تمتد إلى 15 يوما على الأكثر، ما يجعلها من دون مصداقية خصوصا أنها تحمل عناوين واسعة للغاية تحتاج إلى الكثير من الجهد للعمل عليها، فيما عدى سوية المدربين وتمكنهم من العمل الإعلامي، واعتماديتهم لمهنة التدريب.

وتعتبر مهنة الإعلام من المهن الجاذبة للشباب، باعتبارها تتصل لديهم بمفردات الشهرة، والتعبير عن الذات، وغيرها من المفاهيم غير المهنية عن طبيعة العمل الإعلامي، وأسسه، خصوصا في ظروف بات فيها كل من هو من دون مهنة (إعلاميا)، الأمر الذي تعززه الإعلانات المضللة لتلك المراكز، والتي تجتذب الراغبين بجمل تسويقية من قبيل (إحصل على فرصة للعمل في أكبر الصحف اليومية خلال عشرة أيام)، أو (هل تريد أن تكون إعلاميا ناجحا في خمسة أيام)، أو (إحجز فرصتك في أرفع المحطات العالمية)، وغيرها من أساليب التضليل.

وكان عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق الدكتور محمد العمر وصف تلك المعاهد في تصريحات سابقة منشورة له، (بالدكاكين الإعلامية) التي غايتها الربح، مشيرا إلى أن صفة الإعلامي لا يمكن منحها بتلك السهولة، وبغض النظر عن مدة الدورة، لافتا إلى أن خريجي كلية الإعلام يدرسون الجوانب الأكاديمية والتطبيقية بشكل مكثف لمدة 4 سنوات ولا يقال عنهم إعلاميين، لأن صفة الإعلامي تحتاج إلى سنوات طويلة وإلى ممارسة أنواع الصحافة كافة.

كف اليد احتراز أم عقـ

عتاب حسن

لا يكفي الموظف السوري همومه المعيشية وضعف دخله وارتهانه الأبدي للعلاقة الوظيفية مع مؤسسته في كل مناحي الحياة، ليكون لديه هاجس جديد يؤرقه عند حصول أبسط إشكال، فحادث سير مثلاً، هو أمر متوقع الحدوث عند كثيرين، وسقفه «توقيف لبضعة أيام» يتابع بعدها المواطن حياته الطبيعية، ولكن بالنسبة إلى الموظف ضمن القطاع الحكومي فهو أشبه بكارثة تهدد وظيفته ودخله بسبب حالة «كف اليد» التي ستصدر بحقه، جراء غيابه عن موقع عمله لأيام وربما لأشهر، ولعل البحث في هذا الموضوع سابقاً لم يكن شائعاً بسبب عدم شيوع «كف اليد»، غير أن الأزمة السورية الزاخرة بالإشكالات أعطت مفاعيل جديدة لموضوع «كف اليد» مثل (تشابه الأسماء) جعلت منه حالةً إشكاليةً، من الضروري وضع ضوابط قانونية لها كي لا تصبح مطيةً لكل مجتهد في التفسير على هواه، بالشكل الذي لا يجعل الموظف فريسة لأية شكوى أو تقرير كيدي.

كف اليد قانونياً

الكف الإداري والحكمي كف اليد، كتدبير وقائي معرّف بالقانون على أنه (توقيف العامل عن عمله مؤقتاً) وتتخذه السلطة العامة (سواء الجهة العامة أم القضاء) كنوع من التحفظ غايته إبعاد العامل عن مكان عمله للاشتباه بقيامه بأعمال مخالفة للقانون، ومنصوص عليه في المادة /89/ من قانون العاملين رقم /50/ لعام 2004 وفي قانون المحاكم المسلكية رقم /7/ لعام 1991 (المواد 5-6-7-11) وقانون الهيئة المركزية للرقابة، والتفتيش رقم /24/ لعام 1981 (المادة 47 منه)، إضافةً إلى باقة من التفسيرات والآراء المتفرقة الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة المالية ولجنة القرار

الكف الإداري والحكمي كف اليد، كتدبير وقائي معرّف بالقانون على أنه (توقيف العامل عن عمله مؤقتاً) وتتخذه السلطة العامة (سواء الجهة العامة أم القضاء) كنوع من التحفظ غايته إبعاد العامل عن مكان عمله للاشتباه بقيامه بأعمال مخالفة للقانون

ـوبة؟!!

رقم /1/ المختصة بتفسيرات قانون العاملين إضافةً إلى الآراء الفقهية القانونية، ومجلس الدولة، وديوان المحاسبات، وفي بيان ذلك يتضح أنَّ لهذا الإجراء شكلان أساسيان هما: كف اليد الإداري أو الحكمي الإداري يتم فرضه ورفعه بقرار من الجهة العامة التي يتبع لها الموظف أو من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وذلك، في سياق إجراء تحقيق ما يخص الموظف وحتى نهاية التحقيق، أما الحكمي (و هو الأكثر إثارةً للجدل) فهو الذي يحصل بحكم الواقع، أي عندما يتم توقيف الموظف من قبل الجهات المختصة (أمنيةً كانت أم قضائية) وبغض النظر عن سبب التوقيف إذا كان متعلقاً بالعمل أم لا، إلى حين إخلاء سبيله..

ثغرات وتناقضات

على أرض الواقع تبدأ الإشكالات حقيقة بالظهور في معرض تطبيق أحكام حالة «كف اليد» بسبب قصور النصوص الناظمة لها وغموضها من جهة، والتعامل الكيفي من قبل بعض الجهات مع هذه الحالة، إضافةً إلى ارتباط حالات قانونية وإدارية أخرى بآثار كف اليد، علماً أنه في المبدأ العام لا ضير أن يكون للسلطة العامة حق كف يد العامل أو رفعه.

فإحدى الحالات الغامضة تتعلق بآثار العفو العام وأثره على كف اليد، لم يرد أي نص يعالج هذه الحالة، والنص الوحيد الذي يمكن الاستناد عليه، هو رأي لمجلس الدولة يعتبر فيه أنَّ العفو العام يعادل البراءة إذا لم يكن يفوقها، كونه لا يمحو العقوبة فقط، بل والجرم أيضاً، ولكن هذا الرأي لا يُطبق حالياً على حالة كف اليد، وعن ثغرات أخرى تظهر مسألة تتعلق بلزوم الحصول على موافقة أمنية للعودة إلى العمل في حال تجاوزت مدة كف اليد /15/ يوماً أياً كان سبب كف اليد، وإن حصل مكفوف اليد على براءة قطعية، أو منع محاكمة، أو عدم مسؤولية، ذلك أنَّ هذه الموافقة كفيلة بأن تُبقي الموظف منتظراً لأسابيع وربما لأشهر، حتى ترد من الفرع الخاص برئاسة مجلس الوزراء، وما يثير الغرابة أكثر هو قيام بعض الجهات بطلب الموافقة الأمنية لإعادة مكفوف اليد، حتى لو

قصة مأساة الأجور

في نقطة لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي موضوع الأجور وحساب الخدمة، فوفقاً للقانون فإنَّ أجر العامل يتوقف ابتداءً من أول الشهر الذي يلي تاريخ كف اليد، وحتى إنهاءه، إذ تعاد للعامل مستحقاته عند حصوله على حكم قضائي بالبراءة مُكتسب بالدرجة القطعية، ولكن ماذا عن الموظف الذي أوقف، وتم إخلاء سبيله دون محاكمة (كمن أوقف في حالة تشابه أسماء)؟!!.

يُفترض وفق القوانين الحالية أن يضع "المكفوف" نفسه تحت تصرف الجهة العامة التي يتبع لها كبداية، ومن ثم الانتظار لحين ورود الموافقة الأمنية، ليقوم بعدها برفع دعوى أمام القضاء الإداري بهدف الحصول على حكم قطعي بإعادة أجوره، علماً أن كلفة إقامة دعوى وتوكيل محام، قد تفوق أجر العامل لأشهر عدة، وهذا ما يدفع البعض ممن تعرضوا لحالة كف اليد، أن ينسوا أجورهم وعوضهم على الله.

كانت مدة التوقيف أقل من /15/ يوماً، كنوع من المبالغة في الواجب « ولزوم مالا لزوم له».

الكيفية في التعامل

تبرز إلى الواجهة قضية احتساب الخدمة في حالة "كف اليد" إذ تسيطر الكيفية في احتساب الخدمة (مكفوفة ومن ثم ساقطة، ومن ثم مفقودة) في موضوع احتساب الخدمة المؤهلة للترفيع، والتقاعد، إذ يبرز إشكال يتعلق بمدة كف اليد، والتعامل معها، وتأشير قراراتها، فالمبدأ يقول أنَّ قرار إنهاء كف اليد لا يحتاج إلى تأشير الجهاز المركزي للرقابة المالية(استناداً إلى رأي لجنة القرار /1/ سابقة الذكر)، غير أن هذه الفترة تدخل في مدة الترفيع الدوري للعامل، وبالمحصلة سيحتاج إلى تأشير الجهاز وهنا يقع التناقض الذي لا يوجد نص واضح في القانون يحكمه، فبعض المفتشين يرفضون احتساب مدة كف اليد من الخدمة، والبعض يقبلون، والأمر بالمحصلة كيفي بالمطلق.

من ناحية أخرى، وفي آخر اجتهادات الجهاز المركزي للرقابة المالية، فقد قسّم الفترات المتعلقة بهذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول وهو فترة كف اليد وتخضع إلى نوع الكف (إداري –حكمي) وسببه (توقيف –محاكمة –تحقيق)وسبب إنهاءه (براءة-إخلاء سبيل....)، والقسم الثاني هي الفترة الفاصلة بين إخلاء السبيل ووضع الموظف نفسه بتصرف الجهة العامة التي

يتبع لها وهي "فترة ساقطة" تسقط فيها المطالبة بالأجر أو احتساب الخدمة أما الفترة الثالثة فهي المدة الفاصلة بين وضع الموظف نفسه بتصرف الجهة العامة، وبين ورود الموافقة الأمنية اللازمة وتعتبر "خدمة مفقودة" لا يستحق العامل عنها أجراً ولا تحتسب ضمن خدمته الفعلية إلا إذا قام برفع دعوى أمام القضاء الإداري وحصل على حكم قطعي بذلك.

الفساد هو الحل

ما يثير الانتباه أن أغلب الموظفين الذين تم استقصاء آرائهم (سواء كانوا من مكفوفي اليد أم لم يكونوا) اتفقت آراؤهم على نقطة واحدة وهي أن الموظف يجب أن –يدبر رأسه-بشتى الطرق (واسطة-مال-تحايل....) سواء لناحية عدم توقيفه أو إخفاء التوقيف عن جهة العمل أو لإنقاص فترة التوقيف تحت /15/ يوم، أو لناحية تأشير قراراته من الرقابة المالية، أحد الموظفين الذين التقتهم المشهد ورفض ذكر اسمه تحدث عن الكيفية والتباين في التعامل من حالة إلى أخرى، ذلك أنَّ حالات كثيرة دفعت موظفين إلى أساليب ملتوية لحل أوضاعهم، وأضاف قائلاً: "عدم توضيح وتنظيم مثل هذه الأمور، سيدفع الموظف إلى اللجوء للفساد بشتى أشكاله كحل منطقي.

بدوره يشرح (س-أ) أحد موظفي القطاع العام أنه تعرَّض للتوقيف من قبل الجهات المختصة نتيجة تقرير كيدي من أحد زملاءه في العمل، على إثر خلاف شخصي، ليتبين بعدها أنَّ التقرير كاذب وكيدي، وأضاف:" تم إخلاء سبيلي لأقع في دوامة الموافقات اللازمة لرفع كف اليد حتى عدت في النهاية إلى عملي، لأصدم بعدها بمشكلة تأشير قرار الترفيع من الجهاز المركزي للرقابة المالية، وحاولت كثيراً أن أشرح بأنني لم أحصل على حكم براءة قضائي، كون قضيتي لم تُعرض على القضاء أساساً، حيث قمت بتقديم كتب إلى الجهات الأمنية التي أوقفتني، ومن المحامي العام، وكل ذلك لم ينفع، وما يزيد الطين بلة أنني لم أستطع رفع دعوى قضائية على شركتي بسبب نقلي إلى شركة أخرى، حيث حصلت على تأشير القرار عبر أساليب أخرى".

موظف آخر يقول: "تم توقيفي لمدة 16 يوماً بسبب ادعاء كيدي -بحسب ادعائه- حيث خرجت وأنا قيد المحاكمة حاليا، ذلك أنني انتظرت الموافقة الأمنية لأسابيع، إذ لا تزال هذه الفترة معلّقة في خدمتي إلى حين انتهاء المحاكمة، وسأحاول بشتى الطرق الحصول على حكم البراءة كي لا أفقد فترة الخدمة".

توضح المحامية رجاء عنقة لـ"المشهد" أنَّ كف اليد بالرغم من أنه إيقاف مؤقت للعامل عن عمله سواء كان حكمياً أم إدارياً إلا أنه يثير كثيراً من التساؤلات نظراً لقصر المواد التي تعالجه في القانون الأساسي للعاملين في الدولة وترك الباب واسعاً للاجتهادات والتي تتناقض في كثير من الأحيان خاصةً فيما يتعلق بالجرم المتعلق وغير المتعلق بالوظيفة، وأثر العفو العام ووجود بعض الفجوات في إعادة العامل.

وأضافت عنقة:" موضوع انتظار ورود الموافقة الأمنية لطالب الإعادة إلى العمل قد يترك العامل وأسرته دون مردود مادي لفترة طويلة الأمر الذي يؤثر على معيشته، عدا عن الأثر الاجتماعي لهذه الحالة".

الكف الاجتماعي

بعيداً عن حثيثات وصعوبات هذه الحالة، وأكثر من موضوع الصعوبة المادية المتعلقة بتوقف أجر العامل فإن النظرة الاجتماعية المليئة بالريبة والشك من العامل المكفوف اليد وأسرته تضيف أثراً جديداً لما تم ذكره سابقاً، ولا يغير ذلك احتمالية براءته وعودته للعمل، وسيدفع ثمن كف يده "كفاً اجتماعياً" يعطيه مزيداً من السلبيات، والتي لا ينقص الموظف في الأساس أي منها، معيشية ومادية ووظيفية، وبالنهاية فإن مجمل ما تم ذكره هو الأساس في عزوف من يستطيع عن الوظيفة العامة ومحاولته البحث داخل وخارج البلد عن فرصة للعيش بلا "كفوف" أو صفعات حياتية هو متخم بها أساساً.

التفكير خارج المربع الأزرق

محمود عبداللطيف

تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى صندق تفكير تشاركي او جمعي إن صح التعبير، وخلال المرحلة الزمنية المؤطرة بالحرب في سورية، تسبب «فيسبوك»، دون سواه، بخلق عدد كبير من الشعراء، والشخصيات التي تبحث عن مكان لها بين «المؤثرين»، في الرأي العام، كما صار مسرحا لمحاولات فنية تتراوح بين الإبداع والسطحية والتيه ما بينهما، وتكمن المشكلة الحقيقية، بأن رواد هذا الموقع يحصرون تفكيره بحدوده الزرق.

إن ظهور منصات إعلامية تقدم محتواها البصري والمعرفي لجمهور مواقع التواصل الاجتماعي، يعني بالضرورة إن هذه المواقع باتت وسيلة حاضرة في خارطة الاستثمار الإعلامي، لكن ذلك لا يبرر للمثقف بأن يكون باحثا عن التأثير في هذا الجمهور لا غيره، وأيا كانت الدراسات حول قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على قياس واستقراء «الرأي العام»، فإن ذلك لا يعكس الواقع، فعدد مرتادي هي المواقع من السوريين، لا يشكل 10 ٪ من عدد السوريين في أحسن الأحوال، وإن هذه النسبة لا تمثل كامل شرائح المجتمع السوري على المستوى المعرفي والمادي، وإن كان المبحوث عنه في هذه المساحة الافتراضية هو التأثير بالمجتمع من خلال كتابة الفكرة بنص يتلاءم وأدبيات «فيسبوك»، ونوعية جمهوره، فإن النتيجة ستكون عكسية الوقع، ذلك أن جمهور هذا الموقع نفسه منقسمون فكرياً على عدة مشارب ذات بعد يرتبط بالدين او العرق والموروث المناطقي الصبغة، وهذا لا يعني إن واقعنا المعاش حاليا جيد او حتى مقبول، لكن كيف نغيره..؟.

إن فكرة عظيمة الطرح كـ «العلمانية»، أو «المجتمع المدني»، لا يمكن ان تأتي من امرأة حرمت ابنتها الخروج من المنزل كي لا تلتقي بحبيبها المختلف عنها بالمذهب الديني، ولا يمكن أن تأتي من شخص منقسم بين ولائه لحزبه وعرقه والافكار الحاصدة لـ «اللايكات»، ولا يمكن أن يحملها مثقف يستخدم ألفاظا نابية في طرح فكرته، ولا من ساخر بمعتقدات الآخر، ولا ممن يستخدم «الإلغاء»، كثقافة في التعبير عن نقضه لفكرة يؤمن بها شخص ما، بل يمكن أن يحملها من مرّ بتدرج في التحصيل المعرفي وصولا لبناء إيمانه بالفكرة التي يؤمن بها.

إن كان المثقف يفكر قبل الكاتبة، بهوية من سيقرأ، ومن ثم من سيعجب بما قرأ، ومن سؤازره في طرح فكرته بإمضاء أعمى، لن يصل بما كتبه أبعد من حفنة من المعجبين الذين قد ينفضوا عنه إن زلت أصابعه وأعلنت يوما شيء يخالفهم بالرأي، وإن كان في موضوعة مختلفة.

هناك منافسة بين
الصناعيين والأسواق
أصبحت مفتوحة للجميع ولا
يستطيع أحد احتكار
أي سلعة لنفسه
والعرض والطلب هما
اللذان يتحكمان
في النهاية بالأسعار

الرئيس التنفيذي لشركة الدرة العالمية

عماد عدنان النن:

مصانعنا لم تغلق في سورية طوال سنوات الأزمة

ريم غانم

عبر أربعة أجيال رافقت منتجاتها موائد السوريين فمنذ أول منتج صنعته عام 1979دخلت به السوق بقوة بجودة ومتانة، لتصبح عبر السنوات من أكبر الشركات في سوريا والوطن العربي، ولم تكتف بذلك بل توجهت للانتشار في الأسواق العالمية.

لم تكن شركة الدرة مجرد مصنع منتجات غذائية عادي بل كانت من أكبر المساهمين في نجاح قطاع الصناعة السورية عبر تقديمها منتجات عالية الجودة والمذاق والتي تتوافق مع المواصفات المحلية والعربية والعالمية، فيما يقف خلف هذا النجاح والاسم تاريخ طويل من العمل والمطبات والصعوبات التي واجهت الشركة.

للوقوف على تجربة شركة صناعية متعددة النشاط، التقينا عماد عدنان النن صاحب الشركة ورئيسها التنفيذي، وهو من أبناء الجيل الرابع في في العائلة، تحدث ببعض التفاصيل التي كانت تقف خلف هذا الاسم، فيما كانت أجوبة الدرة دبلوماسية ولكنه تحدث عن السلبيات والمعوقات التي كانت ولا تزال تواجه الصناعة السورية.

أربعون عاماً بين المحلي والعالمي

احتفلت الشركة هذا العام بمرور أربعين عاماً على تواجدها في السوق يتحدث عماد عدنان النن

عن بعض التفاصيل التي تخص عمل الشركة فيقول:» منذ عام 1979 حافظنا على نوعية انتاج محددة وصلنا بها إلى العالمية، وعبر مجموعة منتجات أصبحت تنافس المصنع منزليا، وأصبح لدينا مصانع في الأردن ومصر والعديد من الدول كما أننا نصدر إلى 65 دولة، مؤكداً أن سبب نجاح منتجات الدرة اعتمادها على المنتج الزراعي المحلي الذي يتميز في سوريا بجودة عالية، ومن هذا النهج انطلقنا للعمل في كل العالم.

المصانع الخارجية عوضت الخسارة الداخلية

تداولت بعض المعلومات أن شركة الدرة أغلقت مصانعها في سوريا خلال فترة الحرب وانتقلت إلى مصر والأردن، هذا الانطباع الذي تكون نتيجة تواجد الشركة الخارجي الناجح نفاه الرئيس التنفيذي للشركة مؤكداً أن معامل الشركة لم تغلق في سورية وإنما تم نقل المصانع من منطقة الغوطة في دمشق إلى طريق المطار بسبب الظروف السيئة التي فرضتها الحرب يقول:» لسنا الوحيدين الذين طالهم الضرر والتخريب بل كل الصناعة السورية والسوريين بشكل عام، وعندما تحسنت الأوضاع تم إعادة المعامل إلى مكانها وعاودت عملها ونشاطها ورممت كل الدمار، وعلى الرغم من تأثرنا بالوضع الاقتصادي العام إلا أن الضرر كان أقل بسبب تواجد فروع لنا في العديد من الدول.

حاولنا الالتفاف على العقوبات بشتى الوسائل، لكن كان هناك دول أخرى لم تدخل في دائرة العقوبات لذا حولنا طريق تعاملنا معها كنوع من تجاوز العقوبات

منتجات تفوق المئات

تشتهر الدرة بإنتاج المئات من الأصناف الغذائية المعلبة التي تنافس الصناعة المنزلية، يقول الدرة:" منتجاتنا تجاوزت الـ 400 صنف تزداد سنوياً، حيث يتم توسيع وزيادة الأنواع التي نتعامل معها بمعدل منتج كل شهرين بالإضافة للمخللات والزيتون وغيرها من المعلبات والزيوت، كما أضفنا خط انتاج جديد حالياً للمعكرونة والمرتديلا، ونعمل أيضاً على خط انتاج جديد.

العمل بتكلة أقل لتفادي الخسارة

في المقابل تبدلت أسعار المنتجات خلال سنوات الحرب بشكل كبير نتيجة تغير وتبدل سعر الصرف، يضيف النن، على الرغم من ذلك لم يكن هذا الارتفاع كبيراً بشكل يصعب شرائها من قبل المواطنين، وذلك بسبب اعتماد صناعاتنا على المنتج الزراعي المحلي والتي بدروها لم يرتبط ارتفاع أسعارها بالدولار، لكننا نحاول أن نوازن بين كلف الإنتاج وتحقيق الربح بما يجنبنا الخسارة، كون هدفنا في سوريا بالتحديد يتركز على دعم الصناعة السورية لنعيد لها الحياة ونحرك العجلة الاقتصادية وتشغيل العمالة التي أصابها الكثير من الركود والتراجع التي فرضتها الحرب فنحن لدينا 1700 عامل تأثروا بالأوضاع الراهنة وانعكست عليهم بشكل سلبي أيضاً، وهو نهج نعمل عليه منذ أن بدأنا العمل، أما في باقي الدول فقد حافظنا على نفس وتيرة العمل والكلفة والإنتاج، في النهاية لا أحد يعمل بخسارة".

الصناعة تحدت الحرب

ككل القطاعات في سورية تأثرت الصناعة ولكن الصناعي عماد عدنان النن كان له رأي متفائل وايجابي على عكس الكثيرين، فهو يجد أن عام 2019 حمل معه الكثير من التحسن لهذا القطاع خاصة بعد زيارة الكثير من الوفود العربية والأجنبية الى سورية عبر المعارض الكثيرة التي أقيمت مؤخراً واهمها معرض دمشق الدولي بدورته الـ 61، فكل شخص زار سوريا لم يصدق أنه رغم الحرب ما تزال البلد تنتج وتصنع ولديها معامل ومواد بجودة عالية تنافس المنتج العالمي.

الدعم الحكومي للصناعيين

على الجانب الأخر تحتاج الصناعة حتى مع عودة الكثير من الصناعيين في القطاع الخاص إلى دعم حكومي كي تنهض بالشكل المناسب للوضع الراهن، هذا الدعم وجده النن وعلى عكس الكثيرين مناسباً بل وتحدث عن التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والمصدرين، وتحدث عن الدعم الذي يتلقاه القطاع الخاص عبر المعارض.

وحول سؤاله عن وجود صناعيين مميزين في التعامل من قبل الحكومة عن غيرهم أجاب:» أن الحكومة اليوم تتجه لدعم الجميع بنفس السوية كي ينهض هذا القطاع بعد الحرب، فالبلد بحاجة لدعم من الصناعيين والتجار

عدم استقرار سعر الصرف يؤثر على كل شيء، ولكنه يعود بالدرجة الأولى لحالة الحصار والوضع الذي التي تعيشه سورية، ولكن استقرار أسعار لها دور كبير في استقرار الأسواق ووضع خطط مدروسة للمستقبل

متفائل بعودة الصناعة السورية أفضل مما كانت عليه عام 2010 رغم كل الصعوبات والدمار الذي لحق بها وستكون هذه العودة سريعة جدا

لسنا الوحيدين الذين طالهم الضرر والتخريب بل كل الصناعة السورية والسوريين بشكل عام، ولكن عندما تحسنت الأوضاع تم إعادة المعامل إلى مكانها وعاودت عملها ونشاطها ورممت كل الدمار

وجميع الفئات كي تتجاوز آثار الحرب وليس قطاع واحد، وشدد على أن هناك خطوات سريعة و»نتأمل أن نتجاوز هذا الخراب قريباً".

وأكبر دليل على ذلك استمرار الحكومة بإعطاء القروض للصناعيين لكي يبدؤو من جديد خاصة الذين تدمرت معاملهم بشكل كبير، لكن بالنسبة لشركتنا لم نقم بسحب أي قرض كوننا لم نحتاج لها.

المنافسة في السوق تلغي الاحتكار

عند سؤاله عن الاتهامات التي وجهت لعدد من الصناعيين ورجال الأعمال بمسؤوليتهم في التلاعب بسعر الصرف، أكد أن ذلك غير صحيح لأن سعر الصرف يتأثر بالوضع العام للبلد وهناك منافسة بين الصناعيين والأسواق أصبحت مفتوحة للجميع ولا يستطيع أي أحد أن يحتكر أي سلعة لنفسه، أي أن السوق والعرض والطلب هما اللذان يتحكمان بسعر الصرف في النهاية.

وبالنسبة لمنتجاتنا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على مواد أولية محلية الصنع وهي زراعية وغذائية ولا نستورد سوى القليل من المواد، لذلك لم نتأثر بشكل كبير بهذا التغير والارتفاع.

لكن وعلى اعتبار أننا نستورد بعض المنتجات تأثرنا بسبب العقوبات، فسوريا تتعرض لعقوبات منذ عام 2011 وقد تأثرنا بها كغيرنا لكننا حاولنا الالتفاف على هذه العقوبات بشتى الوسائل، لكن كان هناك دول أخرى لم تدخل في دائرة العقوبات لذا حولنا طريق تعاملنا معها كنوع من تجاوز العقوبات.

شهادات جودة عالمية

الوصول إلى العالمية وانتشار سلع الدرة في معظم دول العالم وضع اسم الشركة على الخارطة الدولية في الحصول

على شهادات الجودة الغذائية وعليه حازت الشركة على شهادة الايزو 9001 وشهادة الهاسا وبعدها شهادة الايزو 22000 ، المختصة بكل الانظمة والتي حصلت عليها عن التنظيم الإداري وتنظيم المنتج والجودة، فكانت أول شركة غذائية في سوريا تحصل على شهادة الايزو والتي ساعدتنا في الحفاظ على الجودة والرقي في المنتج المحلي والمصدر إلى كل الدول، وكنا من أوائل الشركات في الشرق الأوسط التي وصلت للريادة والعالمية بتحقيق كل المعايير العالمية وحضور الندوات والفعاليات للاطلاع ومواكبة التطوير الحاصل على الصناعات الغذائية.

الجيل الثالث من آل الدرّة نقل الشركة إلى العالمية وتم تسجيل شركة الدرة عالميا بجميع حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، ووصلت منتجات الشركة الى أكثر من ثمانين دولة حول العالم

وأكد النن أنهم يصنعون منتجاتهم وفق الشروط المتبعة في كل دولة لديهم فيها مصنع، كما يصنعون أيضاً المواد بالشروط المتبعة في الدول التي يصدرون إليها، وهو ما ساعد في الحفاظ على اسم الشركة ومكانتها في السوق.

ختم الدرة حديثه بالقول:
أنا متفائل بعودة الصناعة السورية أفضل مما كانت عليه عام 2010 رغم كل الصعوبات والدمار الذي لحق بها وستكون هذه العودة سريعة جداً، وهناك الكثير من المؤشرات التي تدعم هذا التوجه فبعد معرض دمشق الدولي بدروته الـ 61 أعيد فتح الكثير من البوابات التي كانت مغلقة والتي تبشر بمستقبل واعد وجيد.

الجيل الثالث نقلها إلى العالمية

تبدأ قصة شركة الدرّة العالمية من نهايات القرن التاسع عشر وتعود تسمية الدرّة إلى إحدى أصول جدات العائلة القديمة والتي كانت اسمها درّة ونسبت إليها العائلة في بلدة عربين التي اشتهرت بالزراعة منذ القدم، فكانت الزراعة هي المكون الرئيسي لاقتصاد هذه البلدة بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي بالقرب من الاسواق القديمة.

كان أول ظهور لاسم الدرة عبر حسين النن الملقب بـ (الدرّة) وكان يمتلك معصرة لعصر التمر والعنب المجفف التي ورثها عن والده في أربعينيات القرن العشرين، فيما بدأ الجيل الثاني من آل الدرّة ممثلاً بمحمد الدرّة الذي بدأ بتطويرها وتوسع في إنتاج القمر الدين من مشمش الغوطة، هذا بالإضافة الى المنتج الأصلي دبس التمر ودبس العنب المجفف والذي أصبح في هذه الفترة يعبأ بعبوات صغيرة ويرسل الى المحافظات الشمالية والشرقية، والذي حقق قفزة نوعية في عالم الصناعات الغذائية منذ بداية تلك المرحلة.

منذ ذلك الوقت بدأت الشركة التصدير عبر خط الحجاز الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة عبر الاردن وفلسطين، فتطورت من سلع تستهلك في الأسواق المحلية لتجد لها مكاناً في الأسواق العربية، وأصبحت عربين في هذه المرحلة مقصد للتجار في تلك المرحلة، وذلك إما للتسوق والاستيراد، أو لنقل هذه التجربة الناجحة زراعياً وصناعياً، وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين جاء الجيل الثالث من آل الدرّة لينتقل بهم إلى العالمية فتم تسجيل شركة الدرة عالميا وأصبحت ماركة الدرّة مسجلة عالمياً بجميع حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، ووصلت منتجات الشركة الى أكثر من ثمانين دولة حول العالم، ووصل عدد منتجاتها إلى أربعمائة منتج غذائي ينافس الماركات العالمية وبأيادي وطنية، واليوم هناك عدة فروع في الأردن وفي النمسا وفي ألمانيا والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية وفي عدة أخرى.

وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت شركة الدرّة في الاشتراك بالمعارض المحلية والعربية فشاركت عام 1999 في معرض أنوغا العالمي في ألمانيا كأول شركة عربية، وفي عام 2003 م تم البدء بتأسيس مصانع شركة الدرّة في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام 2006م تم افتتاح مصانع شركة الدرّة في ليبيا، وفي عام 2008 م فازت شركة الدرّة بلقب (شيخ الكار)، وفي عام 2011 م تم افتتاح مصانع شركة الدرّة في قارة إفريقيا في جمهورية مصر العربية، وفي العام 2016 م حازت الشركة على جائزة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

عن التضخم والقروض

لمياء عاصي

الدوامة التي تحدث عنها كثير من المفكرين الاقتصاديين في العالم، انها العلاقة ين التضخم وسعر الفائدة ودورالإئتمان والقروض في تحقيق التنمية الاقتصادية، في سورية، بعد سنوات من الحرب التي خلفت الدمار في البنى التحتية والسكنية والإنتاجية والتدهور في كل القطاعات والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، بالمقابل تعتبر الخطوات الأولى للتعافي الاقتصادي زيادة معدلات الإنتاج وإعادة الإعمار للمنشآت والمباني التي دمرت، وهذا ما يهدف إليه صناع القرار الاقتصادي في سورية.

إن السبيل الأساسي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد السوري يكمن في تحفيز وتشجيع الإنتاج وإحياء القروض لتحقيق التنمية، وعندما يحدد المصرف المركزي أسعار الفائدة يأخذ بعين الإعتبار المؤشر العام للأسعار في البلد، ويهدف سعرالفائدة إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات على القيام بالإقتراض من البنوك أو إيداع أموالهم فيها، بما يمكنها من التوسع في عملية الإقراض، نظريا، يجب أن تؤدي القروض الإنتاجية والإيداعات في المصارف إلى تقليص المعروض النقدي في السوق، ومن ثم التخفيف من حدة التضخم.... فهل هذا هو واقع الحال في سورية؟؟؟

الوضع الاقتصادي السوري، بالغ التعقيد، إذ تختلط معدلات الفقر العالية والبطالة للأفراد بالعجز المالي والتجاري للدولة، وبالرغم من نرشيد المستوردات فما زال إجمالي الواردات أكثر من الصادرات، ويترافق هذا بارتفاع أسعار البضائع المستوردة والمحلية حتى المعاملات أو الخدمات الحكومية، وتدني القدرة الشرائية للناس بسبب فقد العملة جزءا كبيرا من قوتها الشرائية بسبب تذبذب وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، هذا يؤدي إلى ضعف ثقة الأفراد بها كمخزن آمن للقيمة.

يشكل مبلغ الفائدة كلفة استخدام الأموال لفترة زمنية محددة، وهذه الكلفة يجب أن ترتفع طردا مع ارتفاع مؤشر الأسعار بشكل عام أي أن يتناسب سعر الفائدة مع معدل التضخم، مثال: في روسيا عندما وصل معدل التضخم بحدود 12% في سنة 2015 كان معدل الفائدة على الروبل 15%، أما في عام 2019 حيث معدل التضخم 5.3 % فقد بلغ سعر الفائدة 7.25 % في هذا السياق، تعتبر الفائدة الحقيقية هي حاصل الفرق بين الفائدة الاسمية ومعدل التضخم، فإذا كان سعر الفائدة هو العائد الذي تحصل عليه البنوك التجارية نظير منحها القروض للأفراد أو المبلغ الذي يحصل عليه الأفراد لقاء إيداع مدخراتهم في البنك لفترة زمنية محددة، فهل يقبل الأفراد أن يودعوا أموالهم في البنك عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل التضخم...؟؟؟؟ الجواب سيكون طبعا بالنفي لأنهم ببساطة سيخسرون القيمة الحقيقية لأموالهم تدريجيا.

الحالة المعروفة في اقتصاديات الدول، أن سعر الفائدة مرتفع أكثر من معدل التضخم، ولكن... حيث أن الإنتاج بكل أنواعه يستلزم رأس مال، هل يستطيع المواطنون دفع كلفة الأموال التي سيحصلون عليها كقروض من البنوك في ظل معدل تضخم مرتفع؟؟؟ وحتى لا يحول سعر الفائدة دون العملية الإنتاجية، لذلك فإن المصرف المركزي حدد سعر الفائدة بـ 7.5 % وهذا شيء ايجابي ومهم للمقترضين ولكنه ليس كذلك بالنسبة للبنوك أو الدائنين، وهنا يلح سؤال مهم، هل يستطيع البنك المركزي أن يمنح القروض ويدعم الفوائد المتدنية.... بشكل مستدام؟؟؟ بالتاكيد، الجواب سيكون لا، لأن الفوائد المنخفضة لا تشجع المودعين.

في ظل جو من تركز الأنشطة الاقتصادية سواء المناقصات الحكومية وعمليات الاستيراد أو التصدير بيد مجموعة معينة من رجال الأعمال، تبرز نشاطات المضاربة على سعر الصرف كنوع من الأعمال التجارية المجدية بالرغم من المخاطر التي تكتنفها، سواء باعتبارها أنشطة غير مشروعة أو بإنعكاسها السلبي على الإقتصاد الوطني بشكل عام، في هذه الحالة، تستطيع الدولة أن تقوم بإجراءات زجرية ضد المضاربين.... ولو أنها أثبتت فشلها سابقا، كما يجب على الحكومة أن تتبع سياسات للحد من استخدام أموال القروض في المضاربات، بأن تعطى القروض على شكل خطوط ائتمانية يتم صرفها بموجب وثائق البدء بالمشروع الإنتاجي أو وصول الآلات أو المواد الأولية، وأن لا تعطى القروض بشكل نقود يمكن أن تدخل بعملية المضاربة وتزيد الطين بلة.

قد تساعد القروض الخارجية أو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إقامة المشاريع الانتاجية أو السياحية، وبما يتم ضخه من أموال يمكن تأمين فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ولكن يجب نأخذ بعين الاعتبار، أن هذه القروض ستكون عبئا ثقيلا على الأجيال القادمة، لما يحيط بها من سوء استغلال (كما حصل في الخط الإئتماني الإيراني)، وبما يرافق هذه القروض من تدخل في السياسات الاقتصادية للبلد لفترة طويلة تمتد على طول فترة السداد، أما جذب الاستثمارات الخارجية، فتبقى مرهونة باستقرار الوضع السياسي المحلي والدولي، إضافة لثبات سعر الصرف النسبي ووضوح الرؤية العامة ونضوج البيئة الاستثمارية والتشريعات الاقتصادية.

إن التوازن بين التضخم وسعر الفائدة وتأمين الاستقرار لسعر الصرف هو تماما مفتاح التعافي الاقتصادي، والعلاقة الملتبسة وغير المفهومة بين هذه المفردات تشكل المعضلة الحقيقية للاقتصاد السوري، ولإحداث هذا النوع من التوازن بين تخفيض معدل التضخم والاستمرار في ضخ الأموال في شرايين الاقتصاد السوري لتشجيع الإنتاج، فإن كلمة السر هي إرساء حكم القانون على الجميع بدون محاباة لأحد، بما يسمح من محاربة الفساد ويساعد على إعادة هيكلة موارد الدولة.

المصلحة العامة أم الفساد
كيف شرّعت الحكومة التهرب

ريم غانم

تعيش سورية حالة غير مسبوقة من التهرب الضريبي تعود لقصور التشريعات، وخاصة في ضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع، كما تلعب الصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارات الضريبية دوراً في التلاعب بالتقديرات الضريبية والتي تكون بعيدة عن الواقع في معظم الأحيان، فهناك هوة كبيرة بين حجم ما تدفعه شركات القطاع العام من ضريبة على أرباحها، وما تدفعه شركات القطاع الخاص، حسب ما كشفه وزير المالية مأمون حمدان العام الماضي، فالتهرب الضريبي موضوع قديم وحديث في الوقت ذاته، تعاني سوريا منه منذ عقود، ولا حل له إلى اليوم.

ذوي الدخل المحدود

لم يعد خافية على الدوائر المالية أن الموظفين ذوي الدخل المتدني يأتون في قائمة الملتزمين ضريبياً، بينما نجد كبار المكلفين من الصناعيين والتجار وأصحاب الأملاك خارج إطار هذه المعادلة، إذ أن نسبة مساهمة الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور من بند الضرائب والرسوم هي نحو 42%، كما كانت كتلة الرواتب والأجور في الموازنة العامة لعام 2017 هي 601.17 مليار ليرة، وأن قيمة ما دفعه الموظفون السوريون من ضريبة مفروضة على رواتبهم تزيد عن 138 مليار ليرة سورية، على اعتبار أن نسبة الضريبة المفروضة على الراتب نحو 20%، من هنا كان تحصيل ضرائب المؤسسات الحكومية الإنتاجية ميسراً أكثر من القطاع الخاص الذي كانت مساهمته كقشة ضاعت في كومة شعير.

ما هو التهرب الضريبي؟

بحسب مبادئ فرض الضريبة فإن كل دخل يتحقق من أي نشاط كان، ومهما كان حجمه يجب أن يخضع للضريبة، وكل دخل أو جزء لا يخضع للضريبة يعتبر تهرباً، لذا يعد التهرب ظاهرة خطيرة يحاول بواسطتها المكلف سواء كان فرداً أو شركة التخلص من دفع الضريبة كلها أو بعضها بأية وسيلة.

فيما تتعدد الطرق والأساليب المتبعة في التهرب ومنها عدم التصريح عن المداخيل والإحجام عن تقديم إقرار ضريبي، والتلاعب في مبالغ الضرائب المقتطعة، وتقديم فواتير مزورة، أو التصريح بفواتير شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف.

الضريبي؟

التهرب في القانون

وفقاً للقانون تحدث المحامي باسل خليل للمشهد عن كيفية تعامل النصوص القانونية مع حالات التهرب وقال: وفقاً للقانون رقم 25 للاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي، الذي نص على أن «يعاقَب المخالف في حالات التهرب الضريبي المنصوص عليها بالحبس والغرامة المالية بمقدار200% من الضريبة، والرسم السنوي عن سنة واحدة من التكليف أو جزء من التكليف محل التهريب، لتتضاعف العقوبة في حال التكرار»، وقد وزع القانون تلك الغرامات المحصّلة على النحو التالي: نسبة 70% للخزينة، ونسبة 10% للأشخاص الذين يكتشفون المطارح الضريبية المخفاة، ونسبة 10% للمصادرين، ونسبة 10% للعاملين في وزارة المالية»، أي أن القانون قد أعطى حوافز مالية لمكتشفي التهرب قد تدرّ عليهم أموالاً طائلة وبشكل قانوني أيضاً.

في المقابل ابتعدت التشريعات الضريبية إلى حد كبير عن تحقيق العدالة الضريبية، بدليل أن العامل الرئيس في موضوع التهرب الضريبي الكبير يعود لعدم وضوح التشريعات وغموضها، إضافة إلى الفساد الإداري الموجود لدى موظفي الضرائب لاسيما أن السلطة التقديرية التي أعطيت لهم أسيئ استخدامها نتيجة غموض النص والعمل ضمن صلاحيات واسعة، ما يعني أن معالجة التهرب الضريبي لا يمكن أن تكون بشكل مفاجئ وإنما على درجات وعبر وضوح النصوص التشريعية وإيجاد علاقة تكاملية وثقة متبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية.

وفقاً للقانون رقم 25 للاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي، الذي نص على أن «يعاقَب المخالف في حالات التهرب الضريبي المنصوص عليها بالحبس والغرامة المالية بمقدار200% من الضريبة، والرسم السنوي عن سنة واحدة من التكليف أو جزء من التكليف محل التهريب، لتتضاعف العقوبة في حال التكرار

التهرب حالة لا يمكن حلها

تتجه الجهات الحكومية للتحدث بلغة أرقام واضعة اللوم على الحالة العامة وتعلق فشل سياساتها على شماعة الحرب والأزمة، فقد تحدث وزير المالية مأمون حمدان مسبقاً وعبر أكثر من منبر اعلامي أن حالة التهرب الضريبي رغم أنها حالة عالمية لكنها تختلف نسبياً من بلد لأخر تبعاً للمنظومات التشريعية والظروف العامة لكل بلد لكن في سوريا يتم التوجه حالياً نحو تحديث التشريعات الضريبية وتوحيدها قدر المستطاع وتبسيطها بما ينعكس على التخفيف من نسب التهرب الضريبي المضر على مستوى المصلحة العامة والخاصة، مرجحاً التوجه لاعتماد الضريبة على المبيعات بدلاً من الضريبة النوعية وفق النظام المعمول به حالياً، بعد أن ناقشت اللجنة المختصة بإعادة صياغة النظام الضريبي في سورية العديد من النماذج والأفكار التي من الممكن أن تكون أكثر جدوى وتوافقاً مع الحالة في سوريا، والتي لا تزال حبيسة الأدراج ولم يتم الإفصاح عنها حتى اليوم.

فيما اعتبر وزير المالية أن الانتقادات لمشروع مكافحة التهرب الضريبي ليست أكثر من انتقادات بناء على مصالح شخصية كون هناك الكثير من المستفيدين من التهرب الضريبي والذين يضرهم ضبط هذه الحالة عبر تحديث التشريعات وآليات التنفيذ.

و في حال إقرار الضريبة على المبيعات وفقاً لحمدان فسيتم الاعتماد على نظام الدفع الإلكتروني لتطبيقها، عبر التحول نحو منظومة الدفع الإلكتروني وأتمتة معظم أعمالها، بما يسهم في تبسيط الإجراءات واختصارها، الأمر الذي يشجع المكلفين على الالتزام تجاه الإدارة الضريبية، وأنه يمكن على التوازي مع تنفيذ هذا التوجه الاعتماد على نظام الفوترة التقليدي، ريثما يتم انجاز منظومة الدفع الإلكتروني، وفي حال اعتماد هذه النوع من الضريبة، يبقى العمل بالضريبة على الدخل، والتي يجري العمل على تبسيط التشريعات الناظمة لها، إضافة لضريبة رسم الطابع التي أصبحت مؤتمتة بشكل كامل وضرائب البيوع العقارية والرسوم الجمركية.

ضرائب عمياء

كشف الدكتور سليمان سليمان باحث وخبير اقتصادي أن البيانات التي تنشر عن النظام الضريبي تبين وجود خلل في الهيكل الضريبي والتحصيل المقدر، فالرسوم والضرائب غير المباشرة تعتبر ضرائب عمياء، لأنها لا تميز بين الغني والفقير، كما لا تأخذ بالاعتبار العدالة الاجتماعية، إذ أن شريحة الفقراء والطبقة الوسطى هي من تدفع القسم الأكبر منها، لأن شريحة الأغنياء لا تتجاوز نسبتها 10% من عدد السكان ومهما كانت النسبة المحصلة مع قانون الضريبة الحالي وأسلوب تحصيل الضرائب لن يكون لمساهمتها أثر يذكر في حجم هذه الضريبة.

مضيفاً أن الموظفون ذوو الدخول الثابتة هم أكثر من يمولون الخزانة العامة للدولة، إذ تشكل ضريبة الرواتب والأجور بحدود 25 % من الضرائب المباشرة، بينما ضريبة الأرباح على الشركات تشكل فقط35.54 %.، أما ضريبة الدخل المقطوع فلا تتجاوز 12.92 %، وهي الضريبة التي يدفعها أصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين وأصحاب ورش، لتكون الضرائب المحصلة من الموظفين أكثر من تلك المحصلة من أصحاب المهن الحرة، وبنسبة تقارب ما تسهم به الشركات ورجال الأعمال في الضرائب.

■ الدكتور سليمان سليمان

■ مازن حمور

مازن حمور: الحكومة تعامل التاجر على أنه «متهرب كاذب»

رجل الأعمال مازن حمور أكد أن نظام الضريبة في سوريا جيد مقارنة مع دول العالم لكن الحكومة تتعامل مع التاجر على أنه كاذب، حيث يتعامل المكلف الضريبي مع أي تاجر على أنه «حرامي» يتم القبض عليه عند عملية التحصيل، لذا أصبحت العلاقة سيئة بين التاجر ووزارة المالية التي لا تقبل أي بيانات بل يتم قبول البيانات على أنها غير صحيحة ويتم الدفع عن طريق فرض أرقام وفقاً لتقديرات المكلف الضريبي الذي من الممكن أن يخضع لعمليات رشوة تجعله يخفض من قيمة الضريبة، وتحت هذا الستار يتهرب الكثيرين.

نسبة الضريبة المفروضة ليست

إجمالي الإيرادات العامة لا تتجاوز

8%

حسب الدراسات والاحصائيات الأخيرة في سوريا، ما يعد أحد أهم الاختلالات المالية، ويمثل نقطة ضعف أساسية في المالية العامة، ويعود ذلك إلى حجم التهرب الضريبي الكبير الذي يفقد الخزينة العامة للدولة مورداً أساسياً

تهرب تحت عين الدولة
نسبة العجز العام وصلت لـ 24%

النظام الضريبي في سوريا يعتمد على الضرائب النوعية وهي مباشرة كالدخل والمهن والحرف والغير مباشرة كالإنفاق الاستهلاكي والضرائب الجمركية والأدوات الكهربائية والتي تعد كمالية حسب ما تحدثت الدكتورة منال عثمان المختصة بالضرائب والتي ذكرت الكثير من الأرقام عن حجم التهرب والعجز الناتج عنه خلال سنوات الحرب على سوريا، مؤكدة أن التهرب يطال ضرائب الدخل الناتجة عن الأعمال الخاصة والجمركية، فيما يصعب التهرب في ضرائب الانفاق، خاصة أن قانون تحديد الضريبة لم يتغير من قبل الأزمة بالتالي هو يشرع التهرب.

ففي الاقتصاد السوري يتم اعتماد ضريبة الدخل والقطع عند المنبع أي أنه يتم حسم الضريبة من راتب الموظف بشكل تلقائي سواء عام أو خاص، فيما لا يقارن التهرب في القطاع الخاص بأي طرف آخر على اعتبار أن الشركات الخاصة تعتمد على ضريبة الدخل المحدود أي أنها تقوم بتسجيل نسبة أرباح ثابتة ويتم دفع مبلغ ثابت عنها لا تتغير حتى مع زيادة نسبة الأرباح.

وتتوزع نسبة دفع الضرائب على الشكل التالي: تجاوزت الضرائب منذ عام 2012 حتى 2019 من الأرباح والايرادات 12إلى 15 % بعد ان كانت عام 2011 بحدود 49 %، أي أنها انخفضت بشكل كبير معظمه من القطاع الخاص، رغم أننا لا ننكر تأثره بالحرب لكن هل تتناسب نسبة التأثر مع هذا الانخفاض بالتأكيد لا.

فيما كانت تمول ضرائب دخل المهن من 20- 21 % عام 2011 بمبلغ 147 مليار ليرة، انخفضت إلى 9 % في السنوات التي تليها، لتصبح عام 2019 بنسبة 3% بمبلغ 100 مليار ليرة. وضرائب الجمارك كانت تمول الإيرادات العامة بنسبة 5 % عام 2011 انخفضت إلى 1% عام 2019.

ضرائب الدخل كانت تساهم بـ 1 % من الإيرادات لم تتغير وحافظت على نسبتها كونه يتم خصمها من الراتب بشكل مقطوع.

على الطرف المقابل كانت الإيرادات تزيد ولا تنقص فأين كان التعويض وأين كان العجز؟ حيث كانت نسبة العجز عام 2017 بنسبة 28 %، أصبحت عام 2018 بنسبة 25%، وعام 2019 بنسبة 24%، مما يعني أن الدولة كانت

تضخ كتلة نقدية في الاقتصاد سنوياً ناتجة عن طبع العملة النقدية الجديدة الأمر الذي خلق كتلة جديدة ليست من زيادة الإنتاج، هنا نقول إلى أين يتجه الاقتصاد السوري في حال استمر الحال عليه.

أما عن عائد العمل بالاقتصاد القومي فكانت نسبة تحصيل الضرائب بين عام 2000 و2010 20- 24 % من عائد العمل وبين 57 و58 % من عائد الملكية التي نعدها كاختصاصين في علم الاقتصاد ربح ريع فوائد، فيما كانت هذه النسبة تتناسب مع الإيرادات، فكان عائد الملكية يساهم بنسبة 75% من الاقتصاد القومي والذي لم يساهم بدفع الضرائب سوى بنسبة 1%، وذلك بسبب عدم وجود عقوبات رادعة أو توعية بأهمية دفع الضريبة بما فيها مصلحة لهم، أي أن القطاع الخاص ورجال الأعمال يفضلون دفع الرشوة للموظف المكلف بجباية الضريبة على دفعها للدولة وهنا يأتي التواطؤ بين الجباية والشركات.

من هنا نجد أن دور التوعية الضريبية والحس الوطني يكون بمعرفة أن هذا المبلغ الذي يدفعه التاجر لن يكون في جيوب المكلف بل يذهب إلى خزينة الدولة والتي بدورها تمول الخدمات العامة فيها، هل يستطيع المواطن تمويل الخدمات العامة من النظافة والكهرباء والمياه لذا يجب بالتأكيد لا يستطيع، لذلك يجب اعتماد خطوة فعلية على الأرض لتغيير هذه الثقافة التي نعلم بأنها تحتاج إلى وقت طويل.

وتضيف عثمان هناك أخطاء كبيرة حتى في قانون الضريبة وجبايتها والموازنة العامة على سبيل المثال ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي تم إقرارها عام 2012 على أنها رسم لكنها في الأساس ضريبة غير مباشرة، ففي كل الموازنات تسمى ضريبة جمركية إلا أنها عندنا تسمى رسم وهي أخطاء في الموازنة والتي من شأنها أن تزيد من الضرائب المباشرة والتخفيض من الضرائب الغير مباشرة، بما معناه أصبح هناك تهرب ضريبي بين الموظف والشركة، يضاف له تهرب ضريبي مشروع عن طريق التسهيلات التي تقدمها الدولة من إعفاءات لمعظم التجار والصناعيين.

المشكلة بل على العكس فقد كنا ندفع كتجار وصناعيين 24% ضريبة عن صافي الأرباح، لكن بعد الأزمة ونتيجة تغير سعر الصرف تغيرت قيمة النفقات وأصيبت الأرباح بخلل وتفاوتت القيمة بين تاجر وأخر، وأصبح بعضهم يدفع 24% وبعضهم 50%، لعدم قبول البيانات التي يقدمها وأصبحت كل عملية التحصيل الضريبي غير صحيحة، فمن المفروض اليوم أن يقبل البيان الضريبي بعيد عن السجل التجاري الذي من الممكن أن يحتوي على فعاليات من عشرات السنين ولكنه خلال الحرب لم يقم بأي نشاط، فهل تتم محاسبته كغيره؟ كما من الواجب أن يتم تقييم الضريبة بناء على عمل كل سنة لوحدها ولا يكون عشوائي كما يحدث حالياً.

وعليه تجد الكثير من شركات القطاع الخاص تلجأ الى الطرق الملتوية ودفع الرشاوي للمكلفين للتغاضي عن المبلغ الأصلي للضريبة، كل ذلك بسبب حصر ملفات الضرائب والقرارات بيد شخص هو «الوزير» لكن عندما يصبح الموضوع مؤسساتي ويكون البيان الضريبي في يد شخص والمدقق المالي يضع الأرقام بشفافية وتقبل المصاريف والنفقات التي يقدمها القطاع الخاص كما هي عندها تجد التاجر يدفع ما عليه ولا يتجه للتهرب والتلاعب بالقيمة كي يحقق مصلحته ولا يخسر.

يجب إعطاء الأمان للتاجر وتقبل بياناته والنفقات والمدفوعات والأرباح كما هي وفقاً لبيانات ووثائق تحدد القيمة بناء عليها، لكن الطريقة التي تتعامل بها وزارة المالية اليوم ترفض كل ذلك ويتم الدفع بطريقة البازار ليتم تحصيل أي قيمة من الضريبة وكما يقال كل تاجر و«شطارته» في التخفيض من القيمة، وهذه العملية غير جيدة ومضرة بخزينة الدولة التي تخسر أرقام كبيرة وهناك من يدفع بغير وجه حق ومن الممكن أن يتم التهرب وفي حال استمر الوضع على هذه الحالة سوف يصبح الوضع أسوأ وتكبر الهوة بين التاجر والحكومة.

كلام الحكومة يعكس عجزاً عن مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي هذا الكلام رد عليه الخبير الاقتصادي سليمان بأنه مجرد أقوال ولا يمكن أن تصبح أفعال، فنسبة الضريبة المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة لا تتجاوز 8% حسب الدراسات والاحصائيات الأخيرة في سوريا، ما يعد أحد أهم الاختلالات المالية، ويمثل نقطة ضعف أساسية في المالية العامة، ويعود ذلك إلى حجم التهرب الضريبي الكبير الذي يفقد الخزينة العامة للدولة مورداً أساسياً، ما يتطلب إعادة النظر في النظام الضريبي المطبق وأن يقوم على أسس عادلة وتكون الضرائب التصاعدية هي المساهم الأساسي في موارد الدولة، بما يحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية فكل التصريحات الحكومية غير مدروسة وانية و"تسكيجية" ومتناقضة مع الواقع، وهو ما يعتبر اقرار وعجز ونقص وعدم امتلاك الادوات للسيطرة على التهرب الضريبي عندما قال ليس بمقدوره لجم التهرب الضريبي وإن وسائل الدفع الإلكتروني في تطبيق وتحصيل الضرائب سوف تساهم في القضاء على التهرب وتحقيق العدالة الضريبية بين فئات الشعب، مؤكداً أن ذلك كلام نظري كذر الرماد في العيون ووسائل الدفع اداة لاختصار الوقت والسهولة والمرونة في التعامل الضريبي وليست عملية قانونية اقتصادية تجعل من الموظف والمحاسب القانوني أن يتسم بالنزاهة والصدق في عملية التحصيل.

الدخل المقطوع الأكثر تهرباً

لمعرفة حجم ونسب التهرب الضريبي وفقاً لبيانات وزارة المالية توجهنا للجهات المعنية التي من المفترض أنها على علم ودراية بما يدور في أروقتها، إلا أن هيئة الرسوم والضرائب ووزارة المالية تقاذفوا مهمة إعطاء المعلومات بينهما ولم نستطع الحصول على أي معلومة تحت حجة الحصول على الموافقة، ولم نحصل منهم سوى على التأجيل، وكأن المعنيين ليسوا على دراية بالمعلومات أو أنهم يرفضون الإفصاح خشية أو تمنعاً، لنكتفي فقط بما أفصحت عنه وزارة المالية العام الماضي بأن معرفة حجم التهرب الضريبي وتقديراته من الصعب خلال سنوات الحرب وذلك بسبب تعقد الظروف العامة، التي رافقت العدوان على سورية، مؤكدة أن أن الشريحة الأكثر تهرباً هي شريحة الدخل المقطوع، بينما تسجل شريحة كبار المكلفين حالة التزام أكبر تجاه الإدارة الضريبية، وخاصة بعد اتخاذ جملة من الإجراءات تسهم في الحدّ من حالة التهرب الضريبي لدى هذه الشريحة، أهمها اشتراط سلفة ضريبية عند الحصول على أي إجازة استيراد أو تصدير، ومن ثم ضمان الحصول على المستحقات الضريبية للخزينة العامة، أما بالنسبة للتجار والصناعيين من أصحاب المنشآت في المناطق التي شهدت توترات أمنية فقد تم تصدير تشريعات تضمنت إعفاءهم من التكاليف الضريبية خلال سنوات الحرب إضافة لتشريعات سمحت بتجزئة وتقسيط القيم المالية المتراكمة لسنوات سابقة.

لذا فالوضع الاقتصادي العام يتجه نحو الأسوأ في حال لم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة وتحسين الوضع على الأقل وإعادة النسب التي كانت ما قبل الحرب، عندها سيكون هناك تضخم كبير وارتفاع جنوني في الأسعار ينعكس سلباً على كل مفاصل الحياة اليومية.

الموظفون ذوي الدخل المتدني يأتون في قائمة الملتزمين ضريبياً، بينما نجد كبار المكلفين من الصناعيين والتجار وأصحاب الأملاك خارج إطار هذه المعادلة، إذ أن نسبة مساهمة الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور من بند الضرائب والرسوم هي نحو 42%

فريق الاقتصاديون القتلة

سليمان السليمان

قال هيغل: كل البقرات سوداء في الليل
وهذا القول ينطبق على فريق القتلة الأقتصاديين الذين بشروا ونشروا دراساتهم بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغرب ودول إقليمية وشخصيات مترددة محلية وشركات متعددة الجنسية ومنظمات دولية وغير حكومية إن الأقتصاد السوري بغرفة الأنعاش وأن إنهياره معلوم ومحدود الزمان والمكان كما كان هناك من يقول ويتوعد إن أيام الأسد معدودة.

ومن أقوالهم ودراساتهم نسرد لكم.

لقد قضى الاقتصاد السوري إلى الآن نحو 6 أعوام في غرفة الإنعاش، متعرضاً لكافة الحوادث الاقتصادية الحرجة التي تصعب "مداواتها"، بعدما فتكت الحرب بكل الجسد الاقتصادي. فالحرب لم تخلف أكثر من 200 ألف قتيل فقط، بل تردى خلالها الوضع الاقتصادي إلى درجة لا تمكن معها مقارنة الاقتصاد خلال أعوام الحرب بما كان عليه في الأعوام التي مرت قبل ذلك.

وقد اختلف الباحثون الاقتصاديون القتلة في تسمياتهم للاقتصاد السوري خلال الحرب. فقد عنونه المركز السوريّ لبحوث السياسات بـ"مواجهة التشظي". أما الباحث الاقتصادي سمير سعيفان، فوصفه بعودة الاقتصاد إلى العهد العثماني، وقال رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا إنه متخوف من تعليق شهادة وفاة الاقتصاد السوري.

ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في التسميات لعدة أسباب، أهمها صعوبة تقدير الخسائر والأرقام، سواء من جهة النظام أو المعارضة. فقد قدر النظام الخسائر بـ 32 مليار دولار، أما المركز السوريّ لبحوث السياسات فقدّرها بـ 254 مليار دولار، في حين تتبنى مجموعة عمل اقتصاد سوريا الإحصائية الأكبر وتصل إلى 300 مليار دولار. فيما ذكر تقرير لمؤسسة وورلد فيجين، أن التكلفة الاقتصادية للحرب في سوريا ستقدر بنحو 700 مليار دولار أميركي، إذا انتهت هذا العام، وهو السيناريو "الأكثر تفاؤلاً".

ووفقاً للتقرير، فإن الحرب فيما لو استمرت حتى العام 2020، فإن كلفتها الاقتصادية قد ترتفع إلى تريليون وثلاثمائة مليار دولار ونحن هنا نرد عليهم من تقرير وبيانات البنك الدولي، الذي قال لقد شهد الاقتصاد مرحلة النمو الحقيقي المستقر في الفترة بين 2006م و2010م بمعدل وسطي قدره 5%، وكانت تلك إحدى أعلى نسب النمو المسجلة في إقليم الشرق الأوسط.

إذاً أنتم يا أولاد الأفاعي سبب هذا التدمير وحريتكم التي تنشدوها وللعلم الاقتصاد السوري مر في أربع مراحل.رغم التضخم وإرتفاع أسعار الصرف.وخسران الليرة من قيمتها الفعليه والأسمية.

المرحلة الأولى -من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012: مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل، وانهيار النمو الاقتصادي، هجرة رؤوس الأموال، وسرقة الآليات والمعدات، لا سيما في المناطق الساخنة

المرحلة الثانية -خلال 2013: محاولة امتصاص الصدمة، والسعي إلى النهوض الجزئي، والتحول إلى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً طويلاً، حيث الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء، لذلك بدأت عجلة بعض الأنشطة الاقتصادية بالدوران شيئاً ما، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية. رغم العقوبات الأقتصادية وتأمين المواد الأولية وإرتفاع أسعار الصرف وقلة المشتقات النفطية

المرحلة الثالثة -خلال 2014: كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، والنهوض الواضح على جميع المستويات، بما فيها التصدير، لكن فقط بنسبة لا تتجاوز بأي حال من الأحوال 30% من وضع ما قبل الحرب.

مع دخول الحرب عامها الخامس، وسع المجتمع الأهلي وبالتنسيق مع غرف التجارة والزراعة والصناعة والسياحة ومجالس رجال الأعمال وبدعم من الحكومة من دوره في الحياة الاقتصادية، ونجحت مؤسساته في بناء شبكة تكافل اجتماعي على امتداد المدن والبلدات، لا نظير لنطاقها في تاريخ البلدان التي تتعرض للحروب والأزمات مع دعم الدول الصديقة والخطوط الأئتمانية

المرحلة الرابعة - مع دخول الحرب عامها الثامن وحتى الآن، بدأنا نرى أن بعضاً من القطاعات الإنتاجية الرئيسية قد بدأت مسيرة التعافي، كما فُتح عدد من القنوات البديلة على مستوى التجارة العامة والخاصة تصديراً واستيراداً، ووسع المجتمع الأهلي من دوره في الحياة الاقتصادية، ونجحت مؤسساته في بناء شبكة تكافل اجتماعي على امتداد المدن والبلدات مواكبة إنتصارات الجيش العربي السوري. في كافة المسارات والأنساق الأقتصادية.

واليوم نقول لهؤلاء القتلة نباح كثير وعض كبير ومضغ قليل.

الأقتصاد كان مقاوماً إقتصاد حرب بكل ما تعنيه ألف باء

الأقتصاد والأسد باق وهو في قلوبنا ووجداننا.

أما أنتم ستبقون ترون البقرات سوداء في الليل.. لأن قلوبكم سوداء وأفكاركم عفنة رثة. لإن البقرات الهزيلة مضت وانقضت أما البقرات السمان ستتكاثر وتعطي كل الخير.. والأيام بيننا.

التهرب الضريبي

يساوي الموظف مع التاجر

يشهد العقد الحالي إصلاحاً اقتصادياً واسع النطاق في معظم البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية وذلك بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار وإعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية وإصلاح القطاع العام، وكذلك كبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل بالإضافة إلى سوء توزيعه. وعن ذلك يقول الباحث والخبير الاقتصادي سليمان السليمان:

نجحت بعض الدول في تنفيذ برامجها الإصلاحية. وما زال البعض الآخر يتعثر في ذلك لوجود صعوبة بالغة في التوفيق بين الأهداف المتناقضة كترشيد الاستهلاك وضغط الإنفاق

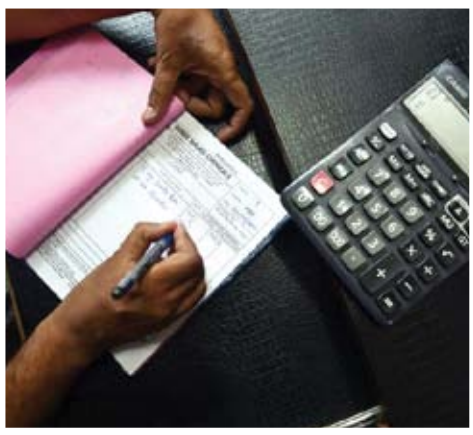

يعد الموظفون ذوو الدخول الثابتة من أكثر من يمولون الخزانة العامة للدولة، إذ تشكل ضريبة الرواتب والأجور بحدود 25 % من الضرائب المباشرة، بينما ضريبة الأرباح على الشركات تشكل فقط35.54 %

التهرب الضريبي

هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش، ويجب التمييز في هذا المجال بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي والذي يقصد به تجنب الواقعة الضريبية عن طريق امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية وعدم إحكام صياغة التشريعات الضريبية للتخلص من دفع الضريبة حيث يستطيع المكلف أن ينفذ من إحداها ويجد لنفسه مخرجاً قانونياً يتجنب الضريبة أو يخفف من وعائها.

والتجنب الضريبي يعد أمراً مشروعاً لا يؤاخذ عليها القانون، أما التهرب الضريبي فهو من الجرائم الاقتصادية التي فرضت كافة قوانين الضرائب في العالم عقوبات جنائية ومدنية تجاهها.

التهرب الضريبي من الظواهر الشائعة في معظم دول العالم وفي مختلف العصور وإن كانت نسبته في الدول النامية أعلى بكثير من الدول المتقدمة. ومن خلال إحصائية صادرة عن الاتحاد الأوربي تبين أن نسبة التهرب الضريبي محسوبة كنسبة الناتج القومي بلغت على مستوى الاتحاد الأوربي بـ16% وتراوحت بين دول الاتحاد بين 4% في فنلندا و35% في اليونان، أما في البلدان النامية فلا يوجد إحصائيات خاصة بها، وقد قدر أحد خبراء الضرائب في مصر أن الفاقد الضريبي بسبب التهرب الضريبي في مصر يقدر بـ20 مليار جنيه مصري.

العام لمكافحة التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلتي البطالة والفقر بنفس الوقت.

ويعد الإصلاح المالي نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أو على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، فالبيانات التي تنشر عن النظام الضريبي تبين وجود خلل في الهيكل الضريبي والتحصيل المقدر، فالرسوم والضرائب غير المباشرة تعتبر ضرائب عمياء، لأنها لا تميز بين الغني والفقير، كما لا تأخذ بالاعتبار العدالة الاجتماعية، إذ إن شريحة الفقراء والطبقة الوسطى هي من تدفع القسم الأكبر منها، لأن شريحة الأغنياء لا تتجاوز نسبتها 10% من عدد السكان؛ ومهما أنفقت لن يكون لمساهمتها أثر يذكر في حجم هذه الضريبة.

ويعد الموظفون ذوو الدخول الثابتة من أكثر من يمولون الخزانة العامة للدولة، إذ تشكل ضريبة الرواتب والأجور بحدود 25 % من الضرائب المباشرة، بينما ضريبة الأرباح على الشركات تشكل فقط35.54 %.، أما ضريبة الدخل المقطوع فلا تتجاوز 12.92 %، وهي الضريبة التي يدفعها أصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين وأصحاب ورش، لتكون الضرائب المحصلة من الموظفين أكثر من تلك المحصلة من أصحاب المهن الحرة، وبنسبة تقارب ما تسهم به الشركات ورجال الأعمال في الضرائب.

كما تشير الدراسات إلى أن نسبة الضريبة المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة لا تتجاوز 8%، ما يعد أحد أهم الاختلالات المالية. ويمثل نقطة ضعف أساسية في المالية العامة، ويعود ذلك إلى حجم التهرب الضريبي الكبير الذي يفقد الخزينة العامة للدولة مورداً أساسياً، ما يتطلب إعادة النظر في النظام الضريبي المطبق وأن يقوم على أسس عادلة وتكون الضرائب التصاعدية هي المساهم الأساسي في موارد الدولة، بما يحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية فكل تصريحات السادة أصحاب الشأن وعلى رأسهم وزير المالية هي تصريحات غير مدروسة وانية وتسكيجية ومتناقضة مع الواقع من حيث قول سيادته وهذا يعتبر اقرار وعجز ونقص وعدم امتلاك الادوات للسيطرة على التهرب الضريبي عندما قال ليس بمقدوره لجم التهرب الضريبي وإن وسائل الدفع الألكتروني في تطبيق وتحصيل الضرائب سوف يساهم في القضاء على التهرب وتحقيق العدالة الضريبية بين فئات الشعب هذا كلام

نظري كذر الرماد في العيون وسائل الدفع اداة لإختصار الوقت والسهولة والمرونة في التعامل الضريبي وليست عملية قانونية إقتصادية تجعل من الموظف والمحاسب القانوني أن يتسم بالنزاهة والصدق في عملية التحصيل لذلك كل هذه التصريحات مجرد أقوال ولا يمكن أن تصبح أفعال.

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

أ- الهدف المالي: وهو تحقيق مورد مالي لتغطية نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية).

ب- أهداف اقتصادية:

1- بتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع إنتاجية وذلك:

- بإعفاء هذه المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
- وتوفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج
- وتوفير الصادرات إلى الخارج من الضريبة بشكل كلي أو جزئي ونذكر هنا أيضاً استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص لمواجهة الأزمات ولقيامه بمشاريع ذات فوائد اقتصادية واجتماعية.

2- وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات، تقوم الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.

3- وسيلة لتنظيم الإنتاج القومي، إن تنظيم الإنتاج القومي من خلال الضرائب يكون عبر استخدام الضرائب في التحكم في الطلب على السلع والخدمات لمواجهة العرض في طرفي الرخاء أو الكساد الاقتصادي للوصول إلى أوضاع طبيعية للاقتصاد وأيضاً لكبح جماح التضخم.

أسباب التهرب الضريبي

ارتفاع العبء الضريبي هو أهم عامل في التهرب الضريبي. إلا أن عدم اعتدال العبء الضريبي ليس السبب الوحيد وراء التهرب الضريبي وهناك أسباب أخرى نوجزها فيما يلي:

- فقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي.
- فقدان الثقة بين الدوائر المالية والمكلف.
- الغموض في النظام الضريبي ضعف الوعي الضريبي.
- عدم عدالة النظام الضريبي.
- سوء إستخدام حصيلة الضرائب
- عدم كفاءة الأدارة الضريبية.
- ضعف الجزاء على المتهربيين وقصور في التشريع.
- فساد المحاسبين القانونيين الذين يمسكون دفاتر سرية وعلنية.

أما واقع النظام الضريبي في سورية

يعتمد النظام الضريبي السوري النافذ حالياً في سورية على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنياته في كثير من الحالات، تبايناً واضحاً سواء من الوجهة الفقهية البحتة أو من جهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة. ويتكون النظام الضريبي الحالي من مجموعة من الضرائب النوعية (ضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة) تتناول مطارح متعددة صدرت بصكوك

يفتقد النظام الضريبي في سورية إلى مقومات النظام الضريبي العادل وأهمها: العدالة- الملاءمة- الوضوح- الاقتصاد في نفقات الجباية ولم يحقق سوى الهدف الأول من أهداف الضريبة ألا وهو الهدف المالي على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

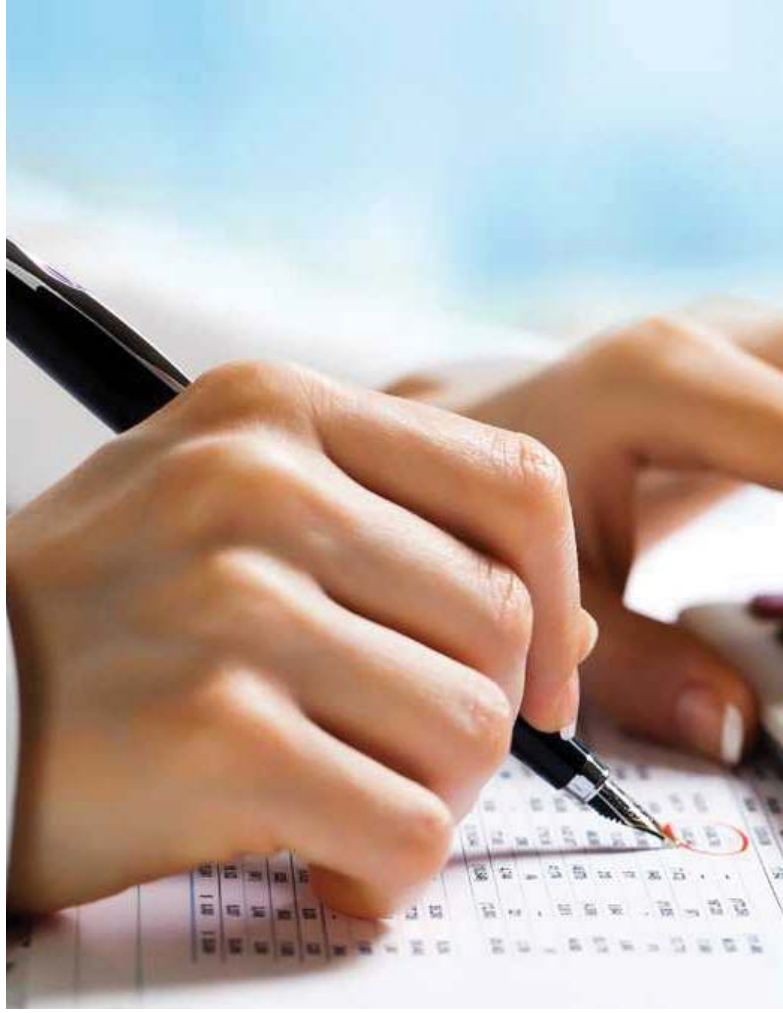

تشريعية قديمة متلاحقة ومتعددة، ولم تواكب التطورات والتغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري.

يفتقد النظام الضريبي في سورية إلى مقومات النظام الضريبي العادل وأهمها: العدالة- الملاءمة- الوضوح- الاقتصاد في نفقات الجباية ولم يحقق سوى الهدف الأول من أهداف الضريبة ألا وهو الهدف المالي على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تم تغليب الاعتبارات الخاصة بمصلحة الخزينة على غيرها من اعتبارات العدالة والكفاءة، وذلك على الرغم من الإعفاءات الكبيرة التي أعطيت للاستثمارات في كافة المجالات الاقتصادية (زراعة- صناعة- نقل- سياحة) بموجب قوانين الاستثمار المختلفة، إلا أن آثار تطبيق هذه القوانين السلبية كانت أكثر من إيجابياتها.

أما ضريبة الرواتب والأجور في سورية تنقصها العدالة وذلك بمقارنة ضريبة الرواتب والأجور في سورية ومعظم دول العالم سواء التي طبقت الضريبة الموحدة أم التي ما تزال تطبق الضرائب النوعية على الدخل نجد أن ضريبة الرواتب والأجور في سورية من حيث معدلات الضريبة وشرائحها والإعفاءات الواردة فيها تنقصها العدالة، أو أن العدالة مفقودة فيها، لأنها لا تراعي مطلقاً ظروف ذوي الدخل المحدود بل هي عامل مساعد على تدني مستوى دخلهم إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف المعيشة.

ولا توجد دولة في العالم لا تتضمن أنظمتها الضريبية إعفاءات الحد الأدنى اللازم للمعيشة ووجود بعض الإعفاءات للأعباء العائلية والظروف الاجتماعية كالإعالة والدراسة والسكن والعلاج وغيرها.

انطلاقاً مما تقدم فإننا نقترح أن تكون عملية إعادة النظر في التشريع الضريبي ضمن التوجهات العامة التالية:

1- القضاء على مظاهر الفساد الإداري وسوء استغلال أموال الدولة وترشيد وضبط الإنفاق العام وممارسة الرقابة الفعالة عليه

2- الانتقال من نظام الضرائب المباشرة النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة كما هو الحال في معظم دول العالم مقسمة إلى نوعين، الأولى الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والثانية الضريبة على الشركات وإعطاء مزايا إضافية لشركات الأموال وأهمها إعفاء مبلغ من الأرباح يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون أسهمها قابلة للتداول.

3- تخفيض معدلات الضرائب بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة والدول المجاورة بما يساعد مستقبلاً على الدخول في التكتلات الاقتصادية بما في ذلك منطقة التجارة العربية القائمة حالياً وتنشيط التصدير من خلال تقارب الأعباء الضريبية في دول التكتل.

4- اعتماد الإعفاءات الشخصية والاجتماعية بتنزيلها من الأرباح قبل إخضاعها للضريبة وذلك لضمان الحياة الكريمة لذوي الدخل المحدود.

5- إعادة النظر بالرواتب والأجور للعاملين في كل من القطاعين الخاص والعام لضمان مستوى معيشة معقول.

6- دراسة قانون الضريبة على المبيعات المطبق في بعض الدول والأستفادة من تجاربهم

7- إشراك أساتذة الجامعات واتحادات الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية في مناقشة القوانين الضريبية قبل إقرارها.

8- متابعة تهيئة الأطر المالية والضريبية وإجراء الدورات العلمية والتدريب المستمر لتطوير معلوماتهم وتحسين أدائهم.

9- إعادة النظر في أسلوب

آثار التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي كما هو معروف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، من أهمها ما يلي:

1 **تخفيض حصيلة الموارد العامة وبالتالي اللجوء إلى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات من جهة وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدول مكن جهة أخرى.**

2 **رفع سعر الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن نقص الحصيلة الناتج عن التهرب.**

3 **اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية وهذا يؤدي بدوره إلى خلق مشكلة تتعلق بسداد القروض وفوائدها.**

4 **الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها وينجو منها آخرون حسب مراكز قواهم.**

5 **الضرر الأخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الأمانة.**

الفرض والتحقق والتحصيل من خلال وجود نظام رقابة داخلية محكم مع ربط ذلك ببرنامج زمني لكل مرحلة من المراحل.

10- تأمين نظام معلومات من خلال الاستعانة بالحواسيب وأنظمة المعلومات التي تساعد في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمكلفين ونشاطهم من كافة الفعاليات وفي كافة جوانب المحافظات بالسرعة والدقة اللازمة والانتقال من العمل اليدوي إلى العمل الآلي من خلال إدخال استمارة التقدير الذاتي التي يقدمها المكلفون على الحواسيب.

11- إجراء الحصر الضريبي لكافة المكلفين بشكل دوري وتطبيق استخدام نظام الرقم القومي "بطاقة التسجيل الضريبي" وذلك عند التعامل مع الدوائر المالية واستخدام هذه البطاقة في كافة أنواع الضرائب (دخل- جمارك- مبيعات).

12- منح مراقبي الدخل واللجان المالية ولجان الفرض ولجان إعادة النظر رواتب ومكافآت مجزية ليستطيعوا تأدية عملهم بدقة وتفرغ كامل بعيداً عن التأثيرات الخارجية.

13- تنمية الوعي الضريبي للمكلفين من خلال الاتصال المباشر معهم وإقامة الندوات وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.

14- خلق الثقة المفقودة بين الدوائر المالية والمكلف، إذ يعتقد قسم كبير من المكلفين أنهم لو صدقوا في بياناتهم المقدمة إلى الدوائر المالية فلن يؤدي ذلك إلى فرض الضريبة الصحيحة عليهم، لذلك يعمدون إلى التلاعب في بياناتهم من خلال تخفيض إيراداتهم أو زيادة نفقاتهم حتى إذا ما أجرت الدوائر المالية تعديلات على بياناتهم توصلوا إلى الضريبة الصحيحة.

15- تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة إذ أن ضآلة الجزاء على المتهربين أو عدم تطبيق النصوص القانونية في هذا المجال والاكتفاء بالغرامات المالية فقط سوف تدفع المكلف لأن يوازي بين ما سيحصل عليه من وفر من خلال التهرب الضريبي وما سيدفعه من جزاء نتيجة التهرب، ويحاول أن يحصل العائد الأكبر.

علماً بأن معظم قوانين الضرائب في العالم حددت عقوبات جزائية (غرامية مالية + سجن) وعقوبات مدنية (غرامة مالية).

16- اعتماد الشفافية والوضوح والتخلص من مرض سرية المعلومات ووضعها تحت تصرف الباحثين ونشر المعلومات الضرورية منها بالصحف المحلية وإعادة النظر بأسلوب نشر البيانات المالية المتعلقة بالقطاعين الخاص والعام في الصحف المحلية من خلال نشر قائمة الدخل وملخص تقرير تفتيش الحسابات عن كل شركة بالإضافة إلى الميزانية.

17- توضيح موارد الموازنة العامة للدولة وأوجه استخداماتها للمواطنين، عبر الندوات والنشرات الدورية ووسائل الإعلام الأخرى التي يجب إصدارها من الجهات المعنية، إذ أن قناعة المواطن بأن الضرائب التي يدفعها سوف تستخدم في تقديم خدمات عامة وملموسة دون إسراف أو تبذير وأن معايشته اليومية لهذه الخدمات واستفادته نمها وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والمرافق العامة كالطرق والجسور والحدائق العامة تدفعه إلى سداد الضريبة عن قناعة تامة دون أي تهرب، وهذا يتطلب من الدولة تسليط الضوء على هذه الخدمات التي تؤديها مع ترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري.

18- إيجاد نظام رقابة فعال في مديرية الخزينة في وزارة المالية وفي المحافظات بشكل يحول دون إمكانية قيام أي موظف أو جابي بالاختلاس من أموال الشعب، لما لذلك من أثر سيئ ليس فقط على الأموال العامة وإنما على دافعي الضرائب أيضاً وعلى الاقتصاد القومي، وكذلك إعادة النظر في الأنظمة المالية وأجهزة الرقابة الداخلية في كل من شركات القطاع العام الاقتصادي والهيئات العامة ذات الطابع الإداري لمنع الاعتداء على الأموال العامة واختلاسها.

19- تخصيص فائض السيولة في شركات القطاع العام الاقتصادي لتمويل عمليات الاستبدال والتجديد لموجوداته الثابتة دون اعتبارها مورداً من موارد الموازنة العامة للدولة.

20- العمل على إصدار الصك التشريعي اللازم لربط الجهاز المركزي للرقابة المالية بمجلس الشعب بهدف إحكام الرقابة على عملية إعداد الموازنة وتنفيذها وقطع حساباتها باستقلالية تامة وموضوعية أكبر.

21- تحديث القوانين كافة بدءاً من قانون التجارة وقانون الضريبة على الدخل وأنظمة العقود وقانون الاستثمار والأنظمة المحاسبية والمالية لشركات القطاع العام الاقتصادي والهيئات العامة ذات الطابع الإداري والمصارف وإصدار قانون سرية الحسابات في المصارف.

ضريبة الرواتب والأجور في سورية تنقصها العدالة وذلك بمقارنة ضريبة الرواتب والأجور في سورية ومعظم دول العالم سواء التي طبقت الضريبة الموحدة أم التي ما تزال تطبق الضرائب النوعية على الدخل

الحرب أجبرت «القرباط» على الرحيل إلى «دمشق»
مهن انقرضت لينتعش التسول

خاص- محمود الخطيب

خلال سنوات الحرب، أجبرت قبائل الغجر التي تعرف شعبيا باسم «القرباط»، أو «النور»، على هجر الخيام والانصهار في المدن الكبرى كـ «دمشق»، التي ارتفع عدد سكانها إلى الضعف إن لم يكن أكثر عما هو الحال قبل آذار من العام 2011، وأدى هذا الاندماج غير المحسوب إلى تحول الغجر إلى التسول كتعويض عن المهن التي كانوا يعلمون بها قبل رحيلهم الإجباري إلى المدن.

«الوناسة» و«البصارة»

«الوناسة»، مهنة لعدد من الصبايا اللواتي كن يقفن على الطرقات العامة في محيط العاصمة ليرافقن سائقي الشاحنات خلال رحلاتهم بين المدن السورية، وكانت تعرف «الوناسة»، بهذا الاسم من تقديمها التسلية بالحكايا والأغاني للسائق طوال رحلته، وما إن يصل إلى محطته الأخيرة، حتى تتقاضى الفتاة أجرها الذي كان يتراوح بين 200-500 ليرة سورية، تحددها المسافة المقطوعة، لتعود إلى دمشق مع سائق شاحنة أخرى، وهذه المهنة لم تكن تخشاها الفتيات لكونهن دوما مسلحات بـ «الموس الكباس»، وفقاً لما ترويه «سعاد»، البالغة من العمر 32 عاما، والتي كانت تعمل في هذه المهنة قبل أن تجبرها الحرب على الرحيل مع ذويها إلى منطقة «بساتين الروضة»، في مدينة «جرمانا»، لتمتهن التسول بعد ذلك.

«أم سعاد»، التي تدخل العقد النصف الثاني من العقد الخامس من عمرها، كانت تعمل قبل الأزمة في «التبصير»، وتحمل صرة من القماش التي تحتوي على مجموعة من الاحجار والصدف والخرز لتقرأ الطالع لزبائنها الذين كانت «تتصديهم»، في منطقة المطاعم بجبل قاسيون المطل على العاصمة، وغالبا ما يكون الزبون من «أهل الدشداشة»، أي من السواح الخليجيين الذين كانوا يميلون جداً إلى قراءة الطالع، ويدفعون أكثر من غيرهم، وتقول «أم سعاد»، خلال حديثها لـ «المشهد»، إن «التبصير»، مهنة أنظف من التسول، لكن الظروف التي تمر بها البلاد منعتها من ذلك، وأجبرتها على مدّ اليد و«الشحاذة»، وليست خجولة من مهنتها هذه ولا ممتعضة، ففي آخر النهار تكون الغلة بين 8-12 ألف ليرة سورية، وحسب الموسم.

تركيب الأسنان.. وتبيض الطناجر

«أيهم»، الذي يعمل حالياً على «بسطة خضرا»، في مدينة «جرمانا»، كان يعمل في تركيب «الأسنان»، مع والده الذي ورث المهنة عن أجداده، ويقول الشاب الذي تجاوز عتبة الثلاثين من العمر، إن «تركيب الأسنان الذهب أو الفضة أو العضم»، كان رائجا جداً في قرى ريف حمص التي كان يجولها مع والده للبحث عن الزبائن، وهي تجارة كانت مربحة لكون «أسنان الذهب»، مشكلة من المعدن المطلي بـ «ماء الذهب»، كما إن «أسنان الفضة»، مشكلة من المعادن المطلية بـ «ماء الفضة»، أي طبقة رقيقة جداً من المعادن النفسية التي لا تصدأ، ويؤكد إن الزبائن كانوا يفضلون بضاعتهم على مراجعة أطباء الأسنان، لكونهم – أي الأطباء- يتقاضون أجوراً كبيراً، وتكاليف التعويضات السنة عالية، وزمنا طويلا، وبالتالي فإن «مركب الأسنان»، من «القرباط»، كان يوفر المال والوقت، من وجهة نظر «أيهم».

ويضيف الشاب، إن أخوته كانوا يعملون بـ «تبييض الطناجر»، حيث كانوا يطوفون القرى ليقوموا بعملية صيانة للأواني النحاسية والمعدنية، من خلال معالجتها بمجموعة من المواد يعد «القصدير»، من أهمها، لتعود هذه الطناجر إلى لونها الطبيعي قبل كثرة الاستعمال، وكانت هذه المهن من المهن الرائجة جداً بين مجتمع «القرباط»، الذي يقسم على أساس المهنة لا على أساس العرق أو القرابة.

التسول.. أهم المهن

تعترف مريم إن الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين -16 22 سنة هن الاكثر قدرة على جمع المال من خلال عملية التسول، وغالباً ما يتعرضن للتحرش الجنسي الذي يصل حد الملامسة إلا أن «الصوت العالي»، أكثر الأسلحة الدفاعية استخداما في زحمة المدن، وغالباً ما تكون «الغلة» للفتاة الواحدة ما بين 10-15 ألف ليرة سورية في أسوء الأحوال، على إن «أول الشهر»، يكون أكثر دسماً بالنسبة لها من آخره، كما إن مكان العمل يحدد قيمة المبلغ الذي يمكن جمعه.

مريم التي لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها، متزوجة من ابن عمها الذي يعمل يجمع «البلاستيك»، من مكبات القمامة، وتعترف الفتاة إن لها ست أخوات يعملن في التسول، وتعيش مع زوجها وأخواتها في منزل واحد، ولديهم القدرة الآن على شراء أفضل منزل في «جرمانا»، إلا ان تخزين «الذهب»، أفضل من شراء البيت الذي قد «يروح ويروح أصحابه»، كمنزلهم في حي «الحجر الأسود»، الواقع بالطرف الجنوبي من العاصمة، والذي قتل فيه والدها وأمها على يد تنظيم «داعش»، في العام 2015.

كيف تحوّل الزواج إلى «علاقة عابرة»؟

المشهد – خاص:

تركت الحرب آثارها الثقيلة على حياة السوريين، ليس فقط على صعيد القتل والدمار والهجرة. بل على صعيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وكانت المرأة السورية أول المتأثرين بالهجرة والتعليم والبطالة والفقر.

لم تتخط فترة زواجها شهر حتى عادت مها إلى منزل والديها بورقة طلاق، وكانت قد تعرفت وهي في العشرين من عمرها على زوجها مهند عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. أخذت قرار الارتباط ولم تتجاوز فترة التعارف بينهما ستة أشهر، وبعد زواجهما بفترة قصيرة بدأت الخلافات تشتد فكل منهما جاء من بيئة مختلفة ولم يعطوا لنفسيهما الوقت لفهم طباع وطريقة تفكير الآخر ومعرفة الإيجابيات والسلبيات لديهما، فكان قرار مستعجل يفتقد لكل معايير تكوين الأسرة نتج عنه طلاق أسرع، ترك مها تحت مسمى « مطلقة».

أما رانيا التي عادت من مصر بعد أن حصلت على الطلاق من زوجها لأنها لم تعد تحتمل طباعه الصعبة وطريقة تفكيره المختلفة عن مجتمعها وعاداتها في سورية والتي حولت حياتهما لجحيم يومي من الخلافات والصراخ وصلت إلى درجة أن يقوم بضربها كي يفرض عليها أراءه، فبعد سنة من الزواج أخذت قرار الانفصال والعودة لأهلها وكما قالت» اللي بياخد من غير ملتو بموت بعلتو»، وكان أفضل قرار اتخذته حسب رأيها.

تتكرر حالة «مها ورانيا»

حاول قانون الأحوال الشخصية الجديد بعد تعديلات أقرّها مجلس الشعب في بداية عام 2019 وهي تعديلات غير كافية وتحتاج إلى مزيد من التطوير تنظّيم العديد من الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق منها رفع سن الزواج إلى 18 عاماً، ومنح المرأة إمكانية وضع العصمة في يدها وتنظيم إجراءات الوصاية والمهر والطلاق

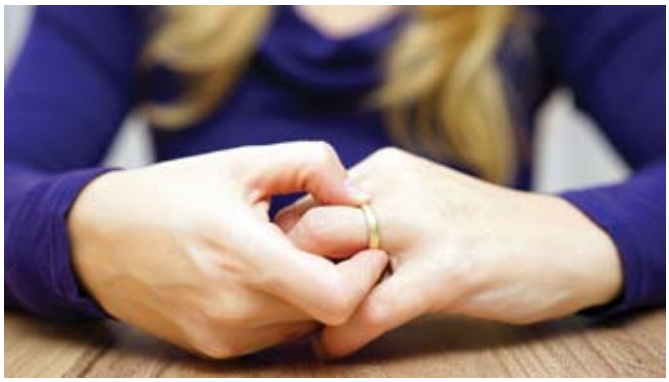

اليوم في المجتمع السوري فارضة ظاهرة سلبية لم تكن موجودة قبل الحرب، فحالات الطلاق بعد فترة قصيرة من الزواج أصبحت كثيرة حسب احصائيات المحاكم الشرعية، والتي تقف خلفها الكثير من الأسباب أولها ظروف الحرب والنزوح، ولن يكون أخرها التسرع الذي يوقع الشباب في فخ الزواج والطلاق المبكرر، حتى أصبحت بعض الزيجات تستمر بضعة أشهر فقط، وفي بعض الأحيان أياماً معدودة، يرافقها حالات تدهور نفسي واجتماعي وتفكك أسري، «المشهد» وقفت على هذه الظاهرة التي تزداد يومياً وتنتشر بين أوساط الشباب ورصدت أراء بعض الجهات المعنية والمختصة، والتقت بحالات تحدثت عن تجاربها.

المرأة ليست الضحية دائماً

ليس صحيحاً أن المرأة هي دوماً الضحية في حالات الطلاق، فهناك شباب يتمسكون بزوجاتهم ويرفضون الطلاق، وهو ما تحدث عنه رامي، شاب عمره 25 عاماً تزوج منذ سنتين بفتاة تعرف عليها عن طريق أصدقائه، لكنه اكتشف بعد بضعة أشهر أن كل صفات الفتاة كانت مزيفة فهي لا تهتم بالمحافظة على بيتها. وهي تريد أن تواصل حياتها وكأنها لم تتزوج بعد وتخرج للتنزه مع أصدقائها، وعندما كان يمنعها كانت تطلب الطلاق، واستمرت على هذه الحالة سنتين وهو يرفض الانفصال قائلاً حسب المثل الشعبي «صبح مرتك بعلقه ومسيها بعلقه أحسن من الطلقة»، إلى أن طفح الكيل من تصرفاتها وقام بمخالعة عند المحامي كي لا يدخل بفضيحة أمام العائلة.

عدم التثبيت وبدون علم الأهل

القاضي الشرعي الأول في سورية محمود معرواي تحدث للمشهد عن حالات الطلاق خلال سنوات الزواج الأولى التي يلاحظ ارتفاعها منذ بداية الأزمة فهناك حالات كثيرة تراجع المحكمة الشرعية يومياً لإجراء معاملة الطلاق، والتي يعود معظمها إلى عدم تثبيت الرجل لحالة الزواج، أو لأنه زواج عرفي تم بدون معرفة الأهل، وهذه الحالات من الطبيعي أن تنتهي عند أو ل مشكلة تعترض الزوجين لأنها في الأساس ليست صحيحة وخارجة عن الأعراف والقوانين.

بعض الحلول

المعرفة الجيدة والتناسب الاجتماعي

على اعتبار أن هذه الحالة أصبحت أمراً واقعاً في المجتمع السوري طرحت الخبيرة الاجتماعية هبة موسى بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلة التي تعدها غريبة عن عاداتنا وتقاليدنا. بل واصبحت منتشرة بكثرة للأسف، من هنا يجب قبل اتخاذ قرار الزواج أن يكون هناك معرفة جيدة وتناسب اجتماعي وعلمي

واقتصادي بين الطرفين، كما أنصح الزوج والزوجة في حال توصلوا لهذا القرار أن يخضعوا لدورات تأهيل أسري عن الحياة الزوجية ولتجنب التسرع باتخاذ القرارات لما لها من تأثيرات سلبية على الطرفين وعلى الأسرة، فالرجل يتأثر كالمرأة ومن الممكن أن يصاب بردة فعل سلبية تمنعه من إعادة تجربة الزواج والاكتفاء بدخول العلاقات العابرة بعيداً عن مؤسسة الزواج وهو الأخطر، لذا يجب أن نفكر قبل الدخول في هذه التجربة كوننا نسعى خلال مرحلة ما بعد الحرب إلى إعادة إنشاء الأسرة الفعالة والمتوازنة.

قانون الأحوال الشخصية

بعد كل ما ذكرناه عن حالات الطلاق حاول قانون الأحوال الشخصية الجديد بعد تعديلات أقرّها مجلس الشعب في بداية عام 2019 وهي تعديلات غير كافية وتحتاج إلى مزيد من التطوير تنظّيم العديد من الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق منها رفع سن الزواج إلى 18 عاماً، ومنح المرأة

■ محمود معرواي

■ هبة موسى

إمكانية وضع العصمة في يدها وتنظيم إجراءات الوصاية والمهر والطلاق، فهل سيساهم هذا القانون بتخفيض نسب الطلاق وتخليص المجتمع من هذه الظاهرة السلبية التي تنشر التفكك الأسري، أم أن المجتمع بأكمله أصبح بحاجة إلى إعادة ترميم للمفاهيم والأخلاق في التعامل مع بعضه.

نسبة الطلاق كانت 18% قبل الحرب ووصلت إلى 31% أثناء وبعد الحرب

ويؤكد القاضي الشرعي أن حالات الطلاق ارتفعت خلال الأزمة بعد أن كانت نسبتها مسبقاً 18% قبل الحرب، لتصل خلال سبع سنوات إلى 31 %، وازدادت حالات الطلاق في سورية مقارنةً بين سنوات الحرب وما قبلها، وتبين من خلالها أنه في عام،2010 بلغ عدد عقود الزواج 21 ألف عقد، وشمل جميع أنواع عقود الزواج (إداري، تثبيت، دعاوى) قابلها في العام نفسه 5318 حالة طلاق، أما عقود الزواج المسجلة لدى المحكمة الشرعية في في عام 2014 سجلت المحكمة الشرعية 27355 عقد زواج، قابله 6514 حالة طلاق، لترتفع عام 2015 عقود الزواج إلى 33 ألف عقد، قابلها 7028 حالة طلاق، وفي عام 2016 سجلت المحكمة 27430 حالة زواج، ليقابلها 7423 حالة طلاق.

لتعود وتنخفض عام 2018 إلى 29 %، بحسب أخر الاحصائيات التي سجلت في المحكمة الشرعية حيث توزعت حالات الزواج والطلاق على الشكل التالي: 28 ألف حالة زواج سواء دعوى زواج أو تثبيت زواج، و8165 حالة طلاق من هنا وجدنا أن نسبة الطلاق قد انخفضت، نتيجة قيام وزارة العدل بافتتاح مراكز إصلاح أسري نجحت ولو بنسبة قليلة بإصلاح الوضع بين الزوجين.

والتي أضيف لها غرفة تحكيم خاصة لتصبح المصالحة ضمن المحكمة الشرعية، وتحوي الغرفة شاشة عرض لأفلام وثائقية توعوية هادفة عن الإصلاح الأسري، وآثار الطلاق على الطفل والمجتمع، حسب ما أفاد القاضي الشرعي الأول المؤازر في دمشق د.عمار مرشحة.

أما عن الحالات المسجلة عام 2019 أكد محمود معراوي أنه لا يوجد أي إحصائية محددة عن هذه حالات الطلاق لكنها قريبة من السنوات السابقة، لكن ظهر هناك ونتيجة الحرب أسباب جديدة للطلاق، لم تكن شائعة في المجتمع، كحالات اختفاء الرجال لفترات طويلة عن بيوتهم،

زواج «فيس بوك» وطلاق على الورق

كما أن معظم حالات الطلاق تحدث في أوساط الشباب ممن يتزوجون في العشرينات نتيجة الشحن النفسي والاقتصادي والمادي لمعظمهم، خاصة أن أغلب هذه الحالات كانت تتم بشكل غير تقليدي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الفيس بوك، وبعد زواجهم يتضح بان كل شخص قد جمل نفسه وكان مختلف عن الواقع الافتراضي، لذا أتوجه بالنصيحة لهذا الجيل باتباع للزواج التقليدي الذي يعطي الفرصة للطرفين للتعرف وفهم بعضهما أكثر،والابتعاد عن تلك الطرق، فنسبة الطلاق في الزواج التقليدي 10 %، بينما نسبة الطلاق في الزواج بالطرق الأخرى تصل إلى أكثر من 50 %.

حيث تم تسجيل نحو 6946 حالة طلاق تحت بند "دعوى تفريق لعلة الغياب".

فيما كشف د.عمار مرشحة أن عدد المعاملات التي تنجزها المحكمة ارتفع من 1000 معاملة إلى 3300 معاملة يومياً ما بين زواج وطلاق خلال عام 2019.

"الأزمة» فرضت واقعاً جديداً

هذه الحالات المثبتة والمسجلة لدى المحاكم يقف خلفها الكثير من الأسباب تحدثت عنها الخبيرة الاستشارية في الشؤون الأسرية راما أحمد وقالت:

ساهمت ظروف الحرب في سورية بشكل كبير في تفاقم ظاهرة ما يسمى "الطلاق السريع" من أهمها النزوح والتهجير الذي سبب الاختلاط المفاجئ بين سكان المحافظات السورية بالتالي باتت تختلف العادات والتقاليد المتبعة في الزواج بين الطرفين كثيراً، ولعل غياب الفهم الصحيح لمفهوم بناء الأسرة والزواج، واختلاف قيمة الحياة الزوجية لدى بعض الناس، بالإضافة إلى الحرب التي فرضت ظروفا معيشية واقتصادية صعبة، من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى فشل العلاقة بعد عدة أشهر والطلاق في النهاية، وعلى الرغم من اختلاف الحالات والمواقف التي تؤدي إلى الطلاق، إلا أن التسرع في اختيار شريك أو شريكة الحياة دون تحري الدقة والبحث عن إذا ما كان الشخص الآخر شريكاً مناسباً بعيداً عما سيقدمه من أمور مادية.

كما أكد محمود المعراوي على أن أبرز أسباب الطلاق داخل سورية كان بسبب الأزمة التي أثرت بشكل مباشر على جميع مفاصل الحياة، فمعظم الناس كانوا قبل بداية الحرب يعيشون في «بحبوحة » كما يقال وباستطاعة أي شاب الحصول على منزل ولو بالإيجار، لكن ومع تغير الأوضاع والظروف المادية لم يعد بإمكان الكثير من الشباب تأمين الكثير من متطلبات الفتاة حتى النزوح الداخلي دفع بالكثيرين للسكن مع أهاليهم. وهناك أكثر من عائلة تسكن في نفس المنزل، ونتيجة هذه الظروف القسرية يحصل الطلاق.

نسبة لطلاق كانت 18% قبل الحرب ووصلت إلى 31% أثناء وبعد الحرب

طلاق «لعلة التفاهم» واختلاف التقاليد

حديث الخبيرة الأسرية جاء متطابقاً نوعاً ما مع ما أكده القاضي الشرعي الأول حول الزواج في بلاد المهجر، لكنه أضاف أن حالات الطلاق التي تحدث في سنوات الزواج الأولى خارج البلاد تكون أغلبها بسبب رفض أحد الطرفين الهجرة أو إصرار الطرف الأخر على الهجرة وتدخل الأهل في الموضوع، كما أن معظم الفتيات اللواتي تزوجن على سفر وجدن اختلافاً كبيراً في العادات والتقاليد والتي تأثرت بها الكثير من النساء ووصلت لمرحلة أنه اذا قام زوجها برفع صوته عليها أو في أول خلاف بينهما تشتكي عليه لدى الشرطة، وهو ما أدى للطلاق في أغلب الحالات، كما أن هناك نوع آخر يؤدي للطلاق في دول المهجر وهو اختلاف سياسة البلاد الغربية في قبول المهجرين وعدم قبول معاملات لم الشمل في أكثر الأحيان، لذا وبعد أن تكون الفتاة قد تزوجت في سورية تضطر للطلاق نتيجة عدم قدرتها على السفر إلى زوجها في الخارج.

الزواج والطلاق تحول «لمصدر رزق»

تعود الخبيرة الأسرية راما للحديث عن الوجه الأخر «للطلاق السريع» الذي يتحول فيها الزواج والطلاق لـ «مصدر رزق» تتخذه بعض العائلات للمنفعة المادية فيزوجن بناتهن لرجال أثرياء، دون أي مراعاة للفارق العمري والديني والاقتصادي، حيث يتم تزويج الفتيات من 4 أو 5 رجال، بغرض الحصول على مهر جديد، وبهذا يتعرضن للطلاق مراراً دون مراعاة لمشاعرهن، كما أن الوضع لا يختلف كثيراً في بلاد المهجر وأكثر الحالات المثبتة هي قيام الشاب بالادعاء أنه ذوو خلفية علمية ومن أصحاب الشهادات والأموال، ويوهم الفتاة بأنه العريس المنتظر وما إن ترتبط به الفتاة تتعثر بأول كذبة مما يدفع بها لطلب الطلاق، لكن في حالات أخرى يكون قد حصل الحمل، ما يضطر بعض النساء للبقاء مع الزوج فقط بداعي الأمومة.

بسام كوسا:

القائمون على المؤسسات الفنية والثقافية أشبه بـ«شيوخ العشائر»

بديع صنيج

فنانٌ يُعلي من شأن الفكرة في كل ما يشتغل عليه، ويؤمن بأن الفن هو "فعل" وليس "رد فعل"، ولذلك لم يشارك في الأعمال المعاصرة التي تحكي عن الحرب، لاسيما أنها "لا تتمتع بالحكمة اللازمة لقراءة اللحظة الراهنة"، إضافة إلى آرائه بأن معظم مدراء الإنتاج الدرامي باتوا "تجار أزمة"، بينما أغلب المخرجين "أنصاف أميين".

ويرى أن ما حصل في سوريا هو "معركة ضد الثقافة"، وأنه «لن تقوم قائمة لأمة ما لم تأخذ الثقافة في حسبانها»، وبالمقابل أكثر ما تقوم به وزارة الثقافة هو "استعراضات ليس لها جذور"، ومؤسسات باتت "مزارع شخصية" نتيجة الخلل في العقلية التي تديرها.

عن آرائه في الثقافة والفن والمواطنة والأخلاق المهنية كان حوارنا مع الفنان "بسام كوسا":

لديك رأي عبَّرت عنه مؤخراً، بأن «كل ما اشتغلته في فترة الحرب ليس فناً، وإنما دفاعٌ عن الحياة»، ما سبب ذلك؟

هذا الموضوع إشكالي، ولا يتعلق فقط بالدراما، فمن حيث المبدأ، ما حصل في البلاد هو معركة ضد الثقافة، رغم بعض تمظهراتها الخارجية التي لها علاقة بالنفط والاقتصاد وما إلى هنالك، لكن الهدف الأساس ثقافي بامتياز، وهو ما يُفسِّر قيام الذين حملوا السلاح، سواء الآتين من الخارج، أو من ساندهم –للأسف- من أهل سوريا، بسرقة الأوابد الأثرية، وإن لم يستطيعوا فتدميرها، لأن القصد تدمير الذاكرة بجانبها المضيء، كما أن السعي الحثيث من قبل معظم الدول المشاركة وليس فقط الأفراد، هو للنيل من ثقافة هذا البلد، وهذا متعارف عليه تاريخياً، إذ إن أي استعمار عندما يجتاح بلداً، أول شيء يفعله هو محاولته أن يطمس الثقافة الموجودة.

على الجانب الآخر المتعلق بالدراما، لن أستطيع أن أصدق المقلب الذي أكلناه بأنفسنا، وكل الوقت أسمع «نهضت الدراما السورية» و«حققت» و«عادت إلى ألقها» و«عصرها الذهبي»...، بينما معظمها كان دفاعاً عن الحياة، فالناس أُرْبِكَتْ ذهنيّتها وطريقة تفكيرها، ومنتوجها بات مختلفاً ومرتبكاً مع استثناءات قليلة جداً، أما الباقي فهو دفاع عن الحياة، وكل ما حصل، وأنا مساهم فيه، لا يعتبر طموحاً فنياً.

هذا دفعك الموسم الماضي لألا تعمل إلا ضمن مسلسل «سلاسل ذهب» البيئي، وهو لا يطرح قضايا فكرية عميقة، وإنما يبقى في السطح، في حين أنك رفضت الاشتغال في مسلسلات أخرى أعمق لكنها لا تلتقي مع أفكارك ومع ما تريد قوله. المعادلة صعبة جداً.

هي معادلة مفروضة وغير مشتهاة، ولكن أن أشتغل عملاً معاصراً ضد قناعاتي، وضد طريقة تفكيري، هذا غير وارد، لذلك أن أعمل ضمن مسلسل يحكي في السطح، فولكلوري، مسلٍّ، وغير مؤذي طبعاً، ولا يطرح مفاهيم تختلف مع وجهة نظري، أفضل من العمل في المعاصر وفيه إبداء رأي بالمرحلة بطريقة لا تتقاطع معي.

برأيك هل هنا تكمن خطورة الأعمال المعاصرة؟

الأعمال بمجملها التي كانت ناتجة عن الأزمة والحرب التي نعيشها، كانت مبنية على رد الفعل، ولا تتمتع بالحكمة اللازمة لدراسة اللحظة، بينما الفن هو فعل. رد الفعل يكون «مُشَخْصَناً» أو ذو رؤية واحدة، وهي ليست شاملة ولا تحليلية، نحن بحاجة زمن طويل لنفكر لماذا حصل ذلك؟ وما تداعياته وأسبابه؟ طبعاً إذا أردنا، وبرأيي لن نفعل.

لنفترض أننا فعلنا، ألا تصبح بذلك الدراما التلفزيونية ثقيلة على الجمهور، أين عنصر الترفيه إن تحدثنا عما حصل؟

شكسبير تحدث عن القتل والحرائق «الحريق الكبير يؤدي إلى رماد كبير»، وعن قتل الإنسان للإنسان من أجل المصالح والدين والسلطة... وعن العنف البشري، لكن المتعة ليست التسلية، الفائدة هي متعة، لذلك لا أرى أن الحديث عن مواضيع شائكة يفقد الدراما متعتها، فالمتعة ينبغي أن تكون حاضرة دائماً على اختلاف المواضيع، سواء بالكوميديا أو البيئي أو المعاصر أو أزمة الإنسان. "كافكا» مثلاً قدَّم أعمالاً هائلة بمنتهى القسوة، «المحاكمة» مثلاً تحولت إلى فيلم من إخراج "أورسون ويلز" مليء بالألغاز، لكن أيضاً مليء بالمتعة، طبعاً حسب المستوى المعرفي للمتلقي.

نعود دائماً في هذه الحالة إلى مشكلة النص الدرامي. فالنص الجيد يجعل الشخصية سائدة عليك، وتمنحك مفاتيح كما تقول دائماً.

حجر الأساس لأي عمل هو الكلمة، هو النص، مضافاً إلى أنه لا يكفي أن تكون مقولة النص عظيمة، ليكون

معظم مخرجي الدراما التلفزيونية أنصاف أميين

أغلب من يدير العملية الإنتاجية الدرامية تجار أزمة بامتياز

لن أشتغل عملاً معاصراً ضد قناعاتي وضد طريقة تفكيري.. هذا غير وارد

أتحدث بثقافة المؤسسات وموضوع "الشخصنة" لا يعنيني نهائياً

النص عظيماً، فهناك أفلام ومسلسلات مقولاتهم عظيمة، لكنهم نُفِّذوا بطريقة سخيفة وتافهة، ومنفذوها يختبئون وراء المقولة العظيمة. هذا لا يكفي، دائماً هناك أدوات التعبير، والحلول، والشيء البصري والجمالي، هذا الموضوع ضروري جداً التركيز عليه، فأنا أرى في السينما السورية وفي المسلسلات مقولات هائلة العظمة، واختباءٌ خلفها، وكأن هذه المقولة يكفي قولها ليكون العمل عظيماً.

كلامك صحيح، فكيف يتم الانتهاء من تصوير فيلم بـ18 يوماً، ما هذه السينما؟! لكن يبدو أننا نتفق أن السينما السورية تشهد تراجعاً كبيراً، ومؤسسة السينما تحولت إلى مزرعة شخصية كما ذكرت أكثر من مرة، لكن كيف يمكن إعادة بوصلة المؤسسة إلى غاياتها النبيلة؟ هل مجرد تبديل الأشخاص كفيل بذلك؟

الموضوع بات له علاقة بنظام المؤسسة، فعندما أعبر عن رأيي يعتقدون أن هدفي النيل من فلان وعلتان، لكنني أتحدث عن آلية عمل.

ألم يرفعوا ضدك دعوى قضائية حتى الآن: وهن نفسية الأمة، تحقير إدارة عامة، نشر أنباء كاذبة...؟

ليسوا بحاجة لذلك، ولم يعطوا آرائي أي أهمية، لأن القافلة تسير ونحن ننبح، لكن حق الدنيا عليي أن أقول رأيي من وجع يصيبني ويصيب الآخرين، يدعوك للألم والدهشة أن يكون في دمشق ما يزيد عن العشرين صالة سينما، وتأتي هذه العقلية، التي قادها فلان أو علتان، ويقضون على السينما،

وفي حلب الموضوع ذاته، كان هناك سبعة وعشرين صالة، ومع ذلك يتحدثون بقيمة الوطن وثقافة الوطن بينما هم على أرض الواقع يقضون على كل هذه المفاصل الهامة، وكل تلك الإضاءات التي تشكل معيناً ثقافياً للمجتمع. هذه مشكلة كبيرة، وسواء عذروني أم لا، هذا يخصهم، لكن خلال هذه الحرب مر علينا من عمل هذه المؤسسات الثقافية مجموعة من الناس قضوا على السينما وصالاتها ومع ذلك يحكون بالوطن. في الثقافة أيضاً يتم القضاء على الرواية والشعر والفن التشكيلي، ثم تتفاجأ كيف يتحدثون عنها، وكأن لدينا جبل من الثقافة.. بينما على أرض الواقع لم يستطيعوا أن يصنعوا مسرحاً غير مسرح الحمراء، كمسرح شعبي، هنا لن نتحدث عن دار الأوبرا التي ظللنا سنوات لتحقيقها، وهي لن تستطيع أن تكون مكاناً شعبياً، فما زال هناك من يخشى الدخول إليها، أما عندما لا تستطع خلال أكثر من ستين عاماً أن تبني مسرحاً، هذا خلل، وعندما تسألهم ماذا تصنعون إذاً؟ يقولون: نصنع عشرة أفلام سينمائية، وعشرين مهرجاناً سينمائياً، في كل محافظة ثمة مهرجان، وهذا مجرد استعراض ثقافي ليس له جذور، هذه كارثة، فالموضوع ليس فقط أن تصنع أفلاماً، ولا أن تلقي التبعة على وزارة الثقافة، نحن كلنا مسؤولون: وزارة التربية ووزارة التعليم... أنا أتحدث بثقافة المؤسسات، أما موضوع الشخصنة فعليهم أن ينسوه، لأنه لا يعنيني نهائياً، لأن الأشخاص يتبدلون لكن آلية التفكير والعقلية هي ذاتها للأسف، وعلى هذا الأساس عندما نقول أنها تحولت إلى مزرعة، يظنون أنني أتحدث عن صاحب المزرعة، بينما أنا أتحدث عن المؤسسة، لكنهم يمتلكون عقلية صاحب المزرعة، لذلك يستاؤون.

اذهب وشاهد ماذا يحصل في المعهد العالي للفنون المسرحية، وماذا يحصل في مديرية المسارح، وفي المؤسسة العامة للسينما، وفي الهيئة العامة السورية للكتاب،... ومع ذلك يرمون بوجهك كل كلمة أكبر من الثانية عن الوطن، وهم يجحظون بعيونهم بغية أن يرعبوك.

تكلمت عن هذا مسبقاً.. بدأت أشعر بالملل، وأحس أنني أجتر الفكرة، لكنني بالمحصلة، أضع خطاً تحت هذا الموضوع، كما أنني لا أصور نفسي كقديس، أقول دائماً: نحن جزء من هذه العيوب، لكنني فرد ولست مؤسسة، بينما المؤسسات هي المعنية، وللأسف كل قائم على إحداها بات أشبه بـ«شيخ عشيرة».

أخرجت فيلمين قصيرين من تأليفك ضمن مؤسسة السينما هما "دواليك" و"سهرة مهذبة"، ألا تفكر بتكرار التجربة.

لا. هذه الـ«لا» هي فقط لأنها ضمن المؤسسة؟

إنها ليست من اهتماماتي حالياً، وثانياً لا أريد لأحد أن يقول أعطيناه فرصة تحقيق فيلم. هناك أربع أو خمس مخرجين يعملون في المؤسسة، منذ أيام المدير العام السابق، وبقيوا ذاتهم بعدما جيء بمدير عام جديد يعمل وفق نفس التلية. أنا خارج معادلتهم، لأنني لا أستطيع أن أقول «يا محلا الكحل في عيونكم»، بل أقول: «هذه المؤسسة للبلد»، فيجيبون بإصرار: «طبعاً للبلد»، لكنهم يكملون غيَّهم.

ذكرت أن المسرح والسينما

لا أرى أن حديث الدراما عن مواضيع شائكة يفقدها متعتها

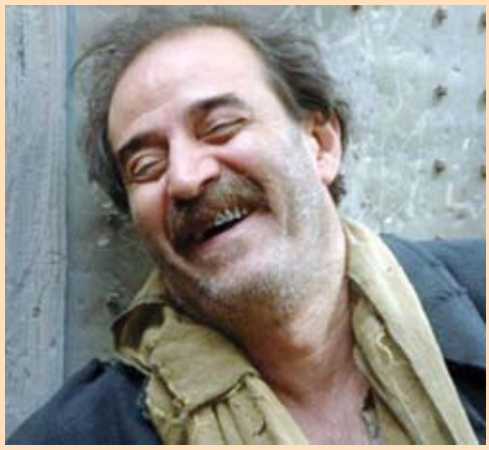

«درهم نجومية بحاجة إلى قنطار عقل»

آمنت دائماً بأنني لا أسعى إلى النجومية، بل أسعى لأن أكون ضرورياً، لأن هذه المهنة مبنية على العرض والطلب، وبالتالي إن لم تكن ضرورياً فقدت عنصراً هاماً ضمن هذا المجال المهني.

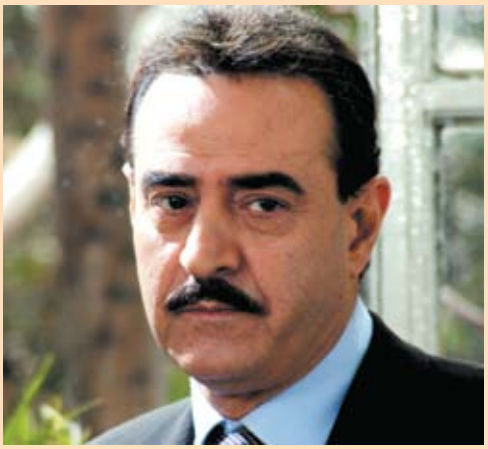

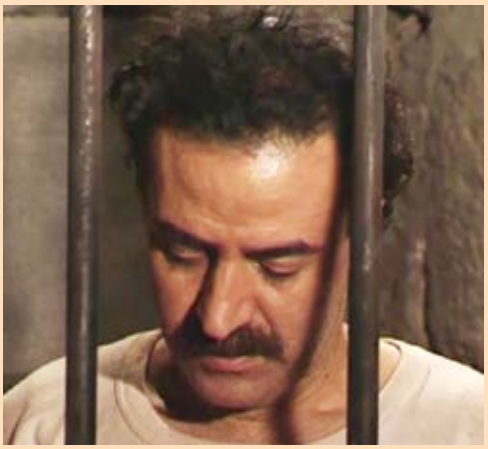

واللوحة والرواية والشعر من ضمن الفنون العزلاء التي تحتاج دائماً لمن يدافع عنها، وفي المسرح شاركت بأكثر من عمل وخرّجت دفعتين في المعهد العالي، وهناك الكثيرون انتقدوا انتقاءك لتخريج دفعات... لماذا هناك هذه النظرة طالما المعرفة موجودة؟

هذا الموضوع له أساس في مجتمعاتنا، ليس هناك أب بنسبة عظمى إلا يريد لابنه أن يكون طبيباً أو مهندساً، ولا يعني المجتمع أنه عبارة عن فسيفساء كامل أي جزء منه يساوي الجزء الآخر، هناك أمراض اجتماعية كثيرة، بالمقابل أنا لم أقل مرة إنني نحات، وإنما خريج نحت، وما يقابله أيضاً ليس كل خريج فنون جميلة سيصبح فناناً تشكيلياً، ونفس الشيء ليس كل خريج معهد عالٍ للفنون المسرحية هو ممثل، وما نراه يؤكد ذلك، كيف يدخلون وكيف يتخرجون، وكيف يعملون، %بالمئة من خريجي المعهد هم فقط من يشتغلون بعد أن بات تعدادهم يفوق الـ500، طبعاً يعزون ذلك للواسطة والحظ، ونحن نوافق ذلك، ومعظم من دخلوا بالواسطة لم يحققوا شيئاً. لكن الشيء الهام أنني لم أطلب من إدارة المعهد وأرجوهم «دعوني أُخَرِّج دفعة»، من يظن ذلك واهم، طُلِبَ مني تحمل هذه المسؤولية وتحمَّلتها بكل ما تحمله الكلمة من معنى. اعترض بعض الخريجين على ذلك، فانسحبت، ثم حاول كذا شخص من المعترضين الخريجين الأشاوس أن يقوم بالمهمة، وكان لا يستمر لأكثر من عشر أيام، ثم يفشل ويترك المهمة، لذا هذا الموضوع مردود عليهم جميعاً، وعليهم أن يحترموا الجهد الذي بذل، وآسف للقول: «الجهد المجاني» الذي لم أتقاضى مقابله شيئاً، وما تقاضيته صرفته على العمل نفسه، وبدل أن يثمنوه -طبعاً البعض ثمنوه- لكن البعض الآخر اعتبروا أنني أخذت مكانهم.

وللعلم، أنا عملت مع المعهد ودُعيت للتدريس فيه قبل أن يصبحوا أولئك المعترضون طلاباً فيه. المعهد العالي يعنيني كمؤسسة ثقافية، وأقدم له كل ما أستطيع، رغم عيوبه والسلبيات التي فيه، لا بأس، فنحن نحاول العمل بالممكن، وقدمت ما أستطيعه بعد دعوتي، وقدمت مشروعان أعتقد أنهما لائقان أكثر مما قدمه كثير من الخريجين الذين خرَّجوا دفعات.

في عالم الفن ليس هناك من يزيح الآخر، وأنت تؤكد أنه سيبقى الفنان الضروري للدراما، ما معنى ذلك رغم أننا متأكدون أن ما من أحد سيزيحك؟

لا يا صديقي، كل الاحتمالات حاضرة، فللأسف مجتمعنا غير صحي، لذلك ممكن «وحدة تطيرك»، ومن الجائز لاتصال أن يجعلك خارج اللعبة، لكن منذ البداية، وبعد تجارب عديدة وسنوات طويلة، حاولت أن أقنع نفسي ألا أكون مسعوراً تجاه مسألتين: ألا أكون مسعوراً تجاه المال، إن أتى أهلاً وسهلاً، فلا أحد يكره المال، لكن أبذل جهدي ألا أكون مسعوراً تجاهه، بحيث أتحوَّل إلى «قاتل مهذَّب ولطيف»، وألا أكون مسعوراً تجاه مفهوم النجومية، فلا أحد يكره أن يكون نجماً، هي تأتي عبر جهد وحضور وشغل وتعب، ولكن ألا أكون مسعوراً تجاهها، ومسألة أخيرة، حاولت كل فترة شغلي، لا أحب كلمة «مسيرتي»، ألا يكون لدي إحساس بالمشكلة مع الآخر، بل جعلت المشكلة بيني وبين نفسي، أين أسير؟ ماذا حققت؟ أين أتخلَّف وأين أتقدم؟ هذا

الاعتراف بالآخر ليس شرطاً مهنياً بل أخلاقياً

جعل عندي نوعاً من السلام، وصرت أحب الآخر، فمشكلتي ليست معه، -هنا أتحدَّث عن المهنة طبعاً- وبت أحب ما يشتغله زملائي، وأقدره، ولم يعد عندي حسد وغيرة مهنية، فليس لي قيمة من دون وجود ذاك الآخر مقابلي، وأرجو ألا يعتبر هذا الكلام مثالياً بل هو واقعي تماماً. وأعتبر نفسي محظوظاً، فصحيح أن الجهد مطلوب أولاً، لكن الحظ يلعب دوراً، وأحياناً هناك من يصطدم بعثرة واثنتين وثلاثة ولا تعرف الأسباب، بينما أنا سعيد لأنني قدرت أن أحقق جزءاً كبيراً من الأشياء التي أحبها. وأعتقد أننا بحاجة إلى الرحابة تجاه هذا النوع من الفنون الإشكالية التي عليها الكثير من الضوء، ففيها وهم أكبر من حقيقتها بكثير، بريق ووهم ودخان يعمي صاحبه. لذلك دائماً أقولها ليس علينا أن نأكل مقلباً بأنفسنا، بما فيهم الطلاب الذي دربتهم، فهذا يوقعنا بمطب هائل وشرك وحفرة من الصعب الخروج منها، وهذا دائماً أقوله لنفسي، تخيَّل أن "مارلون براندو» لم يعد أحد يأتي على ذكره، و»شارلي شابلن» يتحدثون عنه في المناسبات فقط، «فيفيان لي» أيضاً.

الاعتراف بالآخر ليس شرطاً مهنياً، بل أخلاقي. فالآخر له قيمة لا تقل عن قيمتك، والموضوع ليس قصة قصيرة عابرة، وإنما رواية كاملة، لذلك لدينا أسماء جميلة وقدمت ما هو عالي المستوى، وقدمت كل روحها لمهنتها.

مبروك حصولك على جائزة الإبداع في مهرجان الإذاعة والتلفزيون في تونس عن شخصيتك في "الزائرة" ضمن مسلسل "شبابيك"، وأنت دائماً تقول أن الجائزة تعنيك وليس كأولئك الذين يدعون العكس، حتى في هذه مختلف وواقعي.

طبعاً تعنيني، هناك زملاء يقولون لا تهمني، لكنهم لم يستطيعوا أن يأخذوا تلك الجائزة التي لا تهمهم. الجائزة معنوية وتقول إن هناك من يحس بك ويقدر ما تصنعه، وبالتالي هذا شكر لك، وليس هناك إنسان -إلا إن كان كاذباً- لا تعنيه الجائزة.

ضمن هذا السياق، ذكرت مرة أنك لم تستطع الانسجام فكرياً مع منتجي الدراما بالقطاعين العام والخاص، ربما نفهمها بالقطاع الخاص حيث معظمه جاهل، هل تصنف القطاع العام في الإطار ذاته.

طبعاً، طبعاً.

«طبعاً» جاهل؟ أم ماذا؟

هو لا يجيد العملية الإنتاجية، أما موضوع الجهل قد لا تنطبق على أي منهم، بل هم على العكس أذكياء جداً، ويعرفون كيف يتصرفون، ولكن...، ربما يعتبرهم غيري فاتحون في الثقافة، ممكن أن يكذبوني وأحياناً يخونونني.

في القطاع العام أنفي صفة الجهل تماماً، لأن الذكي أخطر، والفهيم أخطر، لكنني أتحدث بالنتائج، أن تحقق عشرة أعمال أو سبعة أعمال، هناك من يعتبر ذلك فتحاً بأن الإنتاج شغَّال، بينما ليس هناك من عمل مهم. أنا أرى في ذلك إسرافاً وهدر أموال في غير مكانها الصحيح، لأن الأفضل أن تصنع عملين جيدين، بدل هذا المنطق الذي يتم من خلاله «تشحيد» الناس، وإن قالوا بأنه مشروع "خبز الحياة"، سأقول لهم "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان"، هذا كلام شعاراتي لا يؤدي إلى نتيجة، وليعذرني القائمون على ذاك المشروع، لأنني أحبهم، وليس لدي أي مشكلة شخصية معهم.

الحديث معك ممتع دائماً، لذلك دعنا ننتقل إلى حديث الذكريات، المخرج نبيل المالح رحمه الله، كان من القامات السينمائية الهامة، ومن القلائل الذين تركوا بصمة عميقة على مستوى محلي وعالمي نتيجة فهم خاص واختصاص، برأيك كم نفتقد الآن لأمثال نبيل المالح؟

نبيل المالح، وأمثاله أيضاً، فعندما نتكلم عنهم نتحدث عن حالة سينمائية، وهي بحاجة دائمة لرفدها ودعمها، فنحن الآن نلاحظ معظم مخرجي الدراما التلفزيونية أنصاف أميين، ومع احترامي لهذه المهن، فهناك منفذ إنتاج كان يحضر السندويش والماء، صار مخرجاً، والذي لم يقرأ ربع رواية صار مخرجاً، وهناك منهم من دخل إلى الإخراج وفي ذهنه أنها مجرد ثلاث أو أربع لقطات "كلوس، وميديوم، ولونغ..." وأيضاً الذين لا يستطيعون قراءة نص بشكل

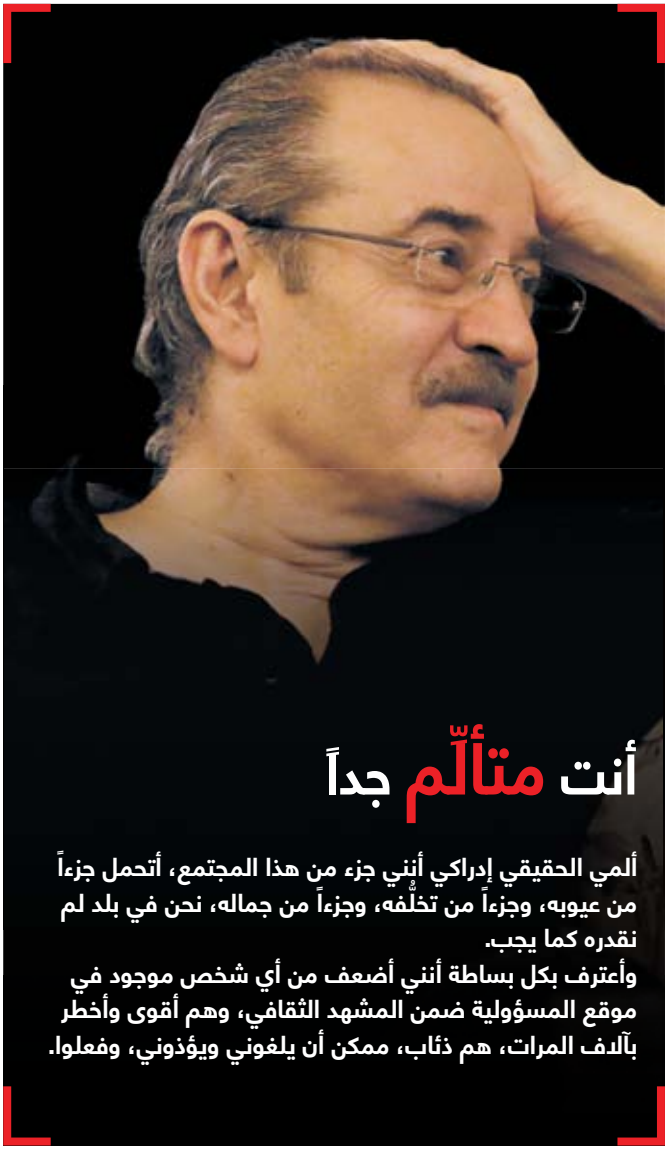

أنت متألّم جداً

ألمي الحقيقي إدراكي أنني جزء من هذا المجتمع، أتحمل جزءاً من عيوبه، وجزءاً من تخلُّفه، وجزءاً من جماله، نحن في بلد لم نقدره كما يجب.

وأعترف بكل بساطة أنني أضعف من أي شخص موجود في موقع المسؤولية ضمن المشهد الثقافي، وهم أقوى وأخطر بآلاف المرات، هم ذئاب، ممكن أن يلغوني ويؤذوني، وفعلوا.

مشروع "خبز الحياة" شعاراتي لا يؤدي إلى نتيجة

حقيقي، وبالتالي ستؤول الأمور إلى هذا الواقع. بالمقابل، هناك مخرجون على مستوى عالٍ من الثقافة، ومن الإدراك العميق لماهية هذه المهنة، ويعرفون بفلسفة الضوء وفلسفة الصورة والكادر، والبعد الحقيقي للنص والجملة.

بات هناك استسهال، وثمة مخرجون «اللهم لك الحمد»، لا تستطيع أن تقول له «إن هذا خطأ»، يقول لك «أنت الخطأ». وتوضع ملايين الليرات بين أيديهم للإنتاج، هذه كارثة حقيقية. دعنا نقول إن الأزمة خلال تسع سنوات أفرزت هذه الظاهرة مع أنها كانت موجودة قبل الحرب، وبات أي أحد يكتب ألفاً ومئتي صفحة هو سيناريست، وعندنا إشكالية هائلة بالعقل الذي يدير العملية الإنتاجية، وهم تجار أزمة بامتياز، ولا تعنيهم الثقافة ولا البلد، رغم أنهم يتكلمون بالوطن بالفم الملآن، وأنهم السبب الرئيس لإعالة مئات الأسر... وهم ليسوا إلا منافقين أفّاكين، سأقولها وليزعلوا: داعش ضمن البلد هم هؤلاء، ولا أريدهم أن يدعونني للعمل. الموضوع وصل إلى مكان قاسٍ جداً، هم يعرفون فقط أن يحققوا المزيد من الأرباح على حساب أرواح الناس ومآسيهم.

وبرأيي أن أي منتج ثقافي فكري، سواء للمسرح أو التلفزيون أو الشعر أو الرواية... سيعيش صراعاً بين الثقافة ورأس المال، والمنتصر دائماً هو رأس المال، ونحن للأسف محكومون برأس المال الجاهل.

لكن حتى لو انتهت الحرب فإن أولئك سيظلون موجودين. سيبقون ويكونون أخطر، فبعد انتهاء الرصاص والقتل وتحرير ما تبقى من الأرض السورية، ستبدأ المعركة الأخطر وستنهش الناس بعضها، لأن العدو بات ابن بلدك، ويحكي بالوطنية أكثر منك، لا بل هناك مدراء مؤسسات ثقافية وغير ثقافية يرشون العبارات الوطنية رشّاً، وفي هذه الحالات لا تستطيع أن تقول لهم سوى: أنت منافق وكاذب.

مشكلتنا في الحس الإلغائي والتشاوف بمحبة الوطن، رغم أن أولئك يحفظون عباراتهم صمَّاً من دون وعي حقيقي، ومنهم من هو في منصب يجعل له صلاحية لإعطائك شهادات حسن السلوك، والمواطنة، والأخلاق، حتى أنه قد يعدمك، ويعلّق مشنقتلك، ويسحب جنسيتك، أو يكفّرك ويلغيك، فقط لأنه في موقع يعرف من خلاله أن «يبعق» بحبه للوطن.

الأزمة كشفتنا على حقيقتنا بأننا طائفيون، عدوانيون، قتلة، وبالمقابل هناك أناس الحياة مفهومها مختلف عندهم، ويحترمون الرأي الآخر، ويجبروك على أن تَمُدَّ لهم يدك كي يمشوا عليها، لكنهم قلّة وضعاف، بينما الصلاحيات للأقوياء.

أين نحن إذاً من مفهوم المواطنة؟ وكيف تراه؟

هنا علينا الدخول بمفهوم الملكية، أي أن يقتنع المواطن ويحس أن هذا الشارع ملكه، وأن عمود الإضاءة له، والطفل على مقعد الدراسة عليه الإحساس أن هذا المقعد ملكه. لكن بات هناك شرخ، بأن هذا ملك الدولة، وهذا المفهوم جعل الطفل يكبر ويكسر الشجرة في الحديقة لأنها ليست له، أو يكسر بلور الصف لأن المدرسة للدولة، لأنه لم يحس بملكية المكان.

المواطن في دولة متطورة ومتحضرة لا يرمي المحرمة لأنه عيب، بل لأن هذا الشارع له ولا يوسخه، ويمنعك من أن تجعله وسخاً، وبالتالي مفهوم الملكية برأيي من أهم الأشياء التي تزرع في رأس المواطن المواطنة الحقة، والتي تحتاج إلى حل تربوي وأخلاقي ومسلكي في البيت والمدرسة.

ملخص بسيط لما تحدثنا عنه

وزارة الثقافة تعبانة بمعظم مؤسساتها، ومؤسسات القطاع العام الأخرى المختصة بالإنتاج الدرامي أيضاً، برأيك كيف يمكن تجاوز هذا الوضع الكارثي؟

أتمنى ألا يفهم أن هذا الكلام صادر عني شخصياً، وإنما عن واقع مُشخَّص، فإن كان في هذا الواقع شيء لم ألحظه وأتّهم على أساسه بأنني أتجنّى على هذا الواقع، أتمنى أن يخبروني بذلك، ويقولون بأنني أتصرف بشكل لا إنساني ولا أخلاقي تجاه هذه المؤسسات. دُلُّوني على ما تفعلونه وهو مهم لكنني لم أعرف به.

الحلول لهذا الوضع الكارثي، لا أنت ولا أنا ولا أحد يمتلكها، هذه مؤسسات صار لها عشرات السنوات ولها عراقتها، أما كيف تصنع ثقافة ضمن سوريا، فهذا موضوع كبير، يبدأ من وزارة التربية، مروراً بوزارة التعليم العالي، وبدعم من وزارة الثقافة، والكثير من المؤسسات الأخرى... وبرأيي لن تقوم قائمة لأمة ما لم تأخذ الثقافة في حسبانها، وأي أمة تتعامل باستخفاف مع مفهوم الثقافة والفنون والإبداع هي أمة زائلة، ولذلك الإشكال هائل جداً، وآسف أنني سأذهب إلى مكان آخر: ثمة فرق شاسع بين ثقافة البندقية والبندقية المثقفة، وأيضاً ثقافة المقاومة شيء مختلف عن المقاومة المثقفة، الأخيرة هي التي ستحقق حضوراً ونتائج وإمكانيات، وتصنع إنساناً عالي المستوى، فهذه المسألة وجودية ولذلك ندفع ضريبتها الآن من المحيط إلى الخليج، نحن أمة مهترئة، أعلى نسبة أمية في العالم. فهل علينا مقارنة أنفسنا مع القبائل التي تغطي عورات أبنائها بأوراق الأشجار، أم بتلك الشعوب المتحضرة، وكيف وصلت إلى حضارتها؟ لم يعد الموضوع «اختراع دولاب»، بل باتت الناس تعرف والشعوب تدرك نقاط ضعفها وتواجه نفسها، بينما نحن لا نملك القدرة على مواجهة أنفسنا، لأننا دائماً «حلوين»، تقول لهم: يا جماعة من يستطيع مواجهة نفسه يكون قطع نصف الطريق للعلاج، لأنه اكتشف المرض، أما كيف يمكن للثقافة أن تتطور، اسأل غيري.

رنا عظم:
الأعمال الشامية
تهمش المرأة
والدراما بحاجة إلى «إعادة إعمار»

رامي سلوم

دعت الفنانة رنا عظم الجمهور إلى محاكمة المصنفات الفنية وفقا لنجاحها في إيصال الصورة المطلوبة فنيا للمشاهدين من دون محاولة تسييسها، أو الخلط بين العمل الفني وما يمكن أن يسقطه بعض الأطراف على الواقع، مؤكدة أن العمل النقدي لا يعيب المصنف الفني، وإنما يعتبر واحدا من أدواره، وهو رصد سلبيات الواقع، ومحاولة إيجاد الحلول لها إن كان ذلك ممكنا.

لابد من تحديد مستوى أدنى لأجر الممثلين، وفقا لتصنيفهم إلى فئات محددة، للحفاظ على كرامة الفنان، وتثبيت إرادته في عدم التنازل عن بعض الأمور تحت ظل الضغوط المعيشية

رنا عظم، خريجة كلية الإعلام، بعد تركها دراستها في المعهد العالي للفنون المسرحية لأسباب خاصة، أن الاعمال (الشامية) تهمش دور المرأة السورية، مشيرة إلى أنها تختار أدوارها بعناية، بشرط أن تكون للشخصية قيمتها ووجودها ضمن العمل بغض النظر عن عدد المشاهد، فيما عدى أعمال (البيئة الشامية)، التي ترفض تمثيل دور صغير فيها، بسبب طبيعة الأدوار المناطة بالمرأة في الأعمال الشامية، فمعظمها يعتمد على (الحشو)

النجوم يحصدون

75%

من الموازنة

الفروق الشاسعة في أجور الفنانيين، والغير متناسبةعلى الإطلاق، خصوصا أن عدد قليل من الفنانيين يستحوذون على نحو 75% من موازنة العمل الدرامي، بينما تبقى 25% لكامل الكادر العامل في المجال، ما يجعل العديد من الأدوار بأجور غير مقبولة، ليس فقط بسبب النظرة المادية، لافتة إلى أن بعض الفنانيين يقبلون تلك الأعمال على مضد كونهم (جالسين) من دون عمل لفترة طويلة.

من الضروري افتتاح معاهد تخصصية في مجالات الانتاج والعمل الدرامي من إضاءة ومونتاج وصوت وغيرها، لإيجاد كوادر متخصصة، وضخ دماء جديدة في الدراما التي لا تعتمد على الممثلين وحدهم، فهي صناعة متكاملة

في الحوار على حد وصفها، ولذلك فهي تشترط دور كبير وواضح للاشتراك في تلك الأعمال، يترك أثراً لدى الجمهور. بدأت عظم مشوارها الفني عام 2005، في مسلسل أشواك ناعمة، غير أنها تعتبر نفسها في بداية الطريق، قائلة بتواضعها الذي تلمسه خلال التواصل معها، وحديثها التلقائي الذي يتميز بالبساطة والوضوح وتسمية الأمور بمسمياتها، أنها (تتمنى أن تصبح ممثلة)، وذلك وفقا لقدوتها في العمل الفني، من الفنانيين السوريين المعروفين الذين أصبحوا سفراء لسورية بفنهم وأعمالهم.

وحول اقتحام (العارضات)، أو صاحبات الوجوه الجميلة للأعمال الدرامية السورية، اعتبرت عظم أن الدراما بحاجة للوجوه الجميلة، وأن موضوع العارضات أثار الجدل بصورة مبالغ فيها، بينما في الواقع فإن اعتماد ممثلات على الجمال وحده لا يكفي للاستمرار.

وأوضحت عظم، بأن المظهر الجميل يخلق فرصة للعمل الفني في بعض الأحيان، غير ان الموهبة وحدها تبقى، فضلا عن الجهد الذي يبذله الفنان لتطوير أداءه.

من الجدير بالذكر، أن العديد من أفراد أسرة الفنانة رنا عظم، يعملون في مجال الدراما، في مهن مختلفة، مثل المكياج والانتاج وغيرها من العمليات

الغيرة

كشفت الممثلة رنا عظم، أنها تغار، ولكن من الأداء الأفضل، رافضة الغيرة، والحسد من قبل البعض، من عدد أعمال فنان معين، أو أجره أو غيرها من الأمور، مؤكدة على أنها تنظر إلى تلك الأشياء بمفهوم الرزق ما يعطيها تصالحا مع نفسها وحبا ومودة للجميع، لافتة إلى العمل في المجال الإبداعي يجب أن يعطيك شعورا أنه دائما هناك فرص، من دون النظر إلى فرص غيرك، فلكل شخص أداءه وفرصه وجمهوره.

واستغربت عظم الجدل الذي يطلقه فنانون أحيانا، من خلال تصريحات مختلفة عن غيرهم بدافع الغيرة وحدها، كاشفة عن أنه في كثير من الأحيان تنطلق حالة من الجدل المعيب بين فنانيين، من دون وجود سبب أساسي أو حتى لقاء بين الطرفين، وإنما بفعل الغيرة والحسد وإطلاق التصريحات من طرف على الآخر، لافتة من أنها تخجل من تلك الحالات التي لا تؤدي سوى إلى تصغير مستوى الطرفين.

وأشارت عظم، إلى أن الفنانيين المصريين، الذين يحكمهم دائما تضارب في المصالح، وغيرها، يتعاطون مع المهنة بطريقة أذكى، ولا نلمس مثل هذه المشاحنات العشوائية بينهم، على الرغم من وجود خلافات جوهرية ومباشرة بينهم، وليس كما هو الحال في الوسط الفني لدينا.

الفنية، والذين تعتبرهم عظم جمهورها الناقد، والذين يبدون رأيهم بأعمالها بصراحة كبيرة خصوصا أنهم من الخبراء في المجال، لأن ذلك يصب في مصلحتها في النهاية، فكلمات التشجيع والمديح جيدة وجميلة، غير انها يجب أن تقال في مكانها، ليتمكن الفنان من تطزير أدواته والتنبه إلى رأي الجمهور بطريقة أداءه لدور معين، ومستوى وصوله للمشاهدين على حد وصفها.

واقع الدراما

تقول عظم هناك العديد من التفاصيل التي تبدأ بظروف الحصار المفروض على الدراما، ولا تنتهي عند تواجد الكوادر بمختلف المجالات التي تدعم نجاح العمل، معتبرة أن نجاح عمل أو اثنين خلال الموسم الماضي أمر إيجابي ومحفز ولكنه لا يرقى لمستوى الحل، خصوصا أن مع تقلص العدد الاجمالي للأعمال، وبالتالي تحقيق الانتشار المطلوب بسوية جيدة لعودة الدراما.

وأوضحت عظم، أنها برؤيتها المتواضعة، تعتبر الحل تراكميا، ولا يمكن الحديث عن عودة الدراما إلى سابق عهدها ببساطة، فهي بحاجة لإعادة إعمار، من الضروري افتتاح معاهد تخصصية في مجالات الانتاج والعمل الدرامي من إضاءة ومونتاج وصوت وغيرها، لإيجاد كوادر متخصصة، وضخ دماء جديدة في الدراما التي لا تعتمد على الممثلين وحدهم، فهي صناعة متكاملة، يلعب كلا دوره في نجاحها.

شركات الانتاج تستغل سمعة الدراما السورية

واشارت عظم، إلى أن بعض شركات الانتاج الخارجي تستغل السوريين في كل شيء حتى في المجال الدرامي وتتعامل مع الممثلين وفق حاجتهم إلى العمل، من خلال الأجور الزهيدة، والطلبات الرخيصة، من الاستغلال في الملبس والأدوار وغيرها، مبينة أن التمثيل هو عمل ومصدر رزق للممثل، داعية إلى تحديد حد أدنى لأجر الممثلين، وفقا لتصنيفهم إلى فئات محددة، للحفاظ على كرامة الفنان، وتثبيت إرادته في عدم التنازل عن بعض الأمور تحت ظل الضغوط المعيشية.

أتعاطى مع المهنة بحب

بالنسبة لطبيعة الأدوار التي تختارها، قالت عظم، (أتعاطى مع المهنة بحب، وأحترم الجميع)، وذلك من واجبي اساسا أن أحترم زملائي وغيرهم من الفنانين الذين قبلت العمل معهم، مشيرة إلى عدة أمور تتحكم في اختيارها للمشاركة في الأعمال، مبينة أنه بالتأكيد النص الجيد لا يمكن مقاومته، وكذلك العمل ضمن فريق جيد ولكن هناك أسباب أخرى تتحكم أيضا في انتقاء الأعمال، التي قد تكون فرصة تعارف مع مخرج معين لم يسبق العمل لها العمل معه، ولو من خلال عدد قليل من المشاهد، أو دور جذاب، شعرت من خلال قراءته أنه مناسب لشخصيتها، وأن دور الشخصية واضح ومؤثر بالرغم من قلة عدد المشاهد الموجودة، فضلا عن الأدوار التي تعرض عليها من أشخاص تحب العمل معهم.

كوارث الرواية السورية في سنوات الحرب

بديع صنيج

تبدو ملامح المشهد الروائي السوري الذي أفرزته الحرب غير واضحة، وليست كثرة الروايات هي السبب الوحيد وراء ذلك، وإنما لكون قسم كبير منها لا يجوز تصنيفه ضمن المشهد أساساً، لأنه يخلط الحابل بالنابل، ولم يكن همُّ صاحبه "الروائي الطارئ" -كما أسمِّيه- سوى تسجيل "موقف سياسي"، بعيداً عن الاهتمام بطبقات السرد، ولا معمارية الرواية، ولا تعدد أصواتها المُفترَض، بحيث تحوَّل معظم ما أُنجِزَ ضمن هذا الجنس الأدبي فترة الحرب على سوريا إلى مُجرد "خطاب أيديولوجي" لا يخلو من التقريرية الصحفية في بعض الأحيان، أو تدوين "سيرة فردية" أبعد ما تكون عن التخييل ومستوياته المتعددة، وفي مرَّات أخرى يتخلى العمل الأدبي عن أدبيَّته بمقابل التَّمسُّك بالتاريخ وتسجيل الأحداث، بحيث يبدو معظم أصحاب تلك الأعمال أقرب إلى الحكواتية أو المؤرخين أو كُتَّاب التَّقارير منهم إلى الروائيين.

يعتقد الروائي والناقد "خليل صويلح" أنه «يصعب رسم خريطة بتضاريس واضحة للمشهد الروائيّ السوريّ الذي أفرزته الحرب، لأننا سنصادف خنادق متقابلة، وحفراً في الطريق، وحواجز، وقنَّاصة، ذلك أن المفردات الميدانية لها ما يقابلها في المدونة السردية، تبعاً لموقف هذا الروائي أو ذاك، مما جرى ويجري في البلاد طوال الأعوام الثمانية الماضية».

روايات أم تصفية حسابات؟!

ويلفت صاحب «اختبار الندم» إلى أن المعضلة النقدية تتجلى في فرز ما هو روائي محمول على رافعة جمالية، وما هو خطاب إيديولوجي صرف مضاد سلفاً للرواية كجنس أدبي، ذلك أن معظم الروايات التي صدرت في الخارج كانت أقرب إلى تصفية حساب مع منظومة القيم الوطنية، وذات نبرة ثأرية، كما أنها تفتقد الصدقية كوثيقة جمالية أو بلاغية، بحسب «صويلح» الذي يقول: «هذا الطراز من الروايات عمل على النظر بعين واحدة في تفسير وقائع الحرب. على أن ذلك لا يعني بأن الصنف الآخر لم يقع في بعض نماذجه في مطب الاصطفاف المضاد، وتبرير مجريات الحرب باللجوء إلى الشعاراتية والهتاف العالي. لذا ينبغي إزاحة عشرات العناوين التي اكتفت بسرد حكاية ما بصوت واحد، وحقيقة واحدة غير قابلة للجدل».

ويضيف صويلح: «أن تعيش الحرب وجهاً لوجه، وتتوقع أن تموت في كل لحظة، سيتطلب سرداً يواكب هذا الجنون، وهذه البلاغة في صناعة القتل، ونمو الوحش البشري على حساب آدميته. هذه التحولات تحتاج إلى معايشة مباشرة، وإعادة إعمار تخييلية؛ فالمسألة ليست بامتلاك حكاية عن الحرب، إنما في كيفية تركيبها كرواية وتفكيك مفاصلها وتزييت عجلاتها بصرف النظر عن محتواها، فمن المؤكد أن قيمة الرسالة ضمن الروائية تتأتى من كيفية صياغتها ضمن بنية فنية متماسكة، وتحمل مقومات التجدد والاستمرارية»

نصوص بعكاز أو ذراع مبتورة

يقول صاحب «جنة البرابرة»: «نصّ الحرب بالنسبة للروائي السوريّ اليوم، سيبقى وشماً في الجبين لحقبة طويلة، نظراً للمخزون الثقيل الذي خلفته هذه الحرب على الأجساد والأرواح معاً. وعلى منوال مخلفات

■ صويلح:

تعيش مخاضاتها المتنوعة

الحرب سنقع على نصوص مشابهة، بعكاز، أو ذراع مبتورة، أو حالة عمى مؤقت. فهناك كثير من الحكواتيون أتوا الكتابة الروائية بسطوة مواقفهم السياسية دون أن يتمكنوا من أدوات الصنعة ومتطلبات السرد الروائي، يكفي أن تمتلك حكاية عن عبور البحر باتجاه دول اللجوء كي تظن بأنك روائي، وغالباً ما تكون هذه المدونات شبه شفوية، وتعمل على تمجيد الذات في المقام الأول باختراع بطولات وهمية للراوي/ الحكواتي. هكذا سنقرأ عشرات "الروايات؟" لأسماء مجهولة، لم تكن يوماً جزءاً من المتن الروائي السوري، وتالياً، فهي أقرب إلى المذكرات المشتهاة بقصد الاستثمار الإيديولوجي والسياسي المدفوع الثمن من جهات ومنظمات غامضة، أو أنها صكوك براءة من تواريخ مثقلة بالعار الشخصي».

سليمان:

ضغط السياسيّ على الفنّيّ

الإغراق في حديث "الأنا"

الروائي والناقد «نبيل سليمان» يرى أن فورة الكتابة الروائية عن الحرب في سوريا جاءت لتربك اليقين الرائج في حاجة الرواية إلى سنوات التَّخمُّر قبل أن تغامر بكتابة الزلزال الذي يعيشه الكاتب/ الكاتبة، لكنه يُقارب ما حصل في المشهد الروائي السوري بنظيره في لبنان، وما قدَّمه روائيوه أثناء الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة وعنها، أو بما قدمته الرواية في الجزائر أثناء العشرية السوداء الأخيرة، وعنها، ومثل ذلك كثير في تاريخ الرواية بعامة.

وبنظرة نقدية لما أُنجِز من أعمال روائية خلال السنوات الثماني الأخيرة، يقول "سليمان" أن أكثر ما يشوب تلك الأعمال التي جاوزت الخمسين عملاً هي "السِّيَرِيّة"، والإغراق في الحديث عن "الأنا"، ومحاولات جعل الراوي هو البطل الخارق في روايته، فهو إما كاتب، أو صحفي، أو مُدوِّن، وكل منهم يسرد سيرته الذاتية على شكل رواية.

المصيبة الروائية

ويضيف صاحب «جداريات الشام»: «مثل «السيرية» يعاجلك سؤال التاريخ، الذي انتحى في روايات الحرب ليكون على غير شكله الرائج، حيث يتحول إلى "التاريخ الجاري» بعبارة «محمد جمال باروت»، أي أنه التاريخ الذي يتشكل، أو الرَّاهن بصورة من الصور، لكن المصيبة الروائية –إن صحَّت

التسمية- حين تنتأ استراتيجية الخبر كمحاولة لتغطية الأحداث الكبرى والصغرى، وبسبب ذلك تبرز الملخصات السردية، وينشأ عنها ضغط السياسي على الفني، حيث تفعل الثأرية والهجائية والعصبوية والخطابية أفعالها، وكل ذلك يأتي بدرجات متفاوتة، ربما بلغت أقصاها في رواية فواز حداد «السوريون الأعداء»».

بيانات إيديولوجية

الروائية «شهلا العجيلي» التي أنجزت روايتين عن الحرب هما «سماء قريبة من بيتنا» و«صيف مع العدو» توصِّف رؤيتها عن هذا النمط من الكتابة الروائية بالقول: «ليس النص الروائي إعلان بيانات إيديولوجية من وجهة نظري، وليس وثيقة أخلاقية أيضاً، فالوثائق لا تنجو من التزوير، والرواية مقاربة صادقة للحياة، وإدانة للقبح والقسوة وقسرية التحولات، وهي ليست دعوة للتضحية أيضاً. والعالم الروائي ينبني على الدراما، وإذا قام صانعها بمحاباة أحد العناصر الدرامية أو تغييب آخر، سيسبب إخفاقاً معرفياً وجمالياً على حد سواء».

بين الروائي والمؤرِّخ

من جانبه يعتقد الروائي «ممدوح عزام» أنه ينبغي أن يكون البحث في هموم الكتابة الفنية له الأولوية، فمن المؤكد، بحسب رؤية صاحب "أرواح صخرة العسل"، أن أي رسالة لا قيمة لها في الرواية، إذا لم تكن محمولة على بنية فنية تسعى إلى تجديد الكتابة الروائية نفسها، وهذا يعني أن على الروائي البحث عن وسائل التلقي الفنية القادرة على جعل الرسالة في روايته "مُرشَّحة للحياة"، وهنا يختلف الروائي عن التسجيلي أو المؤرخ، فعمله قائم على الاختيار الفني والقطع واللصق من أحداث الواقع، بقدر ما هو قائم على ابتكارات المخيلة التي قد تروي مما لم يحدث على الأرض واقعياً، لهذا يوجِّه كتَّاب كثيرون هذا التحذير للروائي: لا تجعل من روايتك وقوداً لأي قضية. ليست الرواية حطباً يمكن استخدامه لإشعال أي مدفأة فكرية مهما كانت نبيلة، فالقضية ترتقي، وتصير أكثر نبلاً، وقوة، وحضوراً، حين تُعبِّر عنها رواية تراها من موقع النِّدّ».

أسئلة مغايرة

يتفق مع هذه الرؤية الروائي «سومر شحادة» الذي نالت روايته «حقول الذرة» على جائزة الطيب صالح منذ عامين، إذ يؤمن بأن السؤال ينبغي أن يكون بأي شكل سنروي ما حدث، وربما من أين نبدأ؟ يقول: «في المحصلة مطلوب من الرواية اليوم، لا أن توثق، وإنما أن توجه أسئلة مغايرة لما توثِّقه الكاميرات. أن تقدم رؤى، إن كان جائزاً أن نطلب شيئاً من نصّنا، فإنه الرؤى. ما حدث في سوريا منذ اللحظات الأولى بدا أنه يحدث كي يمحو ما قبله، في الكتابة حصل أمرٌ مشابه، إذ جعل الكثيرون من كتاباتهم نوعاً من التشفي من ماضيهم خصوصاً، وصارت الكتابة لديهم نوعاً من التَّبرُّؤ مما قد شكَّل خطابهم، وفي غمرة ذلك التَّبرُّؤ تنحَّى ما هو فني أمام حشد من الأدوات السياسية والطائفية، ولَيٍّ عنق الفن لصالح الإيديولوجيا».

بعد كل ذلك، يزداد اليقين بأن أهم ما في أي رواية، ليس ماذا تقول، وإنما كيف ينقل لنا الروائي فكرته عبرها، فالبنية الفنية هي الأهم، طالما أن الأفكار على قارعة الطريق بحسب جَدِّنا الجاحظ، لتبقى الحداثة والتجديد في هذا الجنس الأدبي متمركزاً حول تقنية بناء الرواية، ومعماريتها السردية، وأسلوبية تحريكها للشخوص والزمن، ولعل أكثر ما يُسيئ إليها، هو حقنها بسيليكون الإيديولوجيا، وإخضاع الأفكار فيها لعمليات روائية قيصرية يأتي فيها المولود من الشهر السابع، ويعاني الكثير من التشوهات، وليبقى التعاطي الروائي حول الحرب على سورياً قاصراً، طالماً أن الطين ما زال ساخناً، وتشكيله في أوج صعوبته.

■ العجيلي:

إخفاقٌ معرفيٌّ وجماليٌّ

■ عزام:

تحوَّلت إلى وقود لمدافئ إيديولوجية

■ شحادة:

تتشفى من الماضي وتتبرَّأ مما شكل خطابها

عروض خاصة
بمناسبة نهاية السنة

Syria الغد
Radio Station

- مدينة دمشق وريفها
- أوتوستراد دمشق - لبنان
- مدينة السويداء

104.2 FM

104.4 FM • حلب • المنطقة الوسطى

107.4 FM • الساحل السوري

هوانا بينسمع

+963 11 4433 299
+963 99 331 4444
+963 11 447 1841
Syria Alghad
syria.alghad104.2@gmail.com
www.syria-alghad.com

ساعة تاغ هوير كاريرا تضيف أربعة موديلات جديدة لشتاء 2020

لطالما كانت ساعة تاغ هوير كاريرا (TAG Heuer Carrera) الساعة التي تتوجّه إلى متسابقي السيارات بقدر ما تتوجّه إلى ذوّاقة الساعات الراقية الذين يقدّرون الساعات ذات العراقة والتصميم الرائد في حداثته. والتحسينات الأنيقة الجديدة لتصميم تاغ هوير كاريرا (TAG Heuer Carrera) الأسطورية تمنحها ميزة أكثر حداثة لا تؤدي فقط إلى تحسين وضوح القراءة على الميناء فحسب، بل إنها تجعلها أيضاً مثالية للأناقة اليومية - من المكتب إلى عطلة نهاية أسبوع غير رسمية أثناء التنقل. ساعة تاغ هوير كاريرا كاليبر 16 (TAG Heuer Carrera Caliber 16) التي تمّ تجديدها وهي بقطر 41 مم، تجمع بين الأداء والمظهر الرياضي المميّز لساعة عملية ومريحة بقدر ما هي عصرية.

تصميم للقيادة من الطراز الأوّل

العديد من الميزات المصمّمة حديثاً تجعل هذه الساعة المُجَدَّدة تتألّق وسط سابقاتها. بدءاً من الميناء – بزخرفة أشعّة الشمس باللون الأسود أو الأزرق – والذي أصبح أكثر وضوحاً، وهو مثالي للسائقين أكانوا يسرعون باتجاه خطّ النهاية أو يتجوّلون على الطريق المفتوح. كما أصبحت العدّادات الموجودة على الوحدات الفرعية الثلاثة في الكرونوغراف أكبر وأكثر وضوحاً. وبدلاً من نقطة مضيئة بالمادة المشعّة سوبرلومينوفا SuperLuminova® عند إشارة كلّ ساعة، أصبحت إشارات الساعات مطليّة تماماً الآن بالمادة المضيئة للحصول على رؤية مثالية في أي حال. ويعزّز وجود اللون المظهر العام للساعة – حيث تظهر على الميناء الأسود لمسات من اللون الأحمر على أطراف عقارب الساعة وعقارب العدّادات الثانوية، وأيضاً على أزرار الضغط الخاصة بالانطلاق والتوقّف وعلى الإطار الداخلي الدوّار من مؤشر الساعة 12 إلى مؤشر الساعة 3. بينما تظهر هذه التفاصيل باللون البرتقالي على الموديلات ذات الميناء الأزرق.

ومن التفاصيل التي تميّز الموديلات الجديدة علبة الساعة المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ، والتي تبدو أرقّ وأكثر أناقة بسبب العروات الأقصر وتوازن التشطيبات المصقولة وغير المصقولة التي تمنح للساعة طابعاً أكثر ديناميكية. كما أن طول وأسلوب العروات الجديد يجعلان الساعة أكثر راحة للارتداء يوماً بعد يوم، وسباقاً بعد آخر.

كما يظهر الإطار الخزفي الأسود أو الأزرق أكبر حجماً حيث لم تعد لديه حلقة معدنية على طول الحافة الخارجية. وهذا التغيير يرسّخ المظهر الرياضي لهذه الساعة الأنيقة.

مزيج ديناميكي

ولعلّ أكثر ما يلفت النظر بين الموديلات الأربعة الجديدة، الموديل الأزرق مع حزام جلديّ باللون البنيّ الفاتح. حيث أعيد تقديم هذا اللون في ساعة تاغ

لعلّ أكثر ما يلفت النظر بين الموديلات الأربعة الجديدة، الموديل الأزرق مع حزام جلديّ باللون البنّي الفاتح

هوير كاريرا بهذا الحجم، على حزام من جلد العجل مثقّب مع خياطة وبطانة في نفس اللون البرتقالي تحاكي لون التفاصيل التي تظهر على الميناء. وتمتاز نظيرتها أيضاً بالميناء المزيّن بزخرفة أشعّة الشمس باللون الأزرق، ولكنها تأتي مزوّدة بسوار من الفولاذ المقاوم للصدأ. أما الموديلات ذات الميناء المزيّن بزخرفة أشعة الشمس باللون الأسود، فتأتي إما مع سوار من الفولاذ المقاوم للصدأ، أو حزام من الجلد الأسود المثقّب مع خياطة حمراء.

تحت غطاء المحرّك

تنبض ساعة كاريرا على إيقاع العيار 16 الأوتوماتيكي، والذي زوّدت به كلّ من الطرازات الجديدة داخل علبة الساعة ذات الغطاء الخلفي المختوم باسم المجموعة ونمط مسار الإطارات، وهي بمثابة إشارة إلى تراث المجموعة وتجذّر تاريخها في عالم السرعة العالية والمغامرة. كما حصل التاج على لمسة متجدّدة بدوره بطلاء من اللون الأسود البرنيق حول الوسط ودرع تاغ هوير TAG Heuer.

تمّ الكشف عن مجموعة تاغ هوير كاريرا لأوّل مرّة في العام 1963. ولا تزال روابطها الثابتة مع عالم سباق السيّارات هي الدافع الأقوى خلف المجموعة التي أصبحت واحدة من الأكثر شعبية وشهرة من بين إصدارات تاغ هوير. فهذه المجموعة التي تمّ تصميمها خصيصاً لسائقي السباق، تحمل اسم سباق "كاريرا باناميريكانا" Carrera Panamericana الخَطر، والذي يشهد مشاركة أكثر متسابقي السيارات جرأة وشجاعة في العالم. وأما كلمة "كاريرا" فتعني "سباق" أو "مهنة"، والساعات الحديثة والقويّة التي تحمل هذا الاسم صُنِعَت واضعة كلا المعنَيَيْن في الاعتبار، أكانت على معصم متسابق في حلبة السباق، أو شخصاً يدرك طريقه في الحياة ويحقّق أهدافه بثقة وثبات.

آلية الحركة

عيار 16 الأوتوماتيكيّ، قطر 30.4 مم، 25 جوهرة، تصحيح سريع للتاريخ، توازن يتأرجح بتردّد 28،800 اهتزاز في الساعة (4 هرتز)، احتياطي الطاقة لمدة 42 ساعة

العرض

كرونوغراف مع عدادين للساعات والدقائق؛ مع مؤشرات الساعات والدقائق والثواني الصغيرة، والتاريخ

العلبة

قطر 41 ملم، هيكل من الفولاذ المقاوم للصدأ، إطار ثابت من الخزف الأزرق أو الأسود، عدسة من السافير مع معالجة مزدوجة مضادة للوهج، مقاومة للماء حتى عمق 100 متر (10 بار)

الميناء

ميناء بتشطيبات بالفرشاة وزخرفة أشعّة الشمس بالون الأسود أو الأزرق، عدادي الكرونوغراف للساعات والدقائق «أزوراج»، ومؤشر دائم للثواني، وإشارات الساعات مطلية بالروديوم وعقارب مطلية بالمادة المضيئة باللون الأبيض ®SuperLuminova

السوار

سوار من الفولاذ المقاوم للصدأ، حزام من الجلد الأسود أو البني، مشبك قابل للطيّ من الفولاذ المقاوم للصدأ.

ألوان خريف شتاء 2019 – 2020

تتجه موضة ألوان شتاء 2019 التي ظهرت في أسابيع الموضة العالمية أكثر للدرجات الجريئة والقوية والتي كانت موجودة في الصيف، ومالت دور الأزياء ومدونو الموضة إلى المزج بينها بأسلوب غير متوقع مما سيغير مفهوم فن تنسيق الألوان الشتوية الفترة القادمة!

وبمناسبة دخول موسمي الخريف والشتاء، قررنا أن نشاركك قائمة ألوان خريف/ شتاء 2019 والتي أقرتها شركة بينتون Pantone العالمية للألوان لتطبيقها في الأزياء والديكور. القائمة تضم16 لون أساسي منها ماهو معاد من شتوية 2018 .

البرتقالي / التايغر

لون قوي وزاهي لهذا الشتاء، ويأتي اللون البرتقالي بدرجاته الداكنة والدافئة التي لطالما عكست الأجواء الشتوية. يمكنك تنسيقه مع الألوان المحايدة كالعاجي والأسود أو مع الدرجات الجريئة الأخرى مثل الخمري واللون الدراقي.

الأخضر «أيدين»

محبي هذا اللون يمكنهم تنسيقه مع لون الفانيل والموف والجينز واللون الخمري لإطلالة ملفتة وجريئة هذا الشتاء.

الأحمر الناري «تشيلي»

الأحمر لا يغيب أبداً عن موضة ألوان الشتاء، واختارت شركة بينيتون منه هذا العام اللون الساطع، وقد مال مدونو الموضة لتنسيقه بأساليب أكثر جرأة حيث جمعوه مع الأزرق

والوردي والموتارد.

الأصفر «شوغر ألموند»

يبرز هذا اللون بدرجاته الفاتحة والداكنة كثيرا هذا الشتاء، وهو من الألوان التي تستمر موضتها منذ العام الماضي، ويمكنك تنسيقه مع النبيذي والوردي والأبيض والأخضرالجنزاري.

الوردي الداكن «روكي رود»

من الألوان المليئة بالكثير من الأنوثة، تلك الدرجة التي تقع بين البنفسجي والوردي يمكنك اعتماد تدرجات اللون الواحد أو استخدام لونين فقط مع إكسسوارات بألوان أخرى، ويعتبر اللون الوردي الداكن جميل بمزج الألوان في لباسك وارتدائه مع لون شوغر ألموند او لون بنفسجي غامق وأكسوار أصفر للفت النظر.

الأزرق الداكن «أيفنينغ بلو»

من الألوان الشتوية الأنيقة التي تتناسب مع كثير من ألوان البشرة الفاتحة والداكنة يمكن أرتدائها لسهرة ليلية مع لون البنفسجي الغامق وارتداء أكسوار بلون التوتي الفاتح أو أخضر أو أصفر أو بيوم عمل صباحي مع جينز وسنتيور وشوز باللون العسلي.

اللون السماوي «بلو ستون»

من الألوان الجميلة والدافئة الهادئة تناسب أغلب أذواق العالم يمكن أرتداؤه بطلة أنيقة بدمجه مع لون سماوي غامق وأكسسوار وردي أو دمجه مع لون رمادي فاتح وشال لون أزرق غامق /أيفنينغ بلو /

لون العاجي «فانيل كاسترد»

من الألوان الحالمة الثابتة التي تظهر بقوة هذا الشتاء. أرتديه مع الرمادي لستايل هادئ أو نسقيه مع الفضي الميتالك لإطلالة جذابة.

الرمادي «بالوما»

درجات الرمادي الفاتحة تسيطر هذا العام بدلا من الدرجات الداكنة، ويزيد الاتجاه لارتداء تدرجاته في الإطلالة الواحدة أو تنسيقه مع الأزرق البنفسجي والأحمر الغامق

الأحمر النبيذي

تستمر هذه الدرجة منذ الأعوام الماضي حيث ظهر في عروض أزياء كثيرة من ضمنها دار فالينتينو التي اتجهت لتنسيقه بأسلوب غير متوقع مع الوردي والأبيض. أي تنسيقه مع تدرجاته المختلفة أو للوك جريء يمكنك تنسيقه مع الأرزق السماوي أو مع الموتارد والعسلي

ترينـد شتاء 2020

تنوعت موضة الرجال بين كاجول فاشن وبيسك راقي ورسمي مع التريكو ورسمي كامل مع الحفاظ على الألوان المقبولة لدى الرجل ككل شتاء.

Emporio Armani:

قدم لوكات فاشن ممزوجة الأقمشة مثل بنطال عريض من قماش التنسل وجاكيت من التنسل مع قماش النايلون وستايل الرسمي عبارة أما عن بدلة عريضة بقماش لميع أو بنطال من الجوخ مع تيشرت قبة عالية وجاكيت من النايلون وبيرية على الرأس.

Burberry:

ستايل البدلة الرسمية قدم مع جاكيت من الوتربروف القصيرة وحقيبة يد قريبة على حقيبة النساء كانوع من التغيير.

Ralph lauren:

كان بلوفر الصوف مع القميص والبنطال الرسمي أضافة جميلة وأنيقة مع وشاح على الرقبة من الشيفون الحرير ومانطو بطول الوسط مع وضع حزام عريض ومرة أخرى كان الستايل بدلة بلون البيج مع تيشرت قبة عالية بلون البيج الأغمق ومانطو طويل من قماش البولر مع سبادرين.

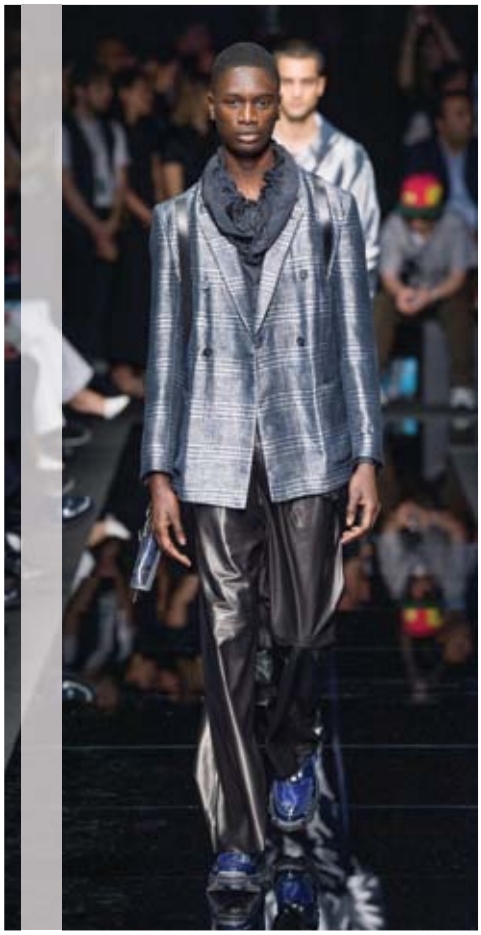

للرجال

:Tods

بلوفر الصوف ذات القبة العالية مع كتابة اسم الماركة على الصدر مع بنطال رمادي رسمي ومانطو قبة كبيرة بصفين أزرار بلون البيج مع حقيبة كبيرة باليد.

/Brunello cuciell
/ برونيلو كوسينيلي

أستحوذت البلوفر على مكانة كبيرة هنا أيضا فقد قدمها المصمم بعدة ستايلات مع الكاجول والرسمي ولكن بستايل مختلف بنطال قصير وبليزر مع جوارب صوفية وحقيبة للظهر ومرة أخرى مع جاكيت جوخ بصفين أزرار وتارة مع جاكيت بستايل سفاري مع جيب كبيرة وقدم بدلة رسمية بنطال قصير مع فيست وبيون.

الميتاليك موضة لها بريقها

كان للميتالك والألوان الفضية والبرونزية والدهبية حصة كبيرة في الصيف وامتدت للشتاء لهذا الموسم بتقنيات جديدة.

اللون الفضي اللامع

ظهر اللون كما هو بقوته المعتادة والبراقة مفضلاً للمناسبات بمختلف الأقمشة مثل الساتان اللميع والشيفون المكسر المطبوع بطبقة فضية لماعة وقماش ليكرا فضي اللون، أستخدم اللون بستايلات الثمانينات بفساتين درابية قصيرة أو طويلة أو جاكيتات بشك فضي بأكتاف عريضة ويمكنك أرتدائه مع اللون العاجي أوموف أو ستايل فضي موحد.

اللون البرونزي

يمكنك أرتدائه مع اللون العسلي او البني أو اللون الأصفر شوغر ألموند كما أستخدمته المصممة العالمية سالي لابوينت بحيث دمجت اللون العسلي من التريكو مع بنطال شيفون بلون البرونز اللميع وأضافة الروج الأحمر لأعطاء اللوك جمال أكثر وهو من أجمل ستايلات هذا الشتاء.

اللون الذهبي

يمكن أرتدائه مع اللون الأسود او أو الأبيض أو مع نقشات من الترينند الحالي مثل النقوش الأفريقية تايغر أو سنيك أو ستايل مختلف جداً وارتدائه مع جميع ألوان موضة هذا الشتاء كالموف والبرتقالي والأزرق أو يمكنك أرتداءجميع الألوان الميتالك مع الجينز لتخفيف ليتناسب مع تفاصيل يومك البسيط مع لمسة خفيفة من الموضة العالمية.

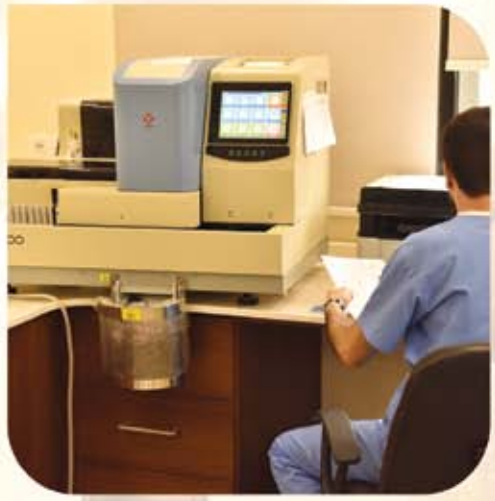

المختبر السوري الحديث
SYRIAN MODERN LABORATORY

عيادة أمراض السكري و الغدد الصم

الدكتور
أسامة وفيق بركات

Tel: +963 41 603730
Tel: +963 41 603731-2
E-mail: barakatossama@yahoo.co.uk

الدكتورة
رانيا مالك شميّس

Tel: +963 41 603734
Tel: +963 41 603733
E-mail: sy.modernLAB@gmail.com

اللاذقية- مشروع الأوقاف - قرب مشفى يوسف علي

مدير الكرة بفريق الجيش أيهم الباشا:
هذه عناوين مرحلة العمل القادمة
وهذه رسالتي الى جماهيرنا

حاوره: أديب فارس

لقب الزعيم أو زعيم كرة القدم السورية لقب اختارته جماهير كرة قدم بنادي الجيش اختارت إطلاقه على فريقها الكروي ولكن الزعيم بالموسم المنصرم حمل الفرحة لعشاقه بإحرازه لقب الدوري للمرة (17) بتاريخ الدوري السوري لكرة القدم كما حمل الغصة لهذه الجماهير بخروجه من نصف نهائي كاس الاتحاد الآسيوي بعد أن كان على بعد خطوة واحدة من التأهل إلى المباراة النهائية وتعيش كرة قدم نادي الجيش حاليا مرحلة أعداد للموسم القادم وخاصة أن الفريق خسر جهود عدد كبير من اللاعبين البارزين بالفريق. كل هذه الأمور كانت محاور حوار المشهد مع مدير فريق الجيش لكرة القدم المقدم أيهم الباشا والذي تحدث قائلا:

أحرزنا اللقب بصعوبة

بالبداية يقول أيهم الباشا عن رأيه بمستوى المنافسة بالدوري للموسم المنصرم:

أن إحرازنا للقب الدوري بالموسم المنصرم لم يكن سهلا والمنافسة كانت على أشدها بين فرق المقدمة على إحراز اللقب وخاصة المنافسة مع فريقا (تشرين والوحدة) ولم تكن صعوبة ا إحراز اللقب مع بالمنافسة مع فرق المقدمة وإنما كانت بمباريتنا مع فرق وسط الترتيب وأيضا مع الفرق التي كانت تسعى للهروب من شبح الهبوط حيث كانت مباريتنا معها ببعض الأحيان أصعب من مباريتنا مع فرق المقدمة لان هذه المباريات كانت بالنسبة الى هذه الفرق تقرير مصير.

ولكن بحلقة العمل المنظم بنادي الجيش والتكامل بين الجهاز الإداري والتدريبي استطعنا تجاوز كل هذه الصعوبات التي وجهنها بمسيرة ورحلة الدوري.

رؤية مستقبلية ومرحلة عمل قادمة

ويتابع مدير فريق الجيش حديثه ويتحدث عن مرحلة العمل القادمة وماهي الإجراءات التي قاموا بها لسد النقص بالفريق لسد الثغرات جراء انتهاء بعض التعاقدات للاعبين الذين غادروا الفريق:

بعد انتهاء الموسم الكروي المنصرم كان هناك انتهاء عقود لبعض اللاعبين الذين غادروا الفريق وهم عددهم ومركزهم كان له اثر على مراكز اللعب بالفريق هذا من جهة وكان هناك رأي للكادر التدريبي في إبقاء

رسالة الباشا لجماهير النادي

يتوجه أيهم الباشا برسالة عبر مجلة المشهد إلى جماهير نادي الجيش يقول بها:

أولا يخطئ من يعتقد أن عدد جماهير نادي الجيش هو عدد قليل والدليل هو الحضور لجماهير نادي الجيش بالمباريات أمام فرق الوحدة وتشرين وهنا نأمل من جماهير نادي الجيش المواظبة على حضور ها المستمر للمباريات مع الابتعاد عن التشجيع المتعصب والألفاظ غير الرياضية لأنها لاتفيد الرياضة بل تضر الفريق الذي تحبه الجماهير الرياضية.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة الجماهير الرياضية السورية ان داخل سورية أو خارجها وذلك لتشجيعها كرة قدم نادي الجيش بمشاركته بكاس الاتحاد الآسيوي ونقدر لها حزنها على خروجنا من المسابقة وندها بتقديم الأفضل بالمشاركات القادمة.

ومغادرة وبقاء بعض اللاعبين بالفريق وأضيف هنا أن ادراة نادي الجيش لم تقف أمام في طريق أي لاعب يريد مغادرة الفريق وذلك بالسعي لمكسب مادي يؤمن له ظروفه المالية.
وبعد هذا كله وضعنا استرايجية عمل قادمة في كرة قدم نادي الجيش هي الزج بالفريق ودعمه بوجوه شابة بارزة بالإضافة إلى التعاقد مع ستة لاعبين ذو مستوى عالي بمختلف مراكز اللعب بالملعب أي أقوول أن عنوان المرحلة القادمة بكرة قدم نادي الجيش هي التكامل بين عنصري الخبرة والشباب وذلك بهدف لخلق فريق قوي يحقق الانجازات ان كان على الصعيد المحلي او على الصعيد الخارجي.

غصة كأس الاتحاد الآسيوي

وعن المشاركة بكاس الاتحاد الآسيوي والغصة التي خلفها فريق الجيش من نصف نهائي المسابقة لمنظفة غرب أسيا بعد أن كان على بعد خطوة صغيرة من التأهل للمباراة النهائية يقول الباشا:

فريقنا بكاس الاتحاد الآسيوي حقق خطوات جيدة إلى أن وصل إلى الدور النصف النهائي من المسابقة وبها واجه فريق الجزيرة الأردني وفي لقاء الذهاب استطاعتا الفوز عليه 0/3 وفي لقاء الإياب دخله لاعبينا في ثقة مبالغ به حيث اتكل بعض اللاعبين على الآخر في القيام في واجباتهم داخل الملعب بالإضافة إلى الحالة الذهنية التي سيطرت على البعض في التفكير بالعروض الخارجية التي جاءتهم بعد لقاء الذهاب ، مع إننا أدركنا خطورة الأمر بلقاء الإياب وحذرنا لاعبينا منه وقلنا فرق عالمية انقلبت الأمور عليها بلقاء الإياب ولكن لاحياة لمن تنادي ،مع أننا كنا نطمح إلى أن نصل بعيدا بمسابقة كاس الاتحاد الآسيوي.

الأندية العربية وعودة المشاركة بعد غياب

يقول الباشا عن عودة كرة قدم نادي الجيش إلى المشاركة على صعيد المشاركة ببطولات الأندية العربية وماذا يقول عن قرعة الدور (32) التي واقعته مع نادي موريتاني يقول:

أولا أريد الحديث عن لقائنا السابق مع نادي المريخ السوداني بالبطولة الماضية للأندية العربية فريق المريخ السوداني وصل إلى نهائي نصف نهائي المسابقة وكنا قريبين من التأهل على حسابه ولكن بعض الأخطاء وخاصة بلقاء الذهاب الذي انتهى لفوز النادي السوداني قبل هذا اللقاء تم تغير الملعب بلبنان من ملعب عشب طبيعي إلى عشب صناعي ونحن كنا نتدرب على عشب طبيعي وفي لقاء الإياب في السودان تقدمن عليه بهدف واضعنا عدة فرص للتعزيز وهو أدرك التعادل في الوقت القاتل من المباراة.
وبالنسبة إلى قرعة الدور(32) من المسابقة للبطولة الحالية والتي أوقعتنا مع الفريق الموريتاني فهذا الفريق من الناحية النظرية ولكن نحن نحترم جميع الفرق وسنلعب أمامه مثلما نلعب أمام فريق ذو مستوى عالي لأننا طموحنا أن نصل إلى الادورا المتقدمة في بطولة الأندية العربية.

جددنا الثقة بطارق الجبان

أما عن تجديد الثقة بالكادر التدريبي وتحديدا بمدرب الفريق الكابتن يقول الباشا:

مدرب الفريق الكابتن طارق الجبان ومساعده فراس خليل هم من أبناء نادي الجيش وهما يعملان بفكر احترافي ونحن جددنا الثقة بهم للموسم القادم لأننا أيضا لانريد أن نقع تحت ضغط التغير المستمر للكادر التدريبي وهنا اقو لان الكابتن طارق جبان يتحمل المسؤولية بشجاعة وهو قالها انه يتحمل أيضا المسؤولية عن الخسارة بمباراة الإياب أمام الجزيرة الأردني بكاس الاتحاد الآسيوي.

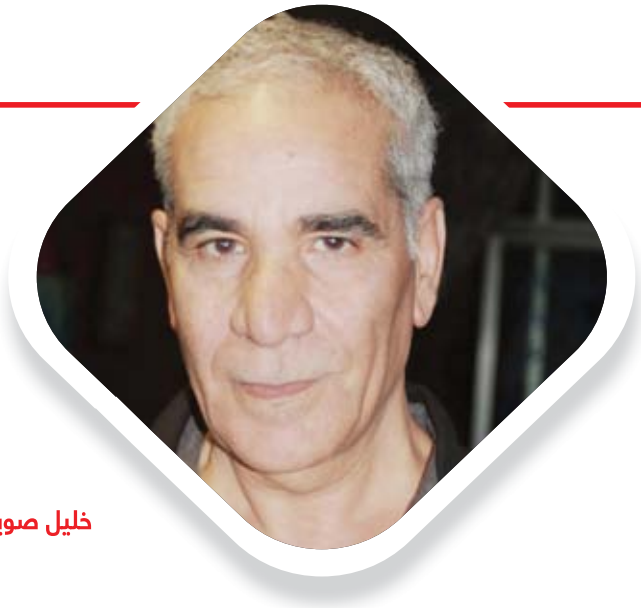

كنْ تافهاً وستحقّق الشهرة!

خليل صويلح

هناك من يشتغل على إعادة توطين التفاهة بحماسة. لم يعد وجودها عراكاً في الأزقة الجانبية، إنما خرجت إلى الشارع العمومي بكامل مساحيقها وأسلحتها، واقتحمت الفضاء العام بوصفها مطلباً جماهيرياً: كن تافهاً وستحقق الشهرة! اندحرت البرامج الجديّة في المحطات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي لمصلحة التفاهة والسطحيّة والسفاهة والهبل. جرعات كبيرة نبتلعها كل يوم، كما لو أنها فيتامين النجاح الوحيد. دع الافكار العميقة جانباً، لا أحد لديه القدرة على حمل معاول الحفر. أبقَ طافياً على السطح مثل فقمة كسولة، ستأتيك الفرصة لتكون في الواجهة: ألا تمتلك صوتاً فوق النهيق بدرجة؟ لا تجزع إذاً، فبرامج الغناء لا تحصى، لا تخشَّ لجان التحكيم، فبعض هؤلاء كانوا مثلك يوماً ما، يغنون في حفلات الأعراس والملاهي، سيصفقون لك، وسيعيدون تدوير بلاستيك موهبتك بسهولة، قطعة وراء قطعة، كما لو أنك ساعة سويسرية.

اكتب/ي شعراً ركيكاً، وسيحاصرك المعجبون. ارتد سروالاً زاحلاً، زخرفي جسدك بالتاتو، انفخي شفتيك، فعيادات التجميل أهم من ارتياد الجامعات. ابدأ/ي كومبارساً، وستنطقين يوماً بجملٍ شكسبيرية. أكتب روايات تافهة عن حياتك التافهة، اعمل دي جي بأكبر قدر من الأغاني التافهة، اجعل فروة رأسك مثل خريطة احتلها برابرة، فالتفاهة عابرة للحدود، وليس مستحيلاً أن تصبح كائناً عالمياً ومعولماً بدمغة. لا تظن أنك منبوذ أو مهمل، فقد اعتنى فلاسفة وروائيون وعلماء اجتماع بقضيتك كشخص تافه. خصّص ميلان كونديرا روايته الأخيرة "حفلة التفاهة" في تشريح حالتك" التفاهة يا صديقي هي جوهر الوجود.

إنها معنا على الدوام وفي كل مكان. إنها حاضرة حتى في المكان الذى لا يرغب أحد برؤيتها فيه: في الفظائع، في المعارك الدامية، في أسوأ المصائب. وهذا غالبا ما يتطلب شجاعة للتعرف عليها في ظروف دراماتيكية للغاية ولتسميتها باسمها، لكن ليس المقصود التعرف عليها فقط، وإنما يجب أن نحبها، التفاهة، يجب أن نتعلم حبها». أما البروفسور هاري جي. فرانكفورت فأنجز بحثاً مطولاً بعنوان «عن التفاهة» باعتبارها مظهراً بارزاً في ثقافة اليوم، الجميع شركاء فيها حتى حين يظن أحدهم أنه يتجنبها. ويوضّح بأن التفاهة" ما هي إلا استعمال متهور أو مهمل للغة وبالتالي لا ينتج عن هذا الاستعمال إلا الهراء".

ويلفت إلى انتشار التفاهات في مواقع التواصل الاجتماعي، وكيف أن استقبال هذا الكم الهائل من التفاهة يومياً" يؤثر في مستوى وعي، وثقافة، وفكر الأفراد المحيطين بنا، فكل شيء أصبح متاحاً للقول، والكلام، والحديث، والتلفظ، وغابت الحدود والضوابط في مثل هذه القنوات، لأن كل فرد يعتبرها حساباً شخصياً، وتالياً، من حقه أن يضخ فيه كل الهراء". في تعريف التفاهة لغوياً "نقص في الأصالة أو الإبداع أو القيمة»، وإذا بالمعادلة تذهب إلى عكسها: إذا أردت أن تكن حاضراً بقوة في الساحة، ابتعد عن الأصالة والإبداع والقيمة، وعزّز مفردات الانحطاط في جحيم من الصور المتلاحقة والبذاءة و"التجريف الأخلاقي"، وانتصر لبرامج الطبخ والأبراج والشعوذة والتهريج والفضائح.

انظر إلى أقدام لاعبي الكرة، واهمل الأدمغة. يقول محمود عباس العقّاد» حتى الكتاب التافه أستفيد من قراءته، حيث أتعلم شيئاً جديداً عما هي التفاهة وكيف يكتب التافهون وفيمَ يفكرون".

نظنُّ أن العقّاد سيتراجع عن فكرته أمام أهوال التفاهة في الكتابةاليوم، بعد أن تحوّلت إلى طبقٍ شهي في مختلف منصّات البث. وسيختزل الروائي الإسباني كارلوس زافون أحوال الكوكب اليوم بقوله "لن يُفنى العالم بسبب قنبلة نووية، بل بسبب الابتذال والإفراط في التفاهة".

Moualla village

Dunes Village
Restaurant & Cafe

دمشق أول طريق المطار mob : 0955100600

كواليس

سورية

للإعلانات الطرقية

تأسست 1996

22 عام من الخبرة

Tel: +963 11 66 22 000

Fax: +963 11 66 14 444

info@kawalyss.com

www.kawalyss.com

P.O.box : 36795 Damascus , Syria